جامعة وهران 2

كلية العلـوم الاجتماعيــة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

في الديمغرافيا

التحولات الديمغرافية والهجرة في الصحراء الجزائرية

إعداد الطــالب

بن بيه طارق

إشراف الأستاذ الدكتور

فوضيل عبد الكريم

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
الوادي الطيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	رئيــسا
فوضيل عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	مشرفـا ومقررا
شعشوع مصطفى	أستــاذ محاضــر أ	جامعة وهران 2	مناقشا
عامــر عامر أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مناقشا
حفاظ الطاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعــة باتنـــة	مناقشا
بدروني محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعــة البليـدة	مناقشا

الموسم الجامعي 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن
يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ
عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿١٠٠﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء

شكـــر وتقديـــــر

الحمد والشكر لله عز وجل على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

أتوجه بخالص الشكر والامتنان والعرفان لكل من تعلمت منهم حرفا في الماضي والحاضر والمستقبل إن شاء الله، وإن كان للشكر أهل فخالص شكري وامتناني **للأستاذ الدكتور: فوضيل عبد الكريم** على ما أفاد به الطالب أثناء فترة إشرافه على البحث فجازاه الله خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية.

وخالص شكري وتقديري لأعضاء هيئة التدريس بقسم الديمغرافيا بجامعة وهران

والشكر الجزيل **للأستاذ الدكتور: صالحي محمد** الذي تعلمنا منه الكثير والكثير فجزاه الله عنا خيرا.

وأخيرا وبما أن الشكر بر والبر للأهل، فخالص شكري وامتناني لأبي وأمي على ما قدماه طوال حياتهما من تضحيات، كما أدين بالشكر الجزيل لزوجتي وصغيري محمد نجيب لصبرهما وتحملهما تقصيري في حقهما.

والحمد لله على فضله وكرمه.

فهــرس المحتويات

الموضــوع	رقم الصفحة
مقدمة عامة.....	**15-1**
الفصل الأول: الاطار النظري للهجرة والصحراء الجزائرية	
تمهيد.....	**17**
أولا: مفاهيم الهجرة.....	**18**
1.1. مفهوم الهجرة.....	**20-18**
1. 2. المفاهيم الأساسية لدراسة الهجرة الداخلية.....	**22-20**
ثانيا: معايير تصنيف الهجرة و أنواعها.....	**23**
1.2. تصنيف الهجرة من حيث الكم.....	**23**
2.2. تصنيف الهجرة من حيث الكيف.....	**23**
3.2. البعد الزمني في تصنيف الهجرة.....	**24**
4.2. تصنيف الهجرة حسب ارادة القائمين بها.....	**24**
5.2.البعد المكاني في تصنيف الهجرة.....	**25**
ثالثا: نظريات الهجرة.....	**34-26**
رابعا: قياس الهجرة.....	**35**
1.4.أهمية وصعوبة قياس الهجرة الداخلية.....	**36-35**
2.4. طرق قياس الهجرة.....	**37**
1.2.4.الاساليب المباشرة.....	**41-37**
2.2.4.الاساليب غير المباشرة لتقدير صافي الهجرة الداخلية.....	**41**
3.4. مقاييس تقدير الهجرة.....	**44**
خامسا: الصحراء الجزائرية.....	**46**
5-1 الموقع الجغرافي، المناخ والتضاريس.....	**46**
5-2 المقومات الاقتصادية.....	**47**
5-3 التهيئة الاقليمية بالجزائر.....	**59-48**
5-4 مكانة الاقليم الصحراوي في المخططات التنموية.....	**60**
خلاصة.....	**62**

الفصل الثاني: نمو وتوزع السكان في ولايات الاقليم الصحراوي

تمهيد.....	**64**
أولا: النمو السكاني في ولايات الاقليم الصحراوي.....	**65**
1.1. معدلات النمو السكاني.....	**72-65**
2.1 التغير السكاني في ولايات الاقليم الصحراوي.....	**72**
ثانيا: التوزيع السكاني.....	**76**
2-1.عوامل توزيع السكان.....	**76**
2-1-1. العوامل الطبيعية.....	**77**
2-2-2. العوامل البشرية.....	**78**
2-2. التوزيع السكاني في اقليم الجنوب حسب الولايات.....	**79**
2-3 نسبة التركز السكاني في الاقليم الصحراوي.....	**83**
2-4. التوزيع السكاني في ولايات الاقليم الجنوبي حسب الوسط.....	**89-86**
ثالثا: مصادر معطيات الهجرة في الجزائر.....	**90**
3-1. مصادر بيانات الهجرة الرئيسية.....	**90**
3-1-1.التعداد.....	**90**
3-1-2 تعدادات السكان في الجزائر.....	**92**
3-2. التحقيقات الميدانية.....	**97**
3-2-1.التحقيق الاسترجاعي أحادي الزيارة.....	**99**
3-2-2.التحقيق الاسترجاعي متعدد الزيارات.....	**100**
3-2-3. المسوح الميدانية حول الهجرة بالجزائر.....	**100**
3-3. سجلات السكان.....	**102**
رابعا: دوافع وأسباب الهجرة.....	**103**
4-1 أسباب الطرد وعوامل الجذب.....	**103**
4-2 العوامل الجغرافية.....	**104**
4-3 العوامل الاقتصادية.....	**105**
4-3-1. فرص العمل والبطالة.....	**106**
4-3-2- مستوى الأجور.....	**106**

4-3-3- تحسين المستوى المعيشي.....	108
4-4. عامل المسافة ونموذج التجاذب.....	109
4-5. العوامل الاجتماعية والثقافية.....	114
خامسا: السياسات المتبعة في مجال الهجرة.....	116
5-1. السياسة السكانية.....	116
5-2. تأثير الهجرة على السياسة السكانية.....	117
خلاصة.....	119
الفصل الثالث: حجم واتجاهات الهجرة الداخلية في ولايات الاقليم الصحراوي	
تمهيد.....	121
أولا: حجم الهجرة الداخلية في الاقليم الجنوبي.....	122
1-1. الهجرة الكلية.....	122
1-1-1. حجم الهجرة الوافدة.....	123
1-1-2. حجم الهجرة المغادرة.....	127
ثانيا: صافي الهجرة.....	130
2-1. مصفوفة الهجرة لولايات الاقليم الجنوبي.....	132
2-2. الولايات الجنوبية الجاذبة للسكان.....	136
2-3. الولايات الجنوبية الطاردة للسكان.....	138
ثالثا: تيارات الهجرة في ولايات الاقليم الصحراوي.....	140
3-1. تيارات الهجرة.....	140
3-2. تيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم الصحراوي.....	140
3-3. تيارات الهجرة المغادرة لولايات الاقليم الصحراوي.....	148
رابعا: الوجهات الرئيسية لقدوم ومغادرة المهاجرين لولايات الاقليم الصحراوي.....	167-154
خلاصة.....	168
الفصل الرابع: نتائج وخصائص الهجرة الداخلية إلى ولايات الاقليم الصحراوي.	
تمهيد.....	171
أولا: التركيب العمري والنوعي.....	185-172
ثانيا: الحالة التعليمية.....	198-186
ثالثا: الحالة الزواجية.....	199
رابعا: مساهمة الهجرة الى الاقليم في الزيادة السكانية.....	206

خلاصة.....	210
خاتمة عامة.....	213
قائمة المراجع والمصادر	
الملاحق	

فهرس الجداول

عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 1: معدل النمو السكاني في ولايات الجنوب والدولة خلال الفترة 1966- 2008...	67
جدول رقم 2: معدلات النمو السنوي للسكان بالولايات الجنوبية في الفترتين التعداديتين (1987-1998/1998-2008).....	68
جدول رقم 3: معدلات النمو السنوي السكاني في الولايات الجنوبية حسب الوسط في تعدادي 1998 و2008.....	69
جدول رقم 4: تطور نسبة سكان الجنوب خلال التعدادات منذ الاستقلال.....	72
جدول رقم 5: التغير السكاني بولايات الجنوب الكبير خلال الفترة 1987 - 2008.....	74
جدول رقم 6: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال الفترة 1987-2008...	80
جدول رقم 7: طريقة حساب نسبة التركز في ولايات الاقليم في التعدادات الثلاث.....	84
جدول رقم 8: توزع سكان المدن في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال الفترتين التعداديتين (1987-1998/1998-2008).....	86
جدول رقم 9: الأسئلة المطروحة خلال التعدادات التي جرت بالجزائر المستقلة.....	95
جدول رقم 10 : اختبار التعدادات باستعمال مؤشر الأمم المتحدة.....	96
جدول رقم 11: العلاقة بين المسافة (بالكم) والهجرة الوافدة الى ولاية أدرار من بعض الولايات حسب تعداد 2008.....	111
جدول رقم 12: العلاقة بين المسافة (بالكم) والهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست من بعض الولايات حسب تعداد 2008.....	113
جدول رقم 13: حجم الهجرة الداخلة والمغادرة للاقليم في الفترتين التعداديتين (1987-1998، 1998-2008).....	124
جدول رقم 14: نسبة المهاجرين الوافدين لكل ولاية إلى مجموع السكان في كل ولاية من ولايات الاقليم في تعدادي 1998 و2008.....	125
جدول رقم 15: معدلات الهجرة الوافدة والمغادرة للاقليم حسب الولاية في تعدادي 1998	

و2008.....	126
جدول رقم 16: نسبة المهاجرين المغادرين لكل ولاية إلى مجموع السكان في كل ولاية من ولايات الاقليم في تعدادي 1998 و2008.....	128
جدول رقم 17: مصفوفة الهجرة الداخلية لولايات الاقليم الجنوبي للفترة 1987-1998.....	133
جدول رقم 18: مصفوفة الهجرة الداخلية لولايات الاقليم الجنوبي للفترة 1998-2008.....	134
جدول رقم 19: تحديد مستوى الجذب والطرد لولايات الاقليم الجنوبي بالاعتماد على أعداد المهاجرين للفترة 1987-1998.....	134
جدول رقم 20: تحديد مستوى الجذب والطرد لولايات الاقليم الجنوبي بالاعتماد على أعداد المهاجرين للفترة 1998-2008.....	136
جدول رقم 21: الولايات الجنوبية الجاذبة للسكان في تعدادي 1998 و2008.....	137
جدول رقم 22: الولايات الجنوبية الطاردة للسكان في تعدادي 1998 و2008.....	138
جدول رقم 23: توزيع تيارات الهجرة الوافدة من باقي ولايات الجمهورية الى ولايات الاقليم الصحراوي حسب تعدادي 1998 و2008.....	141
جدول رقم 24: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم الصحراوي حسب تعداد 1998.....	142
جدول رقم 25: التوزيع النسبي للهجرة الوافدة الى الاقليم من باقي ولايات الاقليم تعداد 1998	143
جدول رقم 26: توزيع تيارات الهجرة الوافدة من باقي ولايات الاقليم الجنوبي حسب تعدادي 1998 و2008.....	145
جدول رقم 27: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم الصحراوي حسب تعداد 2008.....	146
جدول رقم 28: التوزيع النسبي للهجرة الوافدة الى الاقليم من باقي ولايات الاقليم حسب تعداد 2008.....	147
جدول رقم 29: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة الى باقي أقاليم الجمهورية في عامي 1998 و 2008.....	148
جدول رقم 30: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة الى باقي ولايات الاقليم الصحراوي عامي 1998 و 2008.....	150
جدول رقم 31: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة حسب تعداد 1998.....	151
جدول رقم 32: التوزيع النسبي للهجرة المغادرة للاقليم اتجاه ولايات الاقليم في تعداد 1998...	152
جدول رقم 33: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة للاقليم حسب تعداد 2008.....	152

جدول رقم 34: التوزيع النسبي للهجرة المغادرة للاقليم من ولايات الاقليم تعداد 2008.....	**153**
جدول رقم 35: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية أدرار في تعدادي 1998 و2008.....	**154**
جدول رقم 36: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية بسكرة في تعدادي 1998 و2008.....	**156**
جدول رقم 37: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية بشار في تعدادي 1998 و2008.....	**158**
جدول رقم 38: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية تمنراست في تعدادي 1998 و2008.....	**159**
جدول رقم 39: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية ورقلة في تعدادي 1998 و2008.....	**161**
جدول رقم 40: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية اليزي في تعدادي 1998 و2008.....	**162**
جدول رقم 41: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية تندوف في تعدادي 1998 و2008.....	**163**
جدول رقم 42: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية الوادي في تعدادي 1998 و2008.....	**164**
جدول رقم 43: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية غرداية في تعدادي 1998 و2008.....	**165**
جدول رقم 44: التوزيع النسبي للمهاجرين الداخلين والمغادرين لولايات الاقليم حسب النوع في الفترة 1998-2008.....	**175**
جدول رقم 45: التوزيع النسبي للمهاجرين الداخلين والمغادرين للاقليم حسب النوع والولاية في الفترة 1998-2008.....	**175**
جدول رقم 46: التركيب النوعي حسب الفئات العمرية للمهاجرين الوافدين الى ولايات الاقليم سنة 2008.....	**176**
جدول رقم 47: التركيب النوعي حسب الفئات العمرية للمهاجرين المغادرين من ولايات الاقليم سنة 2008.....	**176**
جدول رقم 48: التركيب النوعي حسب الفئات العمرية بين المهاجرين الوافدين الى ولايات الاقليم سنة 2008.....	**177**

جدول رقم 49: التركيب النوعي حسب الفئات بين المهاجرين المغادرين من ولايات الاقليم سنة 2008.....	**178**
جدول رقم 50: نسبة النوع في ولايات الاقليم الجنوبي مقارنة باجمالي الجمهورية لتعدادات 1987، 1998، 2008.....	**181**
جدول رقم 51: نسبة النوع بين المهاجرين الداخلين والمغادرين لولايات الاقليم سنة 2008.....	**184**
جدول رقم 52: التوزيع النسبي للوافدين الى ولايات الاقليم حسب النوع والحالة التعليمية في تعداد 2008.....	**188**
جدول رقم 53: التوزيع النسبي للمغادرين الى ولايات الاقليم حسب النوع والحالة التعليمية في تعداد 2008.....	**189**
جدول رقم 54: التوزيع النسبي للوافدين الى ولايات الاقليم حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008.....	**190**
جدول رقم 55: التوزيع النسبي للمغادرين الى ولايات الاقليم حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008.....	**191**
جدول رقم 56: تطور حجم سكان الاقليم الجنوبي ومقدار التغير في الفترتين التعداديتين 1998/1987 و2008/1998.....	**206**

فهرس الأشكال

عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم 1: معدلات النمو السنوي السكاني في الولايات الجنوبية حسب الوسط في 1998...	71
شكل رقم 2: معدلات النمو السنوي السكاني في الولايات الجنوبية حسب الوسط في 2008...	72
شكل رقم 3: تطور نسبة سكان الجنوب خلال التعدادات منذ الاستقلال.....	73
شكل رقم 4: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال الفترة 1987-2008...	81
شكل رقم 5: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال تعداد 1987.....	81
شكل رقم 6: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال تعداد 1998.....	82
شكل رقم 7: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال تعداد 2008.....	83
شكل رقم 8: توزع السكان المدن في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال تعداد 1987.....	87
شكل رقم 9: توزع السكان المدن في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال تعداد 1998.....	88
شكل رقم 10: توزع السكان المدن في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال تعداد 2008	88
شكل رقم 11: العلاقة بين المسافة والهجرة الوافدة الى ولاية أدرار من بعض الولايات حسب تعداد 2008.....	112
شكل رقم 12: العلاقة بين المسافة والهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست من بعض الولايات حسب تعداد 2008.....	113
شكل رقم 13: الولايات الجاذبة للسكان حسب تعدادي 1998 و2008.....	137
شكل رقم 14: الولايات الجنوبية الطاردة للسكان في تعدادي 1998 و2008.....	139
شكل رقم 15: توزيع تيارات الهجرة الوافدة من باقي ولايات الجمهورية في 1998 و2008....	142
شكل رقم 16: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم حسب تعداد 1998....	143
شكل رقم 17: توزيع تيارات الهجرة الوافدة من باقي ولايات الاقليم الجنوبي حسب تعدادي 1998 و2008.....	145
شكل رقم 18: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم الصحراوي في 2008.	146
شكل رقم 19: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة الى باقي أقاليم الجمهورية في تعدادي 1998 و 2008.....	149
شكل رقم 20: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة الى باقي ولايات الاقليم الصحراوي عامي 1998 و 2008.....	150
شكل رقم 21: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة حسب تعداد 1998.....	151
شكل رقم 22: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة للاقليم حسب تعداد 2008.....	153

شكل رقم 23: التوزيع النسبي للوافدين الذين ليس لديهم مستوى تعليمي حسب الولاية في 2008	**193**
شكل رقم 24: التوزيع النسبي للوافدين الذين لديهم مستوى ابتدائي حسب الولاية سنة 2008...	**194**
شكل رقم 25: التوزيع النسبي للوافدين الى الاقليم الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط حسب الولاية سنة 2008.....	**195**
شكل رقم 26: التوزيع النسبي للوافدين للاقليم ذوو مستوى ثانوي حسب الولاية سنة 2008....	**195**
شكل رقم 27: التوزيع النسبي للوافدين الى الاقليم الذين مستواهم التعليمي عال حسب الولاية سنة 2008.....	**196**
الأشكال من 28- 36: التوزيع النسبي للوافدين إلى ولايات الاقليم حسب الحالة التعليمية في 2008.....	**198-197**
الأشكال من 37- 40: التوزيع النسبي للوافدين إلى الاقليم حسب الحالة الزواجية في 2008.....	**201**
الأشكال من 41- 49: التوزيع النسبي للوافدين إلى ولايات الاقليم حسب الحالة الزواجية في 2008.....	**203**
شكل رقم 50: نسبة مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية لولايات الاقليم في الفترتين 1987-1998 و1998-2008.....	**207**
شكل رقم 51: التوزيع النسبي لمساهمة الزيادة الطبيعية والهجرة في الزيادة السكانية لولايات الاقليم في الفترة 1987-1998.....	**208**
شكل رقم 52: التوزيع النسبي لمساهمة الهجرة في نمو سكان الاقليم في الفترة 1998-2008.	**209**

مقدمة عامة

- أهمية الموضوع
- أهداف الموضوع
- دوافع اختيار الموضوع
- اشكالية الموضوع
- فرضيات الموضوع
- المنهجية المتبعة
- الدراسات السابقة
- التعريف بالمصطلحات الواردة في الموضوع
- صعوبة انجاز الموضوع
- هيكل البحث

مقدمة عامة:

إن نمو السكان وإعادة توزيعهم يحكمه عنصران أساسيان هما الهجرة والزيادة الطبيعية، وهو ما يعرف بعناصر التغير السكاني، ومساهمة الزيادة الطبيعية في نمو أي منطقة تكون في الغالب موجبة، غير أن مساهمة الهجرة قد تكون موجبة أو سالبة، فالأمر يرتبط باتجاهها من المنطقة أو إليها، كما أن هذين العنصرين يؤثر كلا منهما على الآخر، أي أن التأثير قد يكون في الاتجاهين حيث تؤثر الزيادة الطبيعية على التغير السكاني الذي تحدثه الهجرة، والهجرة بدورها تؤثر في التغير السكاني الذي تحدثه الزيادة الطبيعية، أي أن هناك تداخل بين الهجرة والزيادة الطبيعية، ومن هنا تبرز **أهمية دراسة الهجرة** كعامل مؤثر وفعال في النمو السكاني لأي منطقة وأيضا في إعادة توزيع السكان بين مختلف المناطق.

إن الهجرة هي مؤشر على وجود ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متغيرة سواءا على المستوى الوطني أو الدولي، ففي الحالتين يلاحظ أن الهجرة هي دلالة على وجود تباينات شاسعة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين المنشأ والمقصد، كما أن حركة الانتقال داخليا ودوليا تتيسر بفعل وجود وسائل نقل ومواصلات أفضل في نوعيتها وأرخص في تكلفتها وكلاهما يعكس النظم التي أسسها المهاجرون الأوائل والتي من شأنها أن تخفض من التكاليف والمخاطر وأن تشجع القادمين الجدد من المهاجرين، وقد توجد سمة مشتركة أخرى تتمثل في حركة الانتقال بشكل كبير ويصعب التنبؤ به وذلك نتيجة أزمات محددة على المدى القصير أو الطويل، وغالبية هذه الأزمات تولد في المقام الأول حركات هجرة محلية.(أشرف محمد العبد، 1996، ص6).

تهدف الدراسة الحالية إلى إبراز اتجاهات النمو السكاني في الاقليم الجنوبي، والتغيرات السكانية التي طرأت على التركيبة السكانية في الاقليم سواءا كانت هذه التغيرات نتيجة الزيادة الطبيعية أو الهجرة، "ولفظ التغير السكان يكون شاملا، لأنه يرصد كل ما يطرأ على سكان

مكان ما من تغيرات في الحجم وفي الخصائص وفي نسق التوزيع".(فايز محمد العيسوي، أسس جغرافية السكان، 2001، ص121).

ولقد ظهرت أهمية دراسة التغيرات السكانية للمرة الأولى حين لفت "مالتوس" نظر العالم إلى مقاله الأول سنة 1798 تحت عنوان "An Essay on the population as its affects the future improuvement of society" ، وبالرغم ما ينطوي عليه هذا المقال من مثالب إلا أنه فتح الطريق للبحوث التي أجريت بصدد التغيرات السكانية، وكان له أثره في الاقبال على دراسة السكان في نطاق علمي له أسسه وميدانا صحيحا بعد أن كان تكهنيا، ومن ثم جاءت أهمية مناقشة التغيرات السكانية باعتبارها تعني الرأي العام مباشرة من أجل زيادة رفاهية السكان، ويبدأ تحليل التغيرات السكانية بإجراء مقارنة بين اجمالي عدد السكان في تعدادين لاستنتاج معدل نمو السكان، حيث يأخذ هذا المعدل اتجاها ثابتا إن لم تطرأ أي أحداث غير عادية، وإذا كان ثمة اختلاف فربما نشأ عن الهجرة، وتقدير نصيب الهجرة في تفسير هذا التغير هو ما نصبو إليه خلال هذه الدراسة من خلال:

- دراسة الدور الذي لعبته الهجرة الداخلية في تغير حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي وكذا خصائصهم الاقتصادية والاجتماعية.

- الوقوف على حجم وتيارات الهجرة الداخلية من وإلى الاقليم.

- دراسة التركيب العمري والنوعي والخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين.

- معرفة النتائج الناجمة عن الهجرة الداخلية داخل الاقليم.

ويمكن أن نصنف **أسباب اختيار الطالب للموضوع** الى:

- أسباب تتعلق باختيار موضوع الهجرة الداخلية، إذ تعتبر الهجرة الداخلية موضوعا هاما في الدراسات السكانية، إذ تعمل على تغير حجم السكان في المنطقة المهاجر منها أو إليها مما يؤدي الى اختلال في توزيع السكان، كما يمتد تأثير الهجرة الداخلية لتشمل التركيبة السكانية من حيث العمر، النوع، اقتصاديا، ثقافيا...إلخ.
- أسباب تتعلق باختيار الاقليم الجنوبي للجزائر، حيث يعد الاقليم من أهم الاقاليم التخطيطية في الجزائر، وأهم هذه الأسباب:

– أن منطقة الولايات الجنوبية (الشرقية والغربية) تعد احدى المناطق الرئيسية بالجزائر، فهي تضم زهاء 3.6 مليون نسمة يشكلون حوالي 10% من اجمالي سكان الجزائر حسب نتائج تعداد 2008، وان كان يعد أقل مناطق الجزائر من حيث حجم السكان إلا أنه يشغل أكثر من 81% من المساحة الاجمالية للدولة والبالغة أكثر من 2 مليون كلم مربع.

– وقد شهد الاقليم في العقدين الأخيرين تحولات عدة، تمثلت في القيام بالعديد من مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات التعليمية والصحية الأمر الذي ترتب عليه تغيرات سكانية بالولايات الجنوبية، مما يساعد على استخلاص المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال فترة الدراسة.

– عدم وجود بحوث ودراسات سكانية عن الاقليم كوحدة واحدة، حيث أن الدراسات؛ وعلى ندرتها؛ ركزت على على جوانب أخرى تتعلق بجغرافية الاقليم والنمط العمراني.

– تميز الاقليم بمقومات عديدة تشجع على جعله مركزا صناعيا وزراعيا هاما، إذ نجد بالاقليم قطب الصناعة البترولية بمنطقة حاسي مسعود بورقلة وعين صالح بتمنراست، هذا بالاضافة الى المناطق التي لديها مؤهلات فلاحية هامة كالوادي، أدرار وبسكرة، إذ يكفي أن نعرف أن أكثر من 97% من مداخيل الدولة تعتمد على النفط الذي يمثل الاقليم مصدره الرئيسي.

- أسباب تتعلق باختيار فترة الدراسة بين تعدادي 1987 و 2008 نظرا للتشابه الكبير في التصنيفات وخاصة التقسيم الاداري المنبثق عقب سنة 1984، مما يسهل القيام بعملية المقارنة، كذلك فإنه في هذه الفترة عرفت الجزائر تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية صاحبها تغيرات سكانية في الاقليم ساهمت الهجرة بقسط كبير في هذه التحولات أو تكون قد حدثت نتيجة لها.

على الرغم من أن **المشكلة السكانية** من أهم المشكلات تواجه العالم في الوقت الحاضر، باعتبارها ناتج اختلال التوازن بين السكان والموارد المتاحة، حيث شهدت العقود الأخيرة اهتماما عالميا مكثفا بالدراسات السكانية مرده الى الاهتمام بمشاكل التنمية، إلا أن اهتمام دول العالم بالآثار المترتبة على النمو السريع للسكان قد استحوذ على أولويات خطط وبرامج التنمية.

ويتجلى الاهتمام العالمي بالقضايا السكانية في انعقاد العديد من المؤتمرات التي تهدف الى مناقشة قضايا السكان والتنمية أبرزها: **مؤتمر بوخارست** 1974، والذي نتجت عنه الخطة العالمية للسكان، التي مازالت المرجع الأساسي للارادة الدولية في ادماج السياسات السكانية بمختلف أنواعها، ضمن سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع جميع هذه السياسات على مستوى واحد.(سعاد نور الدين، 2010، ص37).

مؤتمر المكسيك 1984، وأبرز ما نتج عنه هو " التحديد الذي أعطي للمسألة السكانية، فبينما كانت الفكرة السائدة لدى الكثير من واضعي السياسات، والمشرعين، وحتى بعض الأخصائيين، بأن حقل السكان يقتصر على النمو السكاني، جاءت الخطة العالمية للسكان لتعطي هذه الناحية، قسما واحدا، ولو مهما، من الأقسام العديدة التي تدخل في إطار المسألة السكانية؛ فهذه بالنسبة للخطة، تحتوي بالاضافة إلى الخصوبة والنمو السكاني، على قضايا الوفيات، ووضع المرأة، والتوزيع السكاني، والهجرة الداخلية، والتحضر، والهجرة الدولية، والقضايا المتعلقة بالهيكل العمري للسكان، كالطفولة والشباب والشيخوخة" (سعاد نور الدين، 2010، ص38).

هذا وقد أكد **مؤتمر القاهرة** سنة 1994 أن الأهداف والسياسات السكانية، هي جزء أصيل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تهدف جميعها الى تحسين الوضع السكاني، "وتتطلب التنمية المستدامة، بوصفها وسيلة لضمان الرفاه البشري الذي يتقاسمه بإنصاف، الناس جميعا، في الحاضر والمستقبل، الاعتراف الكامل بالعلاقات المتبادلة بين السكان والموارد والبيئة والتنمية" (سعاد نور الدين،2010، ص40).

وهذا الاهتمام مرده الى أن واضعي السياسات والمخططات بحاجة الى دراسات سكانية تعرفهم بحالة وحركة السكان من توزيعهم ومستوى نموهم وتركيبهم النوعي والعمري والاجتماعي والاقتصادي وغيرها من التوقعات والتغيرات السكانية التي قد تحدث مستقبلا من أجل برامج وخطط للتنمية تستوعب هذه التغيرات، واتخاذ قرارات بشأن السكان عبر تحديد احتياجاتهم، ففي النهاية يبقى الهدف من التخطيط والبرامج التنموية هو ضمان مستوى معيشي وصحي وتعليمي أفضل للسكان.

وإذا كانت عناصر التغير السكاني الثلاث لها اسهامها في تحديد السياسات الواجب اتباعها من أجل تحقيق أهداف وبرامج التنمية المختلفة اقتصاديا واجتماعيا، فالتحكم في المواليد والوفيات يرتبط بالأساس بتوفير الحاجيات والخدمات الضرورية للسكان من أجل ضمان مستقبل لهم وللأجيال المقبلة، أما في ما يخص الهجرة الداخلية والتي هي موضوع دراستنا فترتبط بالأساس بتوزع الموارد الاقتصادية والصحية والتعليمية والأمنية وغيرها على مختلف مناطق الدولة، فالجزائر تعاني من مشكلة في توزيع السكان جغرافيا، فمناطق الشريط الساحلي تعتبر منطقة التركز السكاني وتقل الكثافة السكانية كلما اتجهنا جنوبا حيث تكثر المناطق غير المأهولة، وكما لعبت ولازالت الهجرة دورا في هذا التوزيع فإنه من شأنها أن تلعب دورا أكبر في إحداث تغيرات في البنية السكانية والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المهاجر منها أو المهاجر إليها من خلال تخفيف الضغط السكاني على الموارد في المناطق التي تعاني من هذا الضغط، و كونها السبب الرئيسي في تنمية متوازنة بين المناطق تسمح بإعادة توزيع السكان،

بحيث تعمل على تصريف الفائض السكاني في المناطق التي تعرف ضغطا سكانيا من جهة وتقلص من الأسباب التي تدفع السكان نحو الهجرة.

وفي الأقاليم الجنوبية تلعب الهجرة الداخلية دورا مهما في إحداث تغيرات وتحولات ديمغرافية قد تكون حدثت كنتيجة مباشرة لهجرة السكان الى مناطق الاقليم أو أن هذه التغيرات قد واكبت عملية الهجرة التي قد حدثت في الاقليم الجنوبي.

فعلى الرغم من أن الهجرة إلى مناطق "النواة" التي تضم العاصمة واكبر المدن ما زالت كبيرة، فإن الهجرة الى مناطق الأطراف التي تضم الاقاليم الجنوبية عرفت تطورا مطردا خاصة خلال 25 سنة الماضية، حيث أن اتجاه صافي حركة الهجرة الداخلية في كثير من الحالات لم يعد من مناطق الأطراف إلى مناطق النواة، إذ توجد تيارات هجرة عكسية من النواة إلى الأطراف، **فهل بدأنا نرى اتجاها جديدا للهجرة الداخلية بالجزائر من مدن الشمال الى الجنوب، الأمر الذي قد يكون مؤشرا لصيغة جديدة في تنظيم ديمغرافي يتسم بتوزيع سكاني متوازن وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر عدالة عما يسود حاليا المجتمع الجزائري؟.**

وإذا كان الأمر كذلك فما حجم واتجاهات الهجرة الداخلية في ولايات الاقليم الجنوبي وهل تميل تيارات الهجرة لصالح ولايات الاقليم الجنوبي؟ وما الذي يميز المهاجرين من وإلى هذه الولايات؟.

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي طرح فرضيات عدة من أجل مناقشتها والتأكد من مدى صحتها أو لا، نوجزها في ما يلي:

– ما زال حجم الهجرة الداخلية واتجاهاتها في ولايات الاقليم الجنوبي ضعيف، وما زال اتجاه صافي الهجرة لصالح ولايات الشمال.

– إن الهجرة الى الاقليم الجنوبي لا تعدو أن تكون مجرد انتقال للعمل وبالتالي فإن تأثيرها على البنية السكانية والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للسكان محدود ومؤقت.

تندرج الدراسة الحالية ضمن البحوث التحليلية والتفسيرية والتي تبحث عن قياس واستكشاف ومدى صدق التفسيرات التي تحدد العلاقة بين متغيرين أو أكثر، ونظرا لطبيعة الدراسة فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي الذي يهدف الى جمع البيانات عن المشكلة موضوع الدراسة لتحليلها وتقديم تفسيرات لها وكذا للوقوف على دلالاتها، حيث يركز أساسا على التحليل الرقمي للمعطيات إذ يعرفه **موريس انجرس** بأنه مجموعة من الاجراءات المستعملة لقياس الظواهر(موريس انجرس، 1997، ص60). أي أنه يعتمد على دراسة الظواهر كما هي في الواقع، حيث يهتم بوصفها وصفا تحليليا ويعبر عنها تعبيرا كميا، لذا تم اعتماده خلال الدراسة الحالية كونه يتواءم مع تحليل معطيات التعدادات والمسوح الميدانية ذات الصلة بمشكلة البحث خلال الفترة الممتدة من 1987 الى 2008، واعتمد هذا المنهج في وصف الهجرة الداخلية من حيث الحجم وتطور مختلف جوانبها بالاعتماد على تحليل البيانات الاحصائية المتوفرة ومن ثم تقديم تفسيرات لها من خلال المحددات الديمغرافية والاقتصادية وكذا المصاحبات الاجتماعية للهجرة الداخلية الى الاقليم الجنوبي، للوصول الى نتائج عن حقيقة الظاهرة وتأثيراتها في احداث تغيرات على التركيبة السكانية والبنية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم.

إن **تحديد تقنية البحث** لا ترتبط فقط برغبة الباحث بإثراء الموضوع بقدر ما ترتبط بطبيعة البحث في حد ذاته، فدراسة الهجرة عموما تعتمد على الاحصائيات الناتجة على التعداد خصوصا إذا تمت دراستها على نطاق واسع وعدم توفر الدولة على سجلات للسكان ترصد حركة السكان، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالهجرة الداخلية والتي هي موضوع الدراسة الحالية، وعليه تم اعتماد تقنية التحليل الاحصائي للمعطيات التي أصدرها الديوان الوطني للاحصائيات عن فترة الدراسة وخاصة نتائج تعدادات 1987، 1998 و2008، وهي تقنية غير مباشرة نظرا للنقص الواضح وندرة المعطيات حول الهجرة حتى وإن وجدت فهي قديمة ولا تناسب فترة

الدراسة الحالية، إضافة الى أنها تشمل ولايات الشمال فقط، أمام هذه الوضعية تبقى التعدادات هي المصدر الوحيد تقريبا لبيانات الهجرة في الاقليم الجنوبي؛ حيث تم اعتماد طريقة المقارنة بين كل تعدادين متتابعين ثم يعرف نصيب الزيادة الطبيعية في حجم السكان والباقي يمثل الهجرة سواء كانت سالبة أو موجبة.

تتبوأ الدراسات السكانية سواء حالة السكان أو حركتهم من حيث توزيعهم على المناطق والأقاليم أو من حيث التفاوت والتباين بين المناطق فيما يتعلق بالخصائص الديمغرافية والتحولات الاقتصادية والمصاحبات الاجتماعية نتيجة تلك الحركة مكانة هامة، وعلى الرغم من أهمية الدراسات السكانية حول الهجرة الداخلية في الدور الذي تلعبه في وضع الخطط والبرامج التنموية الشاملة والواقعية، إلا أننا نجد أن ما كتب عن السكان في الاقليم الجنوبي عموما وعن الهجرة في الاقليم بصفة خاصة نادرا ومحدودا إذ لم يتم دراسة الهجرة الداخلية والتغيرات السكانية التي تفرزها في الاقليم الجنوبي كهدف أصيل في الدراسات السكانية، وقد جاءت دراسة الهجرة الداخلية الى الاقليم كجزء ضمن دراسات متباينة الموضوع والهدف، وأهمها:

– **يائيل كوزمين، الحركية والتحولات الاقليمية للصحراء الجزائرية**، رسالة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة FRANCHE-COMTE، فرنسا 2007. وقد قسمت الى جزأين تناول الجزء الأول المميزات الجغرافية والوظيفية للصحراء الجزائرية، حيث تطرق الى خصوصية الصحراء من حيث البنية الجغرافية والصعوبات، كذا تطرق الى الفضاء الصحراوي من الناحية الديمغرافية والهجرة، أما الجزء الثاني فناقش التحولات والضغوط الاقليمية التي عرفتها الصحراء من خلال مخططات التهيئة الاقليمية والتسيير ومشاكل ندرة المياه وشبكات النقل وكذا العوامل وآفاق التنمية بالصحراء.

– **محمد السويدي، الهجرة الداخلية والنمو الحضري في الجزائر**، بحث مقدم الى ندوة " الهجرة الداخلية والتنمية الريفية" المنعقدة بتونس بين 13 و15 سبتمبر 1988، بالتعاون بين وحدة

البحوث والدراسات السكانية بجامعة الدول العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث ناقش العوامل الطاردة للسكان في الريف في الفترة الاستعمارية ومرحلة بعد الاستقلال، والعوامل الجاذبة في الوسط الحضري، وفي المبحث الرابع تناول الأسباب التي تعمل على استقرار سكان الريف، وفي المبحث الخامس تناول الهجرة الداخلية في الوسط البدوي حالة واحة تمنراست بمنطقة الهجار، وكانت نتائج الدراسة كما يلي:

– الفترة الواقعة بين عامي 1962–1966 تميزت بهجرة ريفية كثيفة، لأنها ارتبطت أساسا بنزوح جماعي للأروبيين باتجاه فرنسا سنة 1962، مما نتج عنه فراغ سكاني في المدن الكبرى، وبالتالي فراغ في مختلف الأنشطة الاقتصادية والادارية والترفيهية وغيرها، ولهذا وجد أبناء الريف والتجمعات السكانية الصغيرة فرصة هامة للحلول مكان الأوربيين.

– شهدت الفترة الواقعة بين عامي 1966–1973 انخفاضا نسبيا في حجم الهجرة الريفية، إذ بلغت حوالي 130ألف سنويا بعد أن كانت 150 ألف سنويا في الفترة السابقة.

– سجل ارتفاع في معدل الهجرة الريفية خلال السبعينيات، وهي الفترة التي اتسمت بتوجه الحركة السكانية نحو المراكز الحضرية الصغيرة في الوسط الريفي، وهي المراكز التي أصبحت مقرات للبلديات أو للدوائر أو للولايات، أو للصناعات الموطنة في الريف، مثل واحة تمنراست التي تضاعف عدد سكانها عدة مرات خلال 10 سنوات (بمعدل 1 إلى 4).

– إذا كانت الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة في استمرار حتى الآن، وبنسب متفاوتة، فقد استمرت معها ظاهرة النمو العمراني غير المخطط، ونمو الأحياء القصديرية، كمشكلة حادة واجهت الدولة بعد الاستقلال، ولم تتمكن من مجابهتها والقضاء عليها نهائيا، وهذا راجع الى عوامل عدة.

– هناك نتيجة عامة مست المناطق الجنوبية، تتعلق بإعادة التقسيم الولائي في الجزائر، وإنشاء ولايات جديدة في المناطق الصحراوية المحرومة، مما كان له أثره على حركات السكان داخل

هذه المناطق، ومن خارجها إليها، فقد تضاعف عدد سكان المراكز الحضرية التي أصبحت مقرات لهذه الولايات، بل البعض منها لم يكن قبل التقسيم الولائي، سوى قرى صغيرة، أو تجمعات سكانية بسيطة، مثل ولاية اليزي التي وصل عدد سكانها سنة 1987 حوالي 19600 نسمة، بعد أن لم يكن عدد سكان هذه المراكز يتجاوز مئات قبل التقسيم الجديد؛ فتركز أجهزة الادارة إذن كان له أثره الواضح على الحراك السكاني، خصوصا في المناطق المحرومة التي تعاني من ضعف في نشاطها الاقتصادي، وفي الخدمات العامة، مع صعوبة الاتصال وبعد المسافات.

التعريف بالمصطلحات الواردة في الموضوع:

تيارات الهجرة – الاقليم – التهيئة الاقليمية –التحولات الاجتماعية –التركيب السكاني.

تيارات الهجرة:

هي مجموع التحركات التي تحدث خلال فترة هجرة معينة بين منطقتي الأصل والوصول، فالمهاجرون الذين يغادرون منطقة أصل كانوا يقيمون فيها ويصلون إلى منطقة هدف كانوا يقطعونها خلال مدة هجرة معروفة يكونون "تيار هجرة".

وعلى هذا الأساس فإن تيارات الهجرة هي مجموعة المهاجرين الذين لهم مكان الأصل (الذي هاجروا منه) نفسه، ولهم نفس مكان الوصول حيث انتهت اليه هجرتهم.(السعدي، 2001، ص270).

ويمكن تكوين مصفوفة من التيارات؛ فإذا كان لدينا منطقتين i و j فتيار الهجرة بين المنطقتين يمثل عدد الهجرات، المهاجرين أو المهاجرين الناشئين عن هجرة أخيرة من المنطقة i نحو المنطقة j خلال فترة زمنية معينة. ونجد في كل زوج من التيارات ، تيارا أكثر أهمية يسمى التيار الفاعل (السائد) والأقل يدعى التيار المعاكس، أما مجموع التيارين السائد والمعاكس بين المنطقتين i و j يقيس كثافة الهجرة ويسمى التيار المتبادل الاجمالي.

الاقليم: هو عبارة عن مساحات تتميز عن المساحات المجاورة لها بمجموعة من الخصائص المشتركة، طبيعية كانت أو اقتصادية، بشرية، عمرانية...الخ.

التهيئة الاقليمية:

هي فعل إرادي في المجال ينبني على شروط معلومة او متوقعة (معطيات الوسط الطبيعي، معطيات بشرية ، معطيات اقتصادية .....) ويرتبط بأهداف محددة و معلنة، وهي من هذا المنظور فعل غير حيادي إذ تعكس اختيارات التهيئة العمرانية تصورا مسبقا لملامح الاقتصاد و المجتمع الذي يزمع الطرف القائم على التهيئة تحقيقهما و لا تكون هذه الاختيارات بالضرورة محل اجماع، وهو ما يخلف صراعات بين الأطراف المعنية بهذه التهيئة (المهيئ ،: – سلط عمومية وطنية – جهوية – محلية ، مؤسسات اقتصادية ، خواص : أفراد – منظمات المجتمع المدني) .

– أو هي مجموعة الأعمال المشتركة الرامية الى توزيع و تنظيم السكان و الأنشطة و البنايات و التجهيزات ووسائل الاتصال على امتداد المجال .

وبوجه عام التهيئة الاقليمية تغطي مجموعة التدخلات العادية المطبقة في المجال السوسيوفيزيائي من اجل تحسين تنظيمه و تطوير وظيفته، وتأخذ عدة أشكال في التدخل منها رد الاعتبار، التجديد، إعادة الهيكلة ...الخ

– التهيئة تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافؤ الفرص لكل إقليم، وإبراز مواهبه وإمكانياته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية، أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة.

و يمكن التمييز بين أسلوبين في التهيئة :

الأسلوب التوجيهي: وهو الذي تفرض فيه المؤسسة الحاكمة أو المهنية مخطط التهيئة دون اعتبار آراء الأطراف المعنية بهذه التهيئة، وقد ساد هذا النموذج في البلدان الاشتراكية سابقا في العديد من دول العالم الثالث.

الأسلوب التشاركي أو التشاوري: وهو الذي يقوم على مبدأ المشاركة بين المؤسسة الحاكمة والأفراد والخواص عبر منظمات المجتمع المدني، والأسلوب الذي يعطي الأولوية في عملية

التهيئة للأطراف المعنية بها، ولا يجعل من التهيئة هدفا في حد ذاته، ويسود هذا في البلدان الرأسمالية.

التركيب السكاني:

هذا المفهوم واسع إذ يشمل كل الخصائص المتعلقة بالسكان في منطقة معينة سواءا اجتماعية، اقتصادية وثقافية... الخ. هذه الخصائص تكسب سكان المنطقة مميزات خاصة بهم تسمح بتمييزهم عن غيرهم من خلال هذه الخصائص، وتركيب السكان يقترن بتوزيع السكان والنمو السكاني في منطقة معينة.

وفي هذه الدراسة يشمل التركيب السكاني، التركيب النوعي والعمري للسكان، الخصائص التعليمية، الحالة الزواجية وكذا التركيبة الاقتصادية.

التحولات الاجتماعية:

هي مجمل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع أو التحول الذي يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة، والتغير يشير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو اختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن، ويرتبط التحول الاجتماعي بالتخطيط الشامل بكل أبعاده الاقتصادية والثقافية وغيرها، وكذا مواكبته للتطورات التكنولوجية والظروف السياسية والأمنية.

وقد واجهت الطالب صعوبات وعقبات أثناء إعداد البحث، لعل من أهمها:

– الصعوبة المنهجية في دراسة الهجرة الداخلية، الناتجة عن عدم وضوح مفاهيمها، وعدم دقة طرق قياسها، إضافة إلى عدم اجبارية التسجيل.

– افتقار الجزائر الى التحقيقات الميدانية المختصة بدراسة الهجرة الداخلية، حيث تعتبر من أهم مصادر بيانات الهجرة الداخلية، إذ أنها تكمل التعدادات، باستثناء تحقيق الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية (AARDS) سنة 1975، الذي كان يهدف الى دراسة آثار الهجرة الداخلية من الفترة الاستعمارية حتى بداية السبعينات، وبعض الأسئلة حول

الهجرة في التحقيق الوطني حول السكان سنة 1970، وفي التحقيق الوطني حول الخصوبة سنة 1986، وعليه لا نجد دراسات خاصة بالهجرة الداخلية في الجنوب كون التحقيقات السابق ذكرها شملت عينات من ولايات الشمال فقط من جهة ، ومن جهة أخرى هي قديمة ولا تسمح بالمقارنة نظرا لاختلاف التقسيمات الادارية.

– وجود بعض الاختلافات بين التعدادات، من حيث الأهمية التي مثلتها الهجرة الداخلية في هذه التعدادات، حيث كانت حاضرة بقوة خلال تعداد 1977، وتناقص الاهتمام في التعدادات التي تلته، وقد استندت الدراسة على التعدادات التي تلت هذا التعداد باعتبار التقسيم الاداري لسنة 1984 لرصد التغيرات السكانية على مستوى المنطقة من أجل المقارنة.

– عدم وجود بيانات احصائية لبعض خصائص الهجرة على مستوى الولايات، مثل توزيع المهاجرين حسب النشاط الاقتصادي، وكذا عدم شمولية نتائج بعض التعدادات، فبيانات تعداد 1987 هي بيانات عن عينة 10/1 الممثلة للسكان.

وتضم الرسالة أربعة فصول تسبقها مقدمة عامة وتليها خاتمة عامة، يتناول الفصل الأول الإطار النظري للهجرة والصحراء الجزائرية، من حيث المفاهيم المتعلقة بالهجرة، الصعوبة المنهجية لدراسة الهجرة، النظريات المفسرة للهجرة وكذا طرق قياس الهجرة.

وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى نمو وتوزيع السكان في الاقليم الجنوبي للجزائر، ومصادر ومعطيات الهجرة الداخلية في الجزائر، وكذا السياسات المتعلقة بالهجرة الداخلية التي اتخذتها الجزائر والأهداف التي كانت وراءها.

في حين تناول الفصل الثالث حجم واتجاهات الهجرة الداخلية في الأقاليم الجنوبية، صافي الهجرة، وتيارات الهجرة الداخلية في الاقليم الجنوبي، إضافة إلى عوامل الطرد وعوامل الجذب الكامنة في الاقليم الجنوبي.

أما في الفصل الرابع فقد تناول نتائج الهجرة الداخلية في الاقليم، وتم فيه دراسة التركيب العمري والنوعي للمهاجرين من وإلى ولايات الاقليم، إضافة الى دراسة بعض الخصائص الاجتماعية للهجرة الوافدة والمغادرة للاقليم مثل الحالة التعليمية والزواجية.

الفصل الأول: الإطار النظري للهجرة والصحراء الجزائرية

تمهيد:

تعتبر المجتمعات البشرية مسرحا دائما لتنقل السكان في ما بينها، حيث ظهرت أقدم هجرة من جنوب غرب آسيا نحو أوروبا وأمريكا وإفريقيا، ويرجع سببها الرئيسي إلى التغيرات المناخية نتيجة تكرار فترات الجفاف، أو نقص الغذاء، أو بسبب الجماعات الغازية. ويغلب على هذه الهجرات الطابع الجماعي عكس الهجرات الحديثة، حيث تضم أعدادا كبيرة من البشر الذين يضطرون لتغيير موطنهم الأصلي، نتيجة عجزهم عن التصدي بنجاح، لبعض العوامل والقوى القاهرة طبيعية كانت أم بشرية.

أما الهجرات الحديثة فتاريخيا مرت بمرحلتين: الأولى تمتد من الاستكشافات الجغرافية والاستعمار الى القرن الثامن عشر، ولم يشهد العالم خلالها الا قليلا من الهجرات ولم يزد عدد المهاجرين عن بضع مئات من الألوف وذلك بسبب طغيان عامل المسافة، ويعد تعمير الأوروبيين لقارات العالم الأخرى من أعظم نتائج الهجرات البشرية في التاريخ (عبد القادر القصير، 1992، ص102).

فيما تمتد المرحلة الثانية الى يومنا هذا أي منذ الثورة الصناعية والتغيرات التكنولوجية التي أفرزتها حيث ساعدت في تقريب المسافات، في دول غرب أوربا أولا ثم عمت سائر أنحاء العالم، خاصة في القرن العشرين.

إلى جانب هذه الحركات الواسعة التي عبرت الحدود والبحار، نجد هجرات محلية لا تتعدى الحدود السياسية للوطن، ويطلق عليها الهجرة الداخلية، ولعل للهجرة من شمال الجزائر الى جنوبها، والتي ستشكل موضوع الدراسة أهمية كبيرة في حدوث بعض التغيرات السكانية، الاجتماعية والاقتصادية.

أولا: مفاهيم الهجرة:

يتسم مفهوم الهجرة بالغموض وعدم الوضوح، حيث يوجد تباين واختلاف في تحديده مع غيره من المفاهيم المشابهة له، فالمهاجر يختلف عن المتنقل والمسافر ذلك لأن المهاجر الذي يغير مكان إقامته المعتاد من منطقة إلى أخرى يختلف عن الذي يتنقل من مسكن لآخر حتى ولو اضطره ذلك إلى تخطي حدود بلده. (القصير، 1992) لأن نقل محل الاقامة في الهجرة يترتب عليه بالضرورة نقل حياة المهاجر برمتها أما الذي ينتقل بين مسكن وآخر قد يظل يمارس حياته كلها في مكان السكن الأول، ويرتبط كل ذلك بالأساس بتحديد المسافة التي يقطعها المهاجر والمدة التي يقضيها في المكان الجديد.

1.1 مفهوم الهجرة:

الهجرة لغة، تفيد معنى الترك والمغادرة؛ ويقال هجر الشيء إذا تركه، ففي الموسوعة الحرة نجد أن الهجرة البشرية يشار إليها على أنها حركة سكانية من مكان لآخر، وغالبا ما تكون هذه الحركة لمسافات طويلة وفي مجموعات كبيرة، وهي أيضا تشمل أنواعا من الحركة السكانية: اليومية والموسمية والدائمة والمحلية والاقليمية وغيرها. (الموسوعة الحرة، 2007).

ويرى **ابن خلدون** " أن الانسان مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية وأن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء " ، فالإنسان يهاجر دائما إلى حيث تتوافر سبل عيشه الرغيد وتأمين حياته بصورة أفضل. (العيساوي،2004، ص59).

تعريف **المعجم الديمغرافي:**"الهجرة هي مجموع التنقلات التي تؤدي إلى تحويل إقامة المعني من المكان الأصلي أو مكان الانطلاق إلى مكان الوجهة أو مكان الوصول". هذا التعريف يفترض أن إقامة الفرد هو "المكان الذي عادة يسكنه" (D. Courgeau, p 152).

تعريف **جامعة الدول العربية** للهجرة (جامعة الدول العربية، 1983، ص7): يقصد بالهجرة حالة تغيير محل الاقامة المعتاد أو الدائم للفرد خلال فترة الاسناد الزمني أي أن الهجرة عبارة عن حالة تحرك الفرد من مكان يقيم فيه بصفة معتادة (دائمة) الى مكان أخر من اجل الإقامة فيه بصفة معتادة (دائمة) خلال فترة الإسناد الزمني بحيث يفصل بين المكانين حدود إدارية أو سياسية محددة، ومن ثم يكون لدينا الأنواع الثلاثة التالية من الهجرة:

- هجرة محلية – هجرة داخلية – هجرة خارجية

وبالتالي يستبعد من تحركات الهجرة التحركات الموسمية أو المؤقتة أو تنقلات البدو.

ولهذا حددت عملية الهجرة بأنها عملية انتقال، أو تحول، أو تغير فيزيقي لفرد أو جماعة من منطقة الاقامة الاعتيادية الى منطقة أخرى داخل حدود الدولة أو منطقة أخرى خارج حدود هذه الدولة، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة أو بدونها كما أنها قد تتم عملية الانتقال أو التحول في المكان المعتاد للاقامة من منطقة إلى أخرى بصورة دائمة أو مؤقت.

أما بالنسبة **للهجرة الداخلية**، والتي هي موضوع الدراسة الحالية فهذه بعض التعريفات التي وقفت على تحديد المفهوم؛ حيث تعرف الأمم المتحدة الهجرة الداخلية: " بأنها شكل من أشكال الحركة المكانية بين اقليم جغرافي و آخر بهدف الاقامة الدائمة " (سهاونة، 1983).

كما يقصد بالهجرة الداخلية بأنها:

– "انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية الى منطقة جغرافية أخرى داخل حدود الدولة بقصد الاقامة الدائمة سواءا أكان ذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية" (خالد زهدي خواجة، ص2).

– " هي تحرك الفرد من محل إقامة دائم داخل حدود الدولة إلى محل إقامة دائم آخر داخل حدود نفس الدولة" (ايمان محمود صالح، 2007).

– " هي كل حركة فردية أو جماعية من منطقة إدارية إلى منطقة إدارية أخرى داخل حدود الدولة الواحدة، بنية الاستقرار والاقامة في المنطقة الادارية الجديدة سواءا أكانت هجرتهم على غير ارادتهم بهدف تحسين نمط حياتهم أو بمحض اختيارهم لتحقيق رغبات واحتياجات اجتماعية وبيولوجية ونفسية واقتصادية عجزت انساق ونظم المجتمع الأصلي (المنطقة الادارية الأولى) عن اشباعها كليا أو جزئيا".

وتتفق هذه التعريفات مع مفهوم الهجرة بأنها الحركة السكانية إذا أعقبتها إقامة دائمة، وحددت الاقامة الدائمة لمدة عام على الأقل، وفي حالة الجزائر تعتمد في تعداداتها على أن الاقامة الدائمة لمدة ستة أشهر على الأقل.

إن أهمية دراسة الهجرة الداخلية تكمن في كونها أحد العوامل الثلاثة المؤثرة على نمو السكان إضافة إلى عنصري الزيادة الطبيعية، حيث تكون الهجرة الداخلية سببا في زيادة حجم سكان المنطقة المهاجر اليها في حين تتسبب في نقصان حجم السكان في المناطق المهاجر منها، وبالتالي تكون المسببة لاختلاف معدلات نمو مناطق الدولة المختلفة مما يترتب عنه العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

1. 2. المفاهيم الأساسية لدراسة الهجرة الداخلية:

1.2.1. المهاجر:

هو الشخص الذي يغير محل إقامته من منطقة إدارية إلى أخرى خلال فترة الاسناد الزمني لدراسة الهجرة، وتعرفه الأمم المتحدة " بأنه الشخص الذي يحول محل اقامته المعتادة مرة على الأقل من منطقة الى أخرى خلال فترة زمنية معينة". وفي التعدادات الجزائرية تطرق الى التعريف في تعداد 1998، الذي عرف المهاجر بأنه الشخص الذي يقيم سنة 1987 في نفس مكان ميلاده ويختلف عن مكان اقامته في تعداد 1998، وبالتالي يغفل عدد الهجرات والهجرة العائدة.

2.2.1.المهاجر للداخل:

هو الشخص الذي يدخل الحدود الإدارية لمنطقة معينة من نقطة خارجها ولكن داخل نفس الدولة وهو يختلف عن الشخص الذي يدخل المنطقة من نقطة خارج حدود هذه الدولة (Immigrant) والذي يعتبر مهاجرا دوليا.

2.2.1. 3. المهاجر للخارج:

هو الشخص الذي يغادر منطقة إدارية معينة بإجتياز حدودها إلى نقطة خارجها ولكن داخل حدود نفس الدولة، وهو يختلف عن الشخص الذي يغادر إلى نقطة خارج حدود الدولة (emigrant) والذي يعتبر مهاجرا دوليا.

4.2.1. فترة الهجرة أو الاسناد الزمني:

هي الفترة الزمنية المرجعية للبيانات التي يتم جمعها، وتختلف هذه الفترة من بيان لآخر تبعاً لنوعه وطبيعته، وتتراوح بين لحظة ويوم وأسبوع و شهر أو سنة فأكثر.

وبالنسبة للهجرة هي الفترة التي تجمع عنها بيانات الهجرة وقد تكون محددة بسنة او 5 سنوات أو 10سنوات أو الفترة الواقعة بين التعدادات أو قد تكون طوال عمر الفرد.

5.2.1.المنطقة الاصلية أو المغادرة :

هي المنطقة التي يغادرها المهاجر قاصدا منطقة أخرى، وهي إما ان تكون مكان الاقامة عند بداية فترة الاسناد، أو مكان الاقامة الذي حصلت منه آخر حركة للتنقل.

6.2.1. المنطقة المقصودة أو منطقة الوصول:

هي المنطقة التي يقصدها أو يصلها المهاجر، أي منطقة الاقامة الاخيرة في نهاية فترة الاسناد الزمني.

7.2.1.صافي الهجرة:

هو الفرق بين حجم الهجرة القادمة أو الهجرة الوافدة (عدد المهاجرين للداخل) الى منطقة هجرة محددة خلال فترة زمنية محددة وحجم الهجرة المغادرة (عدد المهاجرين للخارج) من تلك المنطقة خلال نفس الفترة الزمنية.

8.2.1. تيارات الهجرة:

هي المجموع الكلي لحركات الهجرة التي حصلت خلال فترة الاسناد الزمني، وهذه الحركات تكون مشتركة بين منطقة الأصل والمنطقة المقصودة. وسيتم التطرق لهذا المفهوم بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث خلال هذه الدراسة.

9.2.1. الهجرة خلال فترة الحياة والمهاجر خلال فترة الحياة:

المهاجر خلال فترة الحياة هو الشخص الذي يختلف مكان اقامته لحظة التعداد عن مكان ولادته، ويطلق على عدد هؤلاء الأشخاص في المجتمع مصطلح الهجرة خلال فترة الحياة، وهذا العدد يقل كثيرا عن عدد مرات الهجرة التي حصلت للسكان الأحياء، ولعدد السكان الذين هاجروا خلال فترة الحياة، ويرجع السبب إلى استبعاد كل حالات الهجرة التي قام بها الفرد خلال الفترة بين مغادرته مكان ولادته واستقراره في محل ولادته وكذلك يستبعد هجرة الذين ماتوا قبل تاريخ التعداد.

وإذا ما أضفنا إلى عدد المهاجرين عدد الذين عادوا إلى محل ولادتهم نحصل على عدد الأشخاص الذين هاجروا وبالتالي يصبح تعريف المهاجر خلال فترة الحياة بأنه الشخص الذي عاش خارج محل ولادته ولو مرة على الأقل.

ثانيا: معايير تصنيف الهجرة و أنواعها

من خلال استعراض مختلف تعاريف الهجرة يتضح أن هناك أنواع كثيرة للهجرة، يمكن تصنيفها على أسس تسمح بالتمييز بين نوع وآخر كما يلي:

1.2. تصنيف الهجرة من حيث الكم: حيث تصنف الهجرة على هذا الأساس إلى هجرة فردية وجماعية.

1.1.2. الهجرة الفردية: وهي التي تتخذ فيها الهجرة الصورة الفردية؛ حيث يقوم الفرد بترك مكان سكنه الأصلي.

2.1.2. الهجرة الجماعية: حيث يشترك فيها جملة أفراد أو أسر، كما قد تعمد إلى الهجرة جماعات كبيرة من السكان وتسمى عندئذ هجرة الجماهير، أو قد تتخذ صورة الجلاء الذي يطلق على ترك السكان لبلادهم فورا اثر نازلة أو كارثة تنزل بهم (محمد عبده محجوب، 1977، ص31).

2.2. تصنيف الهجرة من حيث الكيف:

1.1.2. الهجرة الشاقولية: وهي الهجرة التي يهدف من خلالها المهاجر إلى إحداث تغير في مكانته الاجتماعية أو الاقتصادية.

2.1.2. الهجرة الأفقية: ويقصد بها تغيير مكان الإقامة مع الاحتفاظ بالعمل نفسه، كأن ينتقل مزارع من قريته، لضيق أرضه، أو جفافها، ليذهب الى قرية أخرى تتوافر فيها الأرض الخصبة والمياه، وفي كلتا القريتين يعمل مزارعا. (عبد القادر القصير،1992، ص110-111).

3.2. البعد الزمني في تصنيف الهجرة:

1.3.2. الهجرة الدائمة: تمثل الهجرة الدائمة عملية انتقال من منطقة الإقامة المعتاد إلى أخرى وما يصاحبها من تغير كامل لكل ظروف حياة المهاجرين المقيمين الذين يتركون محل إقامتهم الأصلي نهائيا ولا يعودون إليه مرة أخرى.

2.3.2. الهجرة المؤقتة: تمثل الهجرة التي يتنقل فيها الأفراد أو الجماعات من منطقة إلى أخرى انتقالا مؤقتا، ومن أمثلتها الهجرة بسبب العمل خارج أو داخل البلد لفترة مؤقتة، مثلما يحدث مثلا لهجرة العمال الى البلدان التي تتوفر فيها فرص العمل ومستويات الأجور المرتفعة، ويطلق على هذا النوع من المهاجرين اسم المهاجرين العائدين والذين يترددون بين حين وآخر على موطنهم الأصلي نظرا لارتباطهم بهذا الموطن لأسباب اجتماعية واقتصادية (علي عبد الرزاق جلبي، ص214، 2011).

4.2. تصنيف الهجرة حسب ارادة القائمين بها:

1.4.2. الهجرة الارادية (الاختيارية): وتشمل كل الهجرات التي يقوم بها الفرد أو الجماعات داخلية كانت أو خارجية، باختيارهم وإرادتهم من مكان أو منطقة أو بلد إلى آخر وتغيير محل إقامتهم المعتاد بغير ضغط أو إجبار رسمي.

2.4.2. الهجرة الاجبارية: ويطلق عليها أيضا الهجرة الاضطرارية أو المخططة، وهي الهجرات القهرية أو القسرية التي يضطر فيها الأفراد أو الجماعات إلى النزوح من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب كثيرة قد تفرضها الطبيعية، أو الدولة لأغراض عسكرية من أجل الحفاظ على الأمن، تنظيمية أو سياسية، أو إعادة التوطين للسكان خلال عمليات التنمية أو إعادة التهيئة الاقليمية.

5.2.البعد المكاني في تصنيف الهجرة:

1.5.2.الهجرة الخارجية أو الدولية:

هي عملية انتقال عدد من أفراد المجتمع الى مجتمع آخر بتجاوز الحدود السياسية للدولة طلبا للعمل أو فرارا من الاضطهاد أو تطلعا لفرص أحسن في الحياة أو غيرها.

2.5.2.الهجرة الداخلية:

والتي هي موضوع الدراسة وقد قدمت تعاريف لها آنفا وسيتم هنا إبراز الخصائص التي تميزها عن الهجرة الخارجية، وهي كالأتي:

– تتميز بأنها أسهل وأقل تكلفة من الهجرة الخارجية بحكم أن الانتقال لا يعرض القائم بها لمشاكل الدخول والخروج كما في الهجرة الخارجية.

– ان مشكلة اللغة التي تواجه المهاجرين دوليا لا تواجه المهاجرين داخليا.

– استعداد الناس من الناحية النفسية للهجرة الداخلية أكثر منه في الهجرة الدولية.

– تتميز الهجرة الداخلية بأنها تأخذ تيارات واتجاهات عكسية، بمعنى أن مناطق طرد السكان تجذب في الوقت نفسه مهاجرين اليها، كما أن مناطق الجذب السكاني تطرد السكان الى خارجها. (عبد القادر القصير، 1992، ص129).

هذه الأسس التي يتم على أساسها تصنيف الهجرة قد تحقق جميعها في آن، ففي الواقع الجزائري نجد أن هذه التصنيفات معظمها يتحقق، فمن الهجرة الريفية وبين الولايات التي تمثل الهجرة الداخلية، إلى الهجرة غير الشرعية (الحرقة) التي تمثل الهجرة الخارجية وأيضا الهجرة في صورتها الجماعية، وإن كانت غير قانونية، والهجرة الموسمية للعمل في الفلاحة وهي هجرة مؤقتة، والهجرة الى الولايات الجنوبية بسبب الوظيفة والتي تمثل الهجرة القسرية وغيرها.

ثالثا: نظريات الهجرة

لقد تعددت وجهات نظر العلماء حول نظريات الهجرة؛ وهذا التعدد ناتج عن اختلاف اهتماماتهم واختصاصاتهم؛ التي تتوزع بين علوم عدة درست هذه الظاهرة الاجتماعية وتناولتها من زوايا مختلفة، وعلى وفق موضوعات تلك العلوم ومناهجها كالديمغرافيا والجغرافيا وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد.

لذلك يصعب الإحاطة بعرض وتحليل جميع نظريات الهجرة، ومن أهم تلك النظريات:

1.3. نظرية الطرد و الجذب :

تعد نظرية الطرد والجذب أو نظرية الدفع والجذب، من أكثر النظريات التي ناقشت إشكالية الهجرة وترى أن الهجرة ترجع إلى اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي لجماعة معينة يدفع ببعض أفرادها إلى خارج موطنهم، مع وجود عوامل أخرى مغرية تجذبهم نحو مكان آخر. وحدد Bogue عوامل الطرد في: (العيساوي، 2004).

أ – تراجع وهبوط الثروة القومية.

ب– فقدان الوظيفة الناتجة عن العجز في المدفوعات.

ج – المعاملة التي تتسم بالظلم والقمع الناتجة عن أسباب سياسية أو دينية أو عرقية.

د – عزل الفرد وإبعاده عن الجماعة إذا كان مؤيداً لعقيدة معينة مؤثرة في الجماعة التي يعيش معها.

هـ – حصول كوارث كالفيضانات والجفاف والزلازل والحرائق.

أما عوامل الجذب فقد حددها بالآتي :

أ – توافر فرص العمل لبعض المهن والوظائف .

ب – الحصول على دخل أفضل.

ج – توافر الأنشطة المختلفة في المدن.

د – توافر الخدمات الأفضل من حيث السكن والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وقدم **Bogue** سنة 1961 تفسيراً لعملية الطرد والجذب وعلاقتها بالاختيار مفادها:

– إن هنالك مراحل متعاقبة في تطور الهجرات تبدأ بالانتقال، ثم الاستقرار والثبات في المكان الجديد، وتزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين على النساء، وتعتمد الهجرة على البالغين من متوسطي العمر ومن غير المتزوجين.

–يكون عامل الجذب قوياً في منطقة الوصول.

– تفقد المناطق الأصلية ذوو المستوى التعليمي الجيد، بينما تجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي الصناعي.

– إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد فان عملية الاختيار تزداد بالتبعية، أي للتأثير الاجتماعي دور في اختيار الهجرة.

أما **Todaro** وفي ضوء بحث دوافع الهجرة بين الريفيين والحضر، يفترض أن الاقتصاد مكون من شقين: أحدهما تقليدي في الريف يقوم على انتاج ما يكفي لاستهلاكه ويمتاز بانتاجية منخفضة وعمالة فائضة؛ والثاني معاصر في الحضر ويتميز بعكس الأول إضافة إلى أنه يمتص العمالة الفائضة من القطاع التقليدي بالتدريج، فقد حددها في الآتي:

أ – تحدث الهجرة على نحو رئيس نتيجة لعوامل اقتصادية موضوعية؛ وهي ذات علاقة بالمكان والتكاليف المالية والنفسية.

ب – يفترض أن الشخص المرشح للهجرة يبنى قرار الهجرة على أساس الفروق في الدخل المتوقع بين الموطن السابق واللاحق ويتحدد هذا الفرق على وفق تفاعل الفرق في الدخل الحقيقي بين الريف والحضر من جهة، ومع احتمال الحصول على عمل في الحضر من جهة أخرى حيث يتم تقديره اعتمادا على معدل البطالة السائدة.

ج – يتناسب احتمال وجود عمل في الحضر عكسياً مع وجود البطالة في الريف، وتكون نسب الهجرة أكبر من معدلات زيادة فرص العمل في الحضر.

2.3. نظرية المسافة والجذب :

في الواقع هي ليست نظرية واحدة وإنما العديد من القوانين التي حاول من خلالها الباحثون تطوير نظرية يمكن من خلالها تفسير عملية الهجرة وأسبابها ودوافعها، تستند هذه على أساس **علاقة الهجرة بالمسافة.**

فالمسافة مهمة وأساسية لفهم أي تنظيم مكاني، فالمسافة سواء أكانت مطلقة أو نسبية تقتضي أنواعا من التيارات والحركة والاتصال بين المواقع والأنشطة المختلفة التي تعرف بالتفاعل المكاني، وقد ساهم التقدم التقني في وسائل النقل في تقليل أو اختصار المسافة، إلا أن أثرها لم يختف تماما، حيث يبقى أثرها واضحا على حركة السكان. (عبير حسن، 2005، ص32).

وكان من الأعمال الرائدة في هذا المجال دراسة Ernst Ravenstein عام 1885 للهجرة الداخلية في بريطانيا من أجل الوصول الى قوانين عامة تحكم عملية الهجرة، وتعد محاولته في مقالته عن الهجرة أول محاولة نظرية تفسر عملية الهجرة من جوانبها المختلفة.

جاءت هذه القوانين كما يلي: (الربايعة أحمد، 1983، ص15).

1. إن هناك علاقة بين الهجرة والمسافة إذ ينتقل العدد الأكبر من المهاجرين دائماً مسافاتٍ قصيرة، ويقل عددهم كلما بعدت المسافة، وأن المهاجرين غالباً ما يتجهون إلى المراكز

الاقتصادية والتجارية. وقد لوحظ أن الهجرات الواسعة ولمسافات البعيدة في العالم تتأثر بعوامل أخرى، ومن بينها القوانين التي تسنها البلدان المستقبلة للهجرة، فضلاً عن الإغراءات المادية والاجتماعية في بعض البلدان.

2. تتم الهجرة على مراحل وتعمل على إزاحة السكان الأصليين، وتبدأ من حدود المدن وحولها فتحدث عمليات امتصاص تدريجي للداخل، وأن عملية الامتصاص هذه تحدث على نحو مؤداه أن سكان الريف المجاورين مباشرة للمدينة يتجهون إليها مباشرة، وأن الفراغ الذي يخلقه المهاجرون يمتلئ بمهاجرين جدد من مناطق أخرى أكثر بعدا حتى يصل المهاجرون إلى أبعد ركن من أركان المدينة .
3. إن عملية التوزيع Distribution هي نقيض عملية الامتصاص Absorption مع أن لها خصائص مشابهة .
4. كل تيار رئيسي للهجرة يقابله تيار دائري يكافئه.
5. إن تدرج المهاجرين في بعض المسافات الطويلة عموما يقوم على أساس تفضيلهم لأكبر المراكز التجارية والصناعية .
6. سكان المدن الأصليين أقل هجرة من سكان الريف.
7. الإناث اكثر هجرة من الذكور الأصليين .

ويشير **فيبر** في تحليله لنمو المدن في القرن التاسع عشر إلى أن مدى الهجرة يطول أو يقصر تبعاً لأهمية منطقة الجذب، فحجم الهجرة يتناسب طردياً مع أهمية منطقة الوصول وعكسياً مع أهمية المنطقة الأصلية ومع مسافة الهجرة بين منطقتي الطرد والجذب، إذ أشار إلى أن تيار الهجرة يتجه نحو المدينة.

وقد وجهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات لأنها ركزت على هجرة الأفراد التي تتحدد بحجم المسافة التي تفصل بين المكانين (مكان المغادرة ومكان الوصول) ويوحي بضآلة فرص

الفرد في الاختيارات، وأثبتت بعض الدراسات عقم هذا النموذج لأن الهجرة عادة تتم على وفق رغبات واختيارات الأفراد، وليس على وفق تحديد هذا النموذج.

3.3. نظرية اتخاذ قرار الهجرة :

أوضحت نظرية اتخاذ قرار الهجرة عددا من العوامل التي تدفع الفرد إلى اتخاذ قرار الهجرة، وهو قرار ناتج عن تأثير عوامل مختلفة اقتصادية، اجتماعية وحتى نفسية، وتؤدي العوامل الموضوعية والذاتية دورا في اتخاذ قرار الهجرة فللبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد أثر في ذلك، مثل الأسرة وجماعة الأصدقاء وزملاء العمل.

وقد ركز BESHERS سنة 1967، على حصر عملية اتخاذ قرار الهجرة بالمهاجر نفسه، فإذا كانت احتياجاته غير متوافرة في موطنه الأصلي فمن الممكن أن يهاجر للبحث عنها في مكان آخر، وهذا القرار محاط بتأثير الآخرين مثل أفراد الأسرة وجماعة الأصدقاء والعمل.

ويرى Everett.S.Lee أن هناك أربعة عناصر تتداخل في قرار الهجرة وفي مجرياتها هي: (العيساوي، 2004، ص68-70)

أ- إن زيادة تيار الهجرة يتناسب عكسيا مع طول مسافتها.

ب- كلما كانت معلومات المهاجر أكثر وضوحا عن جهة المهجر كان الدافع إلى الهجرة أقوى.

ج- كلما زادت الصعوبات المحيطة بالهجرة ضعف تيارها.

د- تتوقف درجة شدة الهجرة على ظرف المهاجر الشخصي.

وغالبا ما يتخذ قرار الهجرة بفعل عوامل طاردة قوية ، يقابلها عوامل جاذبه في مكان آخر، وتتنوع تلك العوامل بتنوع المجتمعات البشرية، حيث توصل E. Lee الى أن:

– تباين حجم الهجرة داخل منطقة معينة بتباين الظروف والاختلافات البيئية التي تختص بها المنطقة، إذ يؤدي هذا التباين الى زيادة معدلات الهجرة فيما بينها، فالمدن الجديدة أكثر جاذبية للمهاجرين.

– اختلاف حجم الهجرة باختلاف التركيب السكاني والخصائص الديمغرافية، حيث كلما تغيرت الخصائص الديمغرافية لسكان منطقة عن أخرى، كلما زادت احتمالات الهجرة فيما بينهما.

– ترتبط الهجرة بمدى القدرة على تخطي العوائق بين منطقة الأصل ومنطقة الوصول، فكلما زادت القيود السياسية أو الطبيعية والثقافية بينهما كلما زادت معدلات الهجرة.

– تتأثر الهجرة بالتقلبات الاقتصادية من حيث حجمها، وتحديد اتجاهاتها وتياراتها، فالتوسع الاقتصادي والزيادة في المشاريع التنموية تعد عوامل جذب للمهاجرين الذين تمر مناطقهم بصعوبات اقتصادية.

– يميل حجم الهجرة ومعدلاتها الى الزيادة بمرور الزمن؛ ما لم تتدخل الهيئات الاشرافية لضبطها والحد منها، من خلال الأخذ بأسباب التقدم التكنولوجي المتعلقة بهذا الجانب.

إن حافز الهجرة يظهر نتيجة للتغيرات التي تطرأ على حياة الفرد وأسرته بدرجة رئيسية والتي تدعوه إلى الهجرة ، لذلك فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي باستثناء الهجرات القسرية، فالمهاجرون يدرسون، مسبقا، قرارهم بالهجرة عن المكان الذي يهاجرون إليه فهم يتوقعون ويعرفون الكثير عنه ومن ثم فان هجرتهم تكون مخططه لتحقيق أهداف محددة .

وقد ربط Taylor قرار الهجرة بالدافعية Motivation من معرفة المهاجر للمكان الذي سيذهب إليه، وقسم المهاجرين على نوعين تبعاً لدوافعهم المدركة : نوع يدرك الهجرة على أنها

فرصة أفضل لتحقيق الطموحات والتطلعات، والنوع الآخر ينظر إلي الهجرة بأنها الحل الوحيد لجميع المشكلات التي يعانيها.

إن الافتراضات التي استندت إليها قرارات الهجرة من حيث تجانس الدوافع وإمكانية توافر البدائل هي افتراضات غير واقعية، لأن العنصر العقلاني الذي ينطوي عليه قرار الفرد في الهجرة هو عنصر يعتمد على شخصيته ومعلوماته وعواطفه واستقلاليته وميوله، حيث يرى H. Brownig أن الهجرة لا تتم على أساس اتخاذ قرار الهجرة تبعا لنوع معين من التدرج في الاقامة، أي عبر المرور بمدن صغيرة وصولا الى المناطق الحضرية، وفي الجزائر يحدث عكس ذلك، إذ لا يوجد تدرج في الغالب فينتقل السكان مباشرة من القرى الريفية إلى أكبر المدن كالعاصمة، وهران وقسنطينة.

4.3. نظرية الفرص المتداخلة :

عرض **Stoffer** في عام 1941 نظريته عن الهجرة، التي أسماها الفرص المتداخلة أو الوسيطة Intervening Opportunities، ويعني بها الفرص المتمثلة في الحصول على مسكن، وعدد الوظائف الشاغرة، وأماكن التعليم التي تكون عاملاً دافعاً للهجرة، وان التنافس يزداد بين المهاجرين عندما تتوافر هذه الفرص، حيث يرى أن حجم الهجرة يتناسب مباشرة مع حجم الفرص البينية المتوفرة في المدن الصغيرة أو القريبة من المدن الكبيرة، والتي يتركها المهاجرون حالما يجدون فرصا أفضل في المدن الكبيرة، فبهذا المعنى فإن التحرك لا يتم إلا إذا توفرت فرص للمهاجرين على امتداد المسافة التي ستتم الهجرة إليها وفي الفترات التي تتوفر فيها فرص العمل في مكان ما يتحرك مسافات طويلة، أما في الفترات التي تقل فيها فرص العمل فلا يتم التحرك لمسافات طويلة عندما لا يتم التأكد من امكانية العمل.

5.3. نظرية التوازن السكاني :

يرى Zipf أن تيارات الهجرة تختلف باختلاف ظروف المناطق، فيتوقف تيار الهجرة على عدد سكان مكان المغادرة، ومكان الوصول، ويتوقف على مدى توافر فرص العمل في مكان الجذب، أي أن تيار الهجرة يتناسب طردياً مع عدد سكان المكان الأصلي ومع الفرص المتاحة في المكان المستقبل، في حين يتناسب عكسيا مع عدد سكان هذا المكان الجديد.

ويذهب John mills أبعد من ذلك فيؤكد أن الهجرة شكل من أشكال إعادة التوازن السكاني بين وحدات الكرة الأرضية، بمعنى أن الهجرة تساعد على تخفيف الضغط السكاني من المناطق ذات الإنتاجية المنخفضة بسبب توجه أعداد من السكان صوب المناطق ذات الإنتاجية العالية. وبموجب هذه النظرية تتم إعادة التوازن الناتج عن الهجرة بين عدد السكان والثروات المتوافرة في هذه المنطقة من الأرض أو تلك، بينما يقدم الاقتصاديون تفسيرا مفاده إن الهجرة تساعد على رفع دخول الدولتين المرسلة للهجرة والمستقبلة للهجرة .(العيساوي، 2004).

6.3. نظرية التحديث :

تفيد نظرية التحديث بأن المهاجرين من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة يتعرضون لأنماط جديدة من السلوك والاستهلاك تسهم في خلق حالة من الصراع بين الذين يتقبلون هذا النمط من السلوك وبين الذين يرفضونه ويخلق كذلك حالة من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين.

وتعتبر نظرية **ميلر وفورم** والمعروفة بالمراحل الخمس لأنماط الحياة المهنية ودراسة **جورج فلور** التي أجراها من أجل التحقق من بعض جوانب هذه النظرية من بين النظريات التي تجيز الهجرة وتنظر إليها بايجابية في العديد من المواقف وبالذات المفهوم الذي طوره flore، والمعروف بالقدر المناسب من الحراك الوظيفي والذي يؤكد على أهمية التجديد والانتقال من منطقة إلى أخرى في حياة الناس وخاصة لأصحاب الوظائف الاشرافية، حيث توصل صاحب

هذا الاتجاه إلى أن على محافظ المدينة أن لا يظل فترة طويلة جدا أو قصيرة جدا في وظيفته وأن عليه أن يكون واعيا مدركا لمخاطر الاسراف في الاندماج أو عدم الاندماج في المجتمع المحلي، كما أنه يظل قادرا على ممارسة مهنته بدرجة أقل من التوتر، هذا وفي الوقت المناسب فإن عليه أن يقوم بحركات منتظمة من مدينة لأخرى.(الصقور، 2002، ص21).

7.3. النظرية الانتشارية ونظرية النموذج المثالي:

يرى **ريدر** بأن حال هذه المجتمعات والدول سيئة جدا لأنها من جهة سوف تكون مضطرة إلى زيادة استيرادها للمواد الغذائية من الخارج، وبالتالي حدوث اضطراب في أمنها الغذائي والوطني، ومن ناحية أخرى فإن عواصمها سوف تشهد انفجارا حضاريا غير مأمون العواقب إلى جانب مخاطر التأثير الأخرى التي يعاني منها الأفراد وتعاني منها الأسر المهاجرة، مما قد يؤدي الى حدوث انقطاع شبه كلي ما بين المهاجرين ومناطقهم الأصل، وحدوث فجوة اقتصادية وثقافية واجتماعية ما بين مناطق الارسال والاستقبال، وعدم قدرة الكثيرين من المهاجرين على التكيف مع الحياة الحضرية الجديدة وبالتالي وقوعهم فريسة للأمراض الى جانب انحراف بعضهم في مجال الجريمة.

وبالرغم من أن الجانب السوسيولوجي يهدف الى معالجة العديد من التأثيرات المختلفة التي تحدثها المدن الكبرى على ساكنيها وخاصة المهاجرين منهم، فقد برزت أطر نظرية وتحليلية عديدة تناولت تأثير التحضر على النظام الاجتماعي ككل وعلى الأفراد من أهمها تفرقة Durkheim بين التضامن العضوي والتضامن الآلي، وتفرقة Toennies بين المجتمع المحلي والمجتمع. (الصقور، 2002، ص22).

رابعا: قياس الهجرة

1.4.أهمية وصعوبة قياس الهجرة:

لأغراض الدراسة أمكن تعريف الهجرة الداخلية بالاعتماد على مقارنة مكان الميلاد مع مكان الإقامة أثناء التعداد، وهذا أحد الأسس التي يمكن الإعتماد عليها في تعريف الهجرة الداخلية لدى الدول النامية بوجه خاص، حيث لا تسجل عناوين المواطنين بعد إنتقالهم من مكان لأخر.

ولهذا السبب تعد دراسة الهجرة الداخلية في الدول النامية موضوعا صعبا، إذ يصعب تتبع حركة السكان، كما يصعب قياس حجم الهجرة على نحو دقيق، وبطبيعة الحال فإن هذا الأساس لا يخلو من نقاط ضعف إلا أنه يعد أساسا يمكن الإعتماد عليه.

وتعتمد هذه الطريقة أساسا على نتائج التعدادات، وعليه فإن دقة نتائج هذه الدراسة تعتمد على دقة نتائج التعداد.

حيث تعتبر التعدادات العامة للسكان من أهم المصادر الرئيسية والاساسية للحصول على بيانات الهجرة الداخلية في معظم دول العالم، وتبقى التعدادات المصدر الرئيسي لمثل هذه المعلومات الى أن تكون الدولة قادرة على إنشاء نظام التسجيل للسكان.

وبتم الحصول على بيانات التعداد حول الهجرة الداخلية مباشرة عن طريق وضع سؤال عن الهجرة في استمارة التعداد أو صورة غير مباشرة عن طريق اسلوب التقدير الذي يستخدم بيانات معدة لأغراض غير الهجرة .

وتنصب الأسئلة المباشرة عن الهجرة الداخلية حول: (خالد خواجة، ص5)

- محل الميلاد.
- محل الإقامة السابق لمحل الإقامة الحالي

- مدة الإقامة في مكان العد.
- محل الإقامة في تاريخ محدد قبل إجراء التعداد
- محل الإقامة الدائم أو الاعتيادي.
- سبب تغيير محل الإقامة

وعلى أساس إجابات هذه الأسئلة يمكن تصنيف جملة السكان الذين شملهم التعداد لمنطقة ما إلى مجموعتين مهاجرين وغير مهاجرين إضافة إلى أسباب الهجرة وخصائص المهاجرين.

إن هذا التصنيف يعتمد على طبيعة البيانات المستخدمة، ولذلك فالمهاجرين يمكن أن يكونوا هم الأشخاص الذين تم عدهم في مكان يختلف عن مكان ولادتهم، أو هم الأشخاص الذين مدة إقامتهم وقت التعداد أقل من أعمارهم، أو هم الأشخاص الذين يختلف محل إقامتهم قبل تاريخ معين عن مكان إقامتهم وقت التعداد.

أما البيانات غير المباشرة عن الهجرة الداخلية فيمكن الحصول عليها عن طريق مقارنة المجموع الكلي للسكان المعدود للمناطق من نتائج تعدادين، وفي هذه الحالة فإن الفرق بين عدد السكان في التعدادين يعطي مقياس التغيير في حجم السكان لتلك المنطقة، وفي حالة كون مجموع التغيير لا يوازن مجموع الزيادة الطبيعية (مجموع المواليد – مجموع الوفيات)، فإن الموازنة تعود إلى الهجرة وأن تقدير صافي الهجرة لتلك المنطقة يستخرج بطرح مجموع الزيادة الطبيعية من مجموع التغير خلال تلك الفترة.

كما يمكن الحصول على تقدير لصافي الهجرة من بيانات التوزيع العمري حسب الجنس، للسكان من تعدادين متعاقبين وقابلين للمقارنة، وذلك عن طريق مقارنة الأفواج العمرية لكل جنس على حدة.

2.4. طرق قياس الهجرة:

الهجرة إحدى مكونات النمو السكاني، وهي تعتبر مصدر لتغير سكان منطقة معينة والاساليب التي تستخدم لتقدير صافي الهجرة الداخلية تختلف باختلاف البيانات المتاحة، وعموما يمكن التفرقة بين نوعين رئيسيين هما:

1.2.4.الاساليب المباشرة: وتهدف الى قياس الهجرة باستخدام:

4-2-1-1 احصاءات العبور:

تتوفر بعض الدول على نظام جيد لتسجيل تحركات المواطنين وانتقالهم من منطقة الى اخرى او تغيير اماكن إقامتهم، ومثل هذه السجلات تقدم احصاءات دقيقة عن تحركات السكان وبالتالي تسهل عملية حساب صافي الهجرة لاي منطقة. وبهذا النظام اصبح لدى بعض الدول إحصاءات دقيقة عن الهجرة الداخلية، والبيانات المأخوذة من نظام تسجيل السكان المستمر هذه تعتبر من ادق البيانات عن الهجرة الداخلية.

4-2-1-2 بيانات التعدادات:

ان استمارة التعداد تتضمن اسئلة عن الهجرة الداخلية مثل الاسئلة عن مكان الميلاد، مكان الاقامة السابقة، مكان الاقامة خلال فترة محددة قبل التعداد ومدة الاقامة، إن مثل هذه الأسئلة تعطينا بيانات مباشرة عن حجم واتجاه الهجرة الداخلية، والطرق المعتمدة على هذه الاسئلة لتقدير الهجرة الداخلية هي:

1- مكان الميلاد ومكان الحصر:

في هذه الطريقة نعتمد على البيانات المتجمعة عن الاجابة على سؤال التعداد عن محل ولادة كل شخص، وهذه الطريقة سهلة وواضحة، لأنه من السهل على المرء أن يتذكر مكان ولادته،

وتمكن من معرفة عدد المهاجرين من والى المنطقة. وبناءا على هذه الاجوبة يصنف السكان في مجموعتين:

- مهاجرون(هم الأشخاص الذين تم حصرهم في مكان يختلف عن مكان ولادتهم).

- غير مهاجرين(هم الأشخاص الذين تم حصرهم في مكان ولادتهم). ويقدر صافي الهجرة بالفرق بين الأشخاص المولودون في المنطقة ولكنهم عدوا في مناطق أخرى خارجها والأشخاص المقيمون في المنطقة ولكنهم ليسوا من مواليدها.

وبصورة أدق تعتمد دراسة تيارات الهجرة على مصدر واحد هو التعداد وتستخدم جداول محال الميلاد مقارنة بمكان الاقامة وقت التعداد، فالذين عدوا في المنطقة الادارية i مثلا وليسوا من مواليدها فإنهم يعتبرون من مهاجرين من المناطق التي ولدوا فيها الى هذه المنطقة، ومن ناحية أخرى فإن الذين عدوا في مناطق أخرى وكانوا من مواليد المنطقة i هذه فإنهم يعتبرون أيضا مهاجرين منها الى المناطق الأخرى التي عدوا فيها (ابو عيانة، ص227، 1987).

ويمكن تقدير الهجرة الصافية للمنطقة i حسب المعادلة التالية:

$$(I-E) = P_{t+n}(ai) - P_t(ai) -(D -B)$$

حيث أن:

(I-E): تمثل الهجرة الصافية بالنسبة للمنطقة i خلال الفترة التعدادية.

$P_{t+n}(ai)$: تمثل اجمالي الوافدين الى المنطقة i من باقي المناطق عند نهاية الفترة الزمنية t+n.

$P_t(ai)$: تمثل اجمالي الوافدين الى المنطقة i من باقي المناطق في بداية الفترة الزمنية t.

D: اجمالي الوفيات بالمنطقة i خلال الفترة التعدادية.

B: اجمالي الولادات بالمنطقة i خلال الفترة التعدادية.

وما يعاب على هذه الطريقة أنها:

- لا تتضمن احصاءاتها الوفيات بين المهاجرين في فئات السن المختلفة.

– يصعب من خلالها معرفة عدد مرات التحرك أو الانتقال من محل الاقامة الأصلي الى المكان الآخر في الفترة ما بين التعدادين، كما أن احصاءاتها لا تتضمن الهجرة العائدة، حيث تستبعد كل المهاجرين الذين عادوا الى مكان ولادتهم، والمهاجرين الذين ماتوا قبل التعداد وكذا المهاجرين الذين هاجروا أكثر من مرة.

– يتعذر من خلالها معرفة وقت الهجرة بالتحديد لأن تاريخ الهجرة غير معلوم.

– بيانات محل الميلاد بها غير دقيقة بسبب تغير الحدود الادارية للمناطق والتقسيمات الادارية التي تعرفها مختلف المناطق، أي لا تبين اثر تغيير الحدود الادارية للمناطق سواء بسبب الحروب او لاسباب اجتماعية او ادارية، وبسبب الولادات التي تحدث أحيانا في غير محل الاقامة المعتاد.

ومع ذلك فإن بيانات محل الميلاد تعطينا صورة واضحة المعالم عن الاتجاهات الرئيسية لتيارات الهجرة الداخلية، بالاضافة الى بساطة أسئلتها.

2- فترة الاقامة:

توفر لنا بيانات فترة الاقامة وسيلة أخرى لقياس الهجرة الداخلية ونحصل على هذه البيانات من السؤال عن طول المدة التي عاشها الشخص في مكان الحصر.

والاجابة على هذا السؤال ستحدد لنا عدد الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم هذا الوصف وهم المهاجرون للداخل، حيث يعتبر مهاجرا للداخل كل شخص ولد في منطقة معينة ورحل عنها ثم عاد إليها وهذه الاقامة له تحسب على أساس الوقت المنقضي منذ عودتة إلى مكان ولادته.

وهكذا يمكن تصنيف المهاجرين حسب مدة الاقامة الى قسمين هما:

– الذين ولدوا خارج منطقة التعداد.

– المهاجرون العائدون الذين ولدوا داخل المنطقة ولكنهم عاشوا بعض الوقت خارجها ثم عادوا إليها.

ومن جهة أخرى يمكن أن توفر لنا بيانات مدة الاقامة معلومات عن وقت حدوث الهجرة خلال فترة الحياة أي عن وقت وصولهم الأخير للمنطقة من خلال:

أ- **مكان الاقامة الاخير السابق لمكان الاقامة الحالي:**

إن طريقة مكان الولادة تستبعد المهاجرين الذين هاجروا أكثر من مرة في حياتهم، وكذلك بأنها لا تقدم أي مؤشر عن الإقامة السابقة لآخر تحرك، لذا لابد من السؤال عن آخر محل إقامة سابق.

وبهذا يتم تحديد المهاجرين على أنهم أولئك الذين يختلف محل إقامتهم لحظة التعداد عن محل إقامتهم السابق، وهكذا فإن مجموعة المهاجرين ستتضمن جميع المهاجرين خلال فترة الحياة والمهاجرين العائدين؛ أي جميع الاشخاص الذين هاجروا في أي وقت وجميع الاشخاص الذين عاشوا فترة من الزمن خارج منطقة ولادتهم وأما غير المهاجرين فهم أولئك الذين لم يعيشوا إطلاقا خارج منطقة ولادتهم.

ويتم استخدام بيانات مكان الاقامة الأخير بنفس الأسلوب كما في حالة بيانات مكان الولادة لاستخراج صافي الهجرة الداخلية للمنطقة، فمن الجدول المتقاطع (المصنف) حسب مكان الاقامة السابق ومكان الاقامة الحالي نستطيع أن نحسب عدد المهاجرين من والى كل منطقة وكذلك صافي الهجرة في هذه المنطقة، والطريقة المستخدمة لذلك هي تماما كما وصفت في طريقة حساب مقاييس الهجرة من بيانات محل الولادة مع فارق واحد وهو وضع مكان الاقامة السابق محل مكان الولادة.

ومن عيوب هذه الطريقة؛ أنها كما هو الحال في طريقة محل الميلاد لا تقدم أساسا زمنيا محددا أي لا تهتم بتحديد وقت ومدة الهجرة فالشخص الذي هاجر إلى المنطقة قبل خمسون سنة والشخص الذي هاجر إليها قبل أيام سيتم جدولتهم معا كمهاجرين، ولكن من أهم ميزات

هذه الطريقة عن طريقة مكان الولادة هو إنها تعكس اتجاه تحركات السكان بين المناطق بينما طريقة مكان الميلاد تهمل التحركات التي تحصل خلال الفترة من مغادرة مكان الميلاد إلى وصول مكان الاقامة الأخير يوم التعداد.

ب- مكان الاقامة في تاريخ محدد سابق للتعداد:

إن البيانات المتعلقة بالسؤال عن محل الاقامة في تاريخ محدد سابق توفر لمحلل البيانات معلومات قيمة ومفيدة، حيث أن طبيعة الهجرة تحدد من خلال مقارنة محل الاقامة في تاريخين محددين وتبعا لذلك فان المهاجر يعرف على انه الشخص الذي يختلف محل اقامته عند تاريخ التعداد عن محل اقامته في تاريخ محدد سابق، وهذه الطريقة تقتصر فقط على الأشخاص الذين كانوا أحياء عند بداية الفترة المعينة وبقوا أحياء حتى نهايتها، وهي بذلك تعطي صورة واضحة للمهاجرين الأحياء لفترة زمنية واحدة محددة.

2.2.4.الأساليب غير المباشرة:

قد تكون كيفية قياس صافي الهجرة الداخلية بالأساليب المباشرة المعتمدة على البيانات المأخوذة من الأسئلة المباشرة عن الإقامة الحالية أو السابقة وعن مكان الإقامة ومكان الميلاد، غير كافية لتقدير صافي الهجرة خلال الفترة بين التعدادات، ولهذا الغرض نستخدم وسائل أخرى غير مباشرة تعتمد على معدل النمو القومي أو الإحصاءات الحيوية أو نسب البقاء المحسوبة من التعدادات او المحسوبة من جداول الحياة.

4-2-2-1 طريقة الاحصاءات الحيوية:

وتتم من خلال حساب الفرق بين الزيادة الكلية للسكان والزيادة الطبيعية، حيث تعتمد هذه الطريقة على مصدرين احصائيين هما: التعداد لحساب الزيادة الكلية في كل فترة تعدادية، والاحصاءات الحيوية (مواليد ووفيات) لحساب الزيادة الطبيعية خلال نفس الفترة، وتسمى هذه الطريقة بمعادلة الموازنة وهي كالتالي: (ابو عيانة، 1987، ص229).

$$(I-E)=(P_{t+n}-P_t)-(D-B)$$

حيث أن:

(I–E) تعني الهجرة الصافية خلال فترة ما بين التعدادين.

P_{t+n} اجمالي السكان في نهاية الفترة الزمنية t+n.

P_t اجمالي السكان في بداية الفترة الزمنية t.

B مجموع الولادات بين التعدادين.

D مجموع الوفيات بين التعدادين.

ويمثل الفرق بين الزيادة الكلية والطبيعية الهجرة الصافية، سواءا كانت هجرة وافدة أو مغادرة في المكان الواحد، غير أن ما يعاب على هذه الطريقة أنه لا يمكن استنتاج مكان القدوم أو الوصول لأي فئة من المهاجرين حسب هذه الطريقة، كما أنها تتطلب توفر تعدادين لا يفصلهما عدد كبير من السنوات؛ وأن تكون البيانات قابلة للمقارنة من حيث المجال والدقة والتقسيم الاداري الجغرافي.

4-2-2-2 طريقة نسب البقاء:

وتستخدم لدراسة خصائص المهاجرين من حيث التركيبة العمرية والنوع، وتعتمد على ما يعرف نسب البقاء أو احتمال التعمير أي احتمال البقاء لفوج من السكان في فئة عمرية في تعداد معين P_t الى التعداد التالي P_{t+n}، والبيانات المطلوبة هي عدد السكان حسب العمر والنوع في تعدادين متتاليين ثم مجموعة من نسب البقاء التعدادية في كل فئة عمرية والتي يمكن تطبيقها على السكان في التعداد الأول حتى يمكن اشتقاق تقدير لعدد السكان المتوقع أن يظل على قيد الحياة في التعداد التالي والفرق بين هذا العدد التقديري المتوقع وعدد السكان في التعداد الموالي يكون هو الهجرة الصافية المقدرة، وتتميز هذه الطريقة مثل طريقة الاحصاءات الحيوية السابقة باعطائها نتائج جيدة عن الهجرة الداخلية وذلك باستخدام الصيغة التالية: (السعدي، ص174).

$$(I-E)_x = (P_{x+n;t+n}) - (Pr_x * P_{x;t})$$

حيث أن:

$p_{x;t}$: الفئة العمرية في التعداد الأول والتي عمرها x من السنوات.

$P_{x+n;t+n}$: الفئة العمرية في التعداد الثاني والتي عمرها x+n من السنوات.

n: عدد السنوات الفاصلة بين التعدادين.

Pr_x: نسبة البقاء أو احتمالات التعمير للتعداد أو المشتقة من جداول الوفيات.

ولاستخراج Pr_x يمكن تطبيق المعادلة التالية:

$$Pr_x = (P_{x+n;t+n}) / p_{x;t}$$

ولتطبيق هذه الطريقة يفترض أن:

- عدد الهجرات يساوي عدد المهاجرين.
- تناسق التعدادات وتساويها خصوصا التركيب العمري.
- عدم وجود هجرة خارجية.

وفي هذه الطريقة تعتبر كل فئة سكانية مجموعة قائمة بذاتها(فوج cohort) وبذلك يمكن حساب عدد السكان الباقين على قيد الحياة من كل فئة من فئات السكان على افتراض بقائهم في نفس محال اقامتهم، أي لم يحدث تحرك سكاني بينهم الى مجتمع آخر، وباستبعاد عدد الوفيات التي حدثت في كل فئة نحصل على حجم الفئة المتوقع في التعداد التالي، وإن الفرق بين هذا العدد المتوقع والعدد الفعلي لسكان منطقة معينة عن طريق التعداد يدل على حجم الهجرة الصافية بافتراض عدم وجود أخطاء في التعداد.

وما يميز هذه الطريقة أنه يمكن استخدامها عندما لا تتوفر بيانات عن الوفيات أو الاحصاءات الحيوية بصفة عامة، أو تكون هذه البيانات غير دقيقة.

4-2-2-3 طريقة معدل النمو القومي:

يطلق على هذه الطريقة أيضا طريقة الأمم المتحدة، وتنطلق من مفهوم إنه لو توفر عدد السكان أي منطقة مكونة من وحدات ادارية في تعدادين متتاليين، فإنه يمكن الحصول على مؤشر خام لصافي الهجرة الداخلية لكل وحدة إدارية من خلال مقارنة معدل النمو السكاني للدولة بمعدل النمو السكاني لأي وحدة ادارية مع مراعاة:

- عدم وجود اختلاف بين معدل الزيادة الطبيعية للدولة والوحدات الادارية محل الدراسة.
- عدم وجود هجرة خارجية.

3.4. مقاييس تقدير الهجرة:

تعتمد دراسة الهجرة الداخلية على بيانات التعداد والمسح بالعينة وذلك لاستخراج بعض المقاييس، حيث تعنى المعدلات بالهجرة كحدث ديمغرافي، في حين تعنى النسب بالمهاجر، وتعد هذه المقاييس أساسا في الحكم على حجم الهجرة في المنطقة المهاجر منها (مكان الأصل) أو المنطقة المهاجر اليها (مكان الوصول)، غير أنها تتأثر سلبيا بعوامل عديدة منها الهجرة العائدة، المتوفون والمولودون خلال فترة الاسناد الزمني، والصيغ التالية تبين كيفية حساب بعض المقاييس:

- المعدل السنوي للهجرة = عدد الهجرات خلال السنة/ متوسط السكان لنفس السنة. كما يمكن حسابه بالنسبة لأي فترة زمنية أخرى، كالفترة الفاصلة بين تعدادين متعاقبين.
- معدل الهجرة الوافدة = عدد المهاجرين الى المنطقة/ اجمالي عدد السكان المنطقة
- معدل الهجرة المغادرة = عدد المهاجرين من المنطقة / اجمالي عدد سكان المنطقة.

- معدل الهجرة الصافية = (عدد المهاجرين الى المنطقة – عدد المهاجرين من المنطقة)/ اجمالي عدد سكان المنطقة.

ويعبر عن الفرق بين معدل الهجرة الوافدة والمغادرة، حيث يبرز مدى ما كسبته المنطقة من المهاجرين إذا كان الفرق موجبا، ومدى ما خسرته منهم إذا كان سالبا، وتأتي أهميته في توضيح الفروق الاقليمية بين مناطق الجذب ومناطق الطرد داخل الدولة، حيث تبدو مناطق الجذب ذات هجرة صافية موجبة بينما تبدو مناطق الطرد ذات هجرة صافية سالبة وقد توجد مناطق تتعادل فيها الهجرة الوافدة مع الهجرة المغادرة وبالتالي فإنها مناطق استقرار سكاني.

- معدل الهجرة الكلية = (عدد المهاجرين الى المنطقة+عدد المهاجرين من المنطقة)/ اجمالي سكان المنطقة.

خامسا: الصحراء الجزائرية

قبل التطرق لمقومات الصحراء وجب الاحاطة ببعض المفاهيم ذات الصلة، حيث سيتم استخدام مفهوم الاقليم الجنوبي مثلا خلال جنبات هذا البحث، حيث يشير مفهوم **الاقليم** الى الوحدة المجالية المكونة من ولايات عدة، تمثل المستوى الأول للتقسيم الترابي للدولة من حيث الحجم والتنوع وتتمتع بوجود حد أدنى من السلطة الجهوية على مؤسساتها، إلا أن دور الاقليم تلاشى بعد تغيير التقسيم الترابي في الجزائر سنة 1984، حيث تم حذف اسم الجهات مما جعل الولاية بمثابة المقاطعة فالاقليم كسلطة هي امتداد للسلطة المركزية.

5-1 الموقع الجغرافي والتضاريس:

من المعروف أن معظم السكان يقطنون في أماكن لا ترتفع كثيرا عن مستوى سطح البحر، ولكن المناطق المرتفعة في المناطق المدارية تكون أقل حرارة في فصل الصيف من غيرها مما يجعلها مناطق جذب لبعض السكان والنشاطات الاقتصادية، ويلاحظ أن هناك ارتباطا وثيقا بين المناخ والتضاريس مما يجعل تأثيرهما على توزيع السكان متداخلا يصعب ايضاحه وإبرازه بشكل مستقل. (الخريف، 1998، ص49).

وقد سمح الموقع الجغرافي المتميز للجزائر وشساعة مساحتها؛ إذ تقع بين دائرتي عرض 19 و37 شمالا وبين خطي طول 9 غربا و12 شرقا، باختلاف وتنوع كبير من الشمال الى الجنوب، فالأقاليم الكبرى في الجزائر تتباين من حيث الخصائص الطبيعية (التضاريس، المناخ..) والاقتصادية (الثروات، زراعة، صناعة ...) والديمغرافية، وبذلك يشكل الاقليم وحدة مكانية تميزها.

والاقليم الجنوبي يتميز عن الاقليم الشمالي وإقليم الهضاب العليا في هذه المعايير الثلاث، حيث يمتد من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي شمالا الى حدود مالي والنيجر جنوبا ومن الحدود التونسية والليبية شرقا إلى الحدود المغربية والموريتانية غربا وتبلغ مساحة الاقليم

1975729 كم2 أي أنه يضم حوالي 82.25 % من مساحة الجمهورية، كما يتميز الاقليم برتابة تضاريسه عكس الاقليم الشمالي الذي يتميز بتداخل المرتفعات بالمنخفضات والأودية.

أما من حيث المناخ فيسود الاقليم الجنوبي المناخ الصحراوي، ويمكن أن نميز منطقتين مناخيتين هما:

– شمال الصحراء: ويسودها مناخ يتميز بندرة الأمطار إذ لا يتجاوز معدل التساقط فيها 60 ملم، وارتفاع درجة الحرارة معظم أيام السنة، كما يشهد فصل الصيف درجات حرارة مرتفعة حيث يصل معدل التساقط إلى 1ملم، ويصل متوسط درجة الحرارة الى 30°.

– جنوب الصحراء: يتميز بمناخ مداري جاف بأمطاره الصيفية، حيث يبلغ متوسط التساقط حوالي 80 ملم، فيما يصل متوسط درجات الحرارة الى حوالي 25°.

2-5 المقومات الاقتصادية:

يتميز الاقليم زراعيا بنشاط زراعي يتمثل في واحات النخيل المنتشرة خاصة في الشمال الشرقي للاقليم ببسكرة وورقلة، وأيضا في أدرار وعين صالح، وكذا المحاصيل الزراعية ذات الانتشار الكبير كالحبوب في أدرار والخضر والفواكه في الوادي والمنيعة، إضافة الى الثروة الحيوانية كالأغنام في أولاد جلال، والجمال في جنوب الاقليم.

كما يمتلك الاقليم مقومات صناعية هائلة إذ يكفي أن نقول حاسي مسعود، عين صالح حتى يتبادر الى الذهن عصب الاقتصاد الوطني النفط والغاز. وتتوزع ثروات الاقليم على النحو الأتي:

– مصادر الطاقة كالبترول في ورقلة والغاز الطبيعي في عين صالح وعين أمناس.

– المعادن المتواجدة بالاقليم الجنوبي الغربي، كالحديد بتندوف والفحم الطبيعي ببشار.

– المعادن الثمينة كالذهب واليورانيوم بأقصى الجنوب الشرقي تمنراست.

– المياه الجوفية إذ يعتبر خزان مائي تسمح باستغلال حوالي 5 مليار م^3 من المياه سنويا، في الوقت الذي لايمكن استغلال سوى 1.8 مليار م^3 من المياه الجوفية الموجودة في الأقاليم الشمالية.

أما النشاطات الصناعية التي يتوفر عليها الاقليم فتتمثل أساسا في:

– الصناعات الاستخراجية الطاقوية والمعدنية بمناطق النفط والغاز والفحم والمعادن الثمينة، ويعد استغلال حقول الحديد لغار جبيلات الواقع على 130 كم جنوب–شرق تندوف من ضمن أهم المشاريع المسطرة في إطار البرنامج الخماسي 2015–2019، ويحتوي هذا الموقع المنجمي الذي تم اكتشافه سنة 1952 على احتياطات قابلة للاستغلال تقدر بـ7ر1 مليار طن .

– أنشطة صناعية مختلفة في كل من ولاية غرداية (المبردات، كاتمات الصوت الخاصة بالسيارات، صناعة الزرابي) والوادي (العطور، الأسرة، تحويل البلاستيك).

5–3 التهيئة الاقليمية بالجزائر:

تقول العرب هيأ الشيء يعني أعده؛ وتعني كذلك تدخل الإنسان على المجال من أجل تهيئته، إن مصطلح التهيئة يعادل مصطلح الإستصلاح، والتهيئة كما جاء في معجم المصطلحات الجغرافية للدكتور يوسف التوني "بأن التهيئة هو تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافئ الفرص لكل إقليم وإبراز مواهبه وإمكانياته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة. (الجزائر اليوم، 2015).

ويعتبر **المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT** المادة الأساسية والخام المشكّلة لهذا القانون، والتقسيم الذي سيتم اعتماده خلال البحث الحالي هو الذي يقسم المجال الجغرافي إلى خمسة أقاليم صنفت على أسس اقتصادية وإدارية وهي:

الاقليم الشمالي الشرقي: يسمى أيضا القطاع القسنطيني ويضم 15 ولاية تتوزع على مساحة 3.72% من المساحة الكلية للجزائر.

الاقليم الشمالي الأوسط: يسمى أيضا القطاع الجزائري ويضم 12 ولاية تتوزع على مساحة 5.98% من المساحة الكلية للجزائر.

الاقليم الشمالي الغربي: يسمى أيضا القطاع الوهراني ويضم 12 ولاية تتوزع على مساحة 7.35% من المساحة الكلية للجزائر.

الاقليم الجنوبي: ويضم الاقليمين الجنوبيين **الشرقي والغربي** ويضم 9 ولايات، ست منها في الجنوب الشرقي وهي: بسكرة، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي وغرداية. وثلاث في الجنوب الغربي وهي: أدرار، بشار وتندوف. تتوزع على مساحة 82.95% من المساحة الكلية للجزائر، وهو التقسيم الذي سيتم اعتماده خلال هذا البحث.

ولقد بدأ اهتمام الجزائر بقضايا التهيئة العمرانية مبكرا نوعا ما، حيث تعود المرجعية النظرية لفلسفة وإستراتيجية التهيئة العمرانية إلى مرحلة الحرب التحريرية وبداية الإستقلال، حيث أشارت كل مواثيق الثورة والدولة الجزائرية إلى حساسية هذا الموضوع، إبتداء من برنامج طرابلس 1962 إلى ميثاق الجزائر عام 1964 إلى الميثاق الوطني عام 1976 و1986، والتي أشارت جميعها إلى الأسس والمبادئ العامة لفلسفة التهيئة العمرانية ودور الدولة والمتعاملين الإجتماعيين، وحددت الأهداف المسطرة لعملية البناء الوطني.

وقد ركزت هذه البرامج والمواثيق على مفهوم **عدم التوازن الجهوي** وأبعاده الإقتصادية والإجتماعية، وتحليله على أساس أولويات التنمية وما ترتب عنها من فروقات وإختلالات ولدت مناطق محرومة تعيش على هامش التنمية، خاصة في المناطق الداخلية والأرياف والمناطق الجبلية، والولايات الجنوبية ظلت لفترات طويلة أكثر حرمانا، وكانت الحلول المطلوبة تتمثل في

تغيير الظروف الموروثة عن الإستعمار، والتي أدت إلى التخلف والحرمان، للنهوض بالمناطق المتخلفة وإدماجها في التنمية الوطنية.

وقد مرت التهيئة العمرانية في الجزائر بمراحل نوجزها في :(مدونة العمران في الجزائر، 2014)

المرحلة الأولى: وهي التي تعرف بمرحلة سياسة التوازن الجهوي والتي امتدت من 1962 الى 1978، فقد ورثت الجزائر أوضاعا سيئة عن العهد الإستعماري، تميزت بفقدان العدالة في توزيع المكاسب والموارد على أنحاء البلاد، حيث ركز الإستعمار إهتمامه بإقليم الساحل ومناطق إقامة المستوطنين في توطين الأنشطة والخدمات، خاصة حول الموانئ التي كانت تشكل حلقة إتصاله بفرنسا، تاركا باقي أنحاء الوطن تعيش حياة تقليدية زراعية، يسود فيها الفقر والحرمان.

وبعد الإستقلال مباشرة إزدادت هذه الفوارق، بفعل الهجرة الكبيرة للسكان الجزائريين صوب المدن والمناطق الشمالية، لأنها كانت تشكل أكثر المناطق تجهيزا في البلاد حيث تضخمت المدن وبرزت العديد من المشكلات الإجتماعية.

ولمواجهة هذا الوضع، إتخذت الدولة سلسلة من الإجراءات الإصلاحية، تبلورت في بنود المخطط الثلاثي 1967-1969 والذي عمل على اشغال المساكن والمرافق التي كانت قبل الاستقلال، إضافة إلى انجاز عام 1969 حوالي 10770 مسكنا حضريا، و75 قرية فلاحية، وكان من أهمها أيضا تنفيذ عدد من البرامج الخاصة لتنمية المناطق المحرومة، التي عانت ويلات الحرب والفقر حيث إستفادت ثمان ولايات من برامج تنموية واسعة في الفترة من1966 إلى 1973. وبعد المخطط الثلاثي، جاء المخططين الرباعيين (1970-1973 و1974-1977) والهدف إعطاء أهمية للمناطق الداخلية، عبر تنفيذ المشاريع الصناعية التي تعمل على توطين السكان وبالتالي تخفيف الضغط على المناطق الساحلية، واعتماد المزيد من لامركزية الادارة عبر منح صلاحيات أوسع للبلديات والولايات، من خلال المخططات الولائية والبلدية للتنمية، مخططات التهيئة العمرانية.

كما حاولت الدولة توظيف عوائد البترول والثروات المعدنية في إقامة إقتصاد وطني قوي، حيث أولت الأهمية للقطاع الإنتاجي عن طريق إقامة العديد من المناطق الصناعية على شكل أقطاب كبرى للصناعة: **الأول** حول محور عنابة- قسنطينة- سكيكدة **والثاني** حول محور العاصمة، رويبة، رغاية، **والثالث** حول محور آرزيو، وهران، مستغانم.

وكان هدف هذه الأقطاب الصناعية، تطوير وتحديث منطقتي الشرق والغرب ومنطقة العاصمة، والقضاء على البطالة، وخلق نوع من التوازن بين جهات الوطن.

لكن هذا التوجه الذي تركز على إقليمي الساحل والتل، دعم بصورة غير مباشرة التوجه الإقتصادي والعمراني الموروث عن فترة الإستعمار، حيث رفع من قدرة وكفاءة هذين الإقليمين على حساب المناطق الداخلية، وزاد بالتالي في تعميق الفجوة.

إن تركز التنمية على استثمارات الدولة، المتأتية أصلا من عائدات البترول، على حساب القطاع الخاص الوطني، إضافة إلى ضعف التنسيق والالتزام بين الوزارات وجهات التخطيط، ضعف الاستثمار والتحكم في الاحصاءات الدقيقة عن الموارد الانتاجية بشرية كانت أو مادية، هذه الاستثمارات الصناعية تركزت في الشمال دون الجنوب نتج عنه خلل في التوزيع وشلل في الهياكل القاعدية، الأمر الذي ولد نوعا من الاختلال في التوازن الجهوي والاقليمي المنشود.

وأهم ما يلاحظ على هذه الفترة، هو غياب إستراتيجية رسمية للتهيئة العمرانية في الجزائر، حيث أن كل الإجراءات التي إتخذت كانت تتم في غياب خطة شاملة ومتكاملة للتنمية العمرانية. ومن سلبيات هذه الإجراءات أيضا، أنها إستهلكت الأراضي الزراعية الجيدة في شمال الجزائر، مثل سهول متيجة وعنابة وسكيكدة ووهران، وركزت الضغط الديمغرافي على هذه المناطق.

وهكذا فشلت هذه الأقطاب في أن تلعب الدور الذي خطط لها، والمتمثل في إنعاش إقتصاديات المناطق التي وطنت بها، وتحولت إلى مراكز إستقطاب، إستحوذت على كل الموارد، وإستنزفت إمكانيات محيطها.

ويعود السبب المباشر في فشل هذه الإجراءات، إلى أنها لم تتم ضمن منظور شامل للتنمية العمرانية المتوازية، حيث لم تأخذ في الحسبان العلاقات القائمة بين الوسط الريفي والحضري، والإختلافات القائمة بين المناطق الشمالية والداخلية، ولم تعتمد على إمكانيات وحقائق كل إقليم وعلاقاته بالأقاليم الأخرى.

المرحلة الثانية: تتميز هذه المرحلة التي بدأت في منتصف السبعينات، بظهور سياسة واضحة المعالم للتهيئة العمرانية، على المستوى الإقليمي والوطني، ضمن تصور شامل وإستراتيجية متكاملة؛ تحصر إتجاهات محددة، تسير من خلالها عملية التهيئة العمرانية والتخطيط للتنمية.

وقد جاءت هذه السياسة الجديدة، كأولى الإستجابات السياسية لمشكلة الفروقات الإقليمية، وتخلف بعض الأقاليم، وذلك بعد تصاعد الوعي بأخطار هذه العملية، وإفرازاتها السلبية العديدة، على الصعيد السياسي والشعبي، وقد تبلور هذا الوعي بصورة واضحة، في المناقشات الواسعة، لمشروع الميثاق الوطني عامي 1976 و1985، والتي تحولت إلى مطالبة شعبية، لتجاوز الإختلافات الخطيرة، التي ترتبت على عملية التنمية غير المتوازنة.

وكان من بين النتائج المباشرة لهذه المطالب، إنشاء أول وزارة للتخطيط والتهيئة العمرانية في الجزائر عام 1979، والتي أسندت لها مهمة وضع الخطط الإقليمية والوطنية للنهوض بكافة أرجاء الوطن، وتحقيق التنمية الشاملة، في إطار التوزيع العادل المجهود النمو على أقاليم البلاد.

وفي عام 1981، إستحدثت مديريات التخطيط والتهيئة العمرانية، على مستوى كل ولايات الوطن، لمباشرة مشاكل التهيئة العمرانية، وتخطيط النمو على مستوى هذه الوحدات الإدارية، وتوصلت كل هذه الإجراءات الحكومية، بالمصادقة عام 1987 على قانون التهيئة العمرانية، من طرف المجلس الشعبي الوطني.

وقد شكلت هذه الإجراءات السياسية، دفعة قوية وحاسمة، لإرساء قواعد واضحة للتخطيط العمراني والإقليمي في الجزائر، في إطار توجه جديد للتخطيط الإقتصادي، يستهدف تخفيف الضغط على المعمور في إقليم الساحل، ونقل محور النقل الإقتصادي والسكاني، إلى إقليم الهضاب لعليا، لتحقيق التوازن والتكامل المطلوب بين أقاليم البلاد، وإدماجها في إطار منسجم للتنمية الشاملة، ريفا وحضرا، شمالا وجنوبا.

وقد إرتكزت هذه الإستراتيجية الجديدة، على مجموعة متكاملة من الإصلاحات والإجراءات أهمها :

1- التنظيم الترابي للدولة:

حيث حرصت الدولة على الإتجاه بالخريطة الإدارية للبلاد، نحو أطر أكثر تحديدا وخصوصية، حتى تستوعب الواقع الجديد للتهيئة العمرانية، الذي إزداد كثافة وتعقيدا بحيث تصبح الحدود الإدارية حدود إقتصادية ووظيفية، تغطي حيز عمرانيا منسجما، تتيح له في ظل خطة تنمية مناسبة أكبر قدر ممكن من النمو والإزدهار، وهكذا قامت الدولة بإجراء تقسيمات إدارية جديدة عامي 74- 84، كنتيجة لملاحقة التغيرات السكانية والإقتصادية المستجدة، وذلك قصد تكييف الخريطة الإدارية للوطن، مع الحقائق الإقتصادية السائدة، والمعطيات السكانية في البلاد وتشكيلات المدن.

وبذلك إرتفع عدد الولايات الجزائرية، من 26 ولاية عام 1970 إلى 31 ولاية عام 1974 وإلى 48 عام 1984، بحيث أصبحت الولايات الجزائرية تشكل كيانات عمرانية ووظيفية منسجمة ومتقاربة من حيث الإمكانات والموارد، وقد روعي في هذه التقسيمات تقليص مساحات ولايات كبريات المدن الجزائرية حتى لا تؤثر بهيمنتها الطاغية، على نمو الولايات الجديدة.

وقد أدى ظهور عوالم إدارية جديدة من الولايات المستحدثة، في الأقاليم الداخلية التي تعاني من الهامشية والتبعية، إلى خلق تكافؤ من حيث شبكة العمران والإستيطان البشري، وعمل على تحقيق التوازن المطلوب في العلاقات بين الأقاليم، حيث إستفادت هذه الأخيرة بفضل الترقية

الإدارية، من وظائف سياسية وإدارية، ومن إجراءات هامة في الميدان الإقتصادي والإستثمارات في البنية التحتية، رفع من كفاءة هذا الإقليم، لتصل إلى المستوى المطلوب الذي تتحول فيه إلى مراكز للخدمة المحلية، أو الإقليمية أو حتى الجهوية.

وهكذا إستخدمت الخريطة الإدارية كأداة رسمية لنشر التنمية، وخلق واقع إقتصادي جديد يتماشى والأسس الجديدة، لإستراتجية التهيئة العمرانية في إطار النهوض بالإمكانات المحلية وضمان أنسب إطار ممكن، لتحقيق أهداف التنمية.

وقد تمخضت هذه العملية، عن ظهور تحسن واضح في مستوى التجهيز، وإنشاء المرافق في المناطق المحرومة، كالهضاب العليا والصحراء وفي المناطق التي إستفادت بالدرجة الأولى، من ترقية العديد من مدنها، إلى رتبة عاصمة ولاية .

2- الإستثمار الصناعي:

عمدت الدولة في إطار هذه الإستراتيجية على توجيه الإستثمارات نحو الهضاب العليا والصحراء، وبصفة خاصة نحو المدن المتوسطة والصغيرة فيها، وذلك لتلبية حاجيات السوق المحلية والجهوية، وتوفير مناصب شغل لامتصاص البطالة والحد من الهجرة نحو الشمال في الساحل والتل.

وتترجم عملية الإنتشار الصناعي، فلسفة الدولة، في إعادة توزيع الموارد والمكاسب الوطنية بصورة متوازية لتشمل كل أنحاء البلاد وتقليص الفروق الكبيرة في المستويات الإقتصادية، التي أدت إلى الخلل القائم بين المناطق الساحلية والداخلية.

كما شكلت هذه العملية أهم قطاعات إستراتيجية التهيئة العمرانية الجزائرية لما لها من آثار مباشرة، في خلق عوامل الجذب والإستقطاب لأزمة للتطور والتنمية حيث أن المناطق التي إستفادت من التصنيع أصبحت مصدات تعترض تيارات الهجرة نحو الشمال، وعملت على تثبيت السكان في مناطق إقامتهم، وحولت المدن إلى مراكز خدمة قوية، تقوم لخدمة المراكز

البشرية والأرياف المجاورة وهو ما حد من العبء الذي كان يقع على عاتق المراكز الخدمية الرئيسية.

وضمن هذا المنظور، ثم إنشاء نحو 70 منطقة صناعية جديدة، توطن أغلبها في الهضاب العليا والصحراء، مراعاة لتحقيق التكافؤ بين أقاليم البلاد، بحيث يتحقق لكل إقليم نوع من الإكتفاء الذاتي في تغطية حاجيات أساسية، وقد عملت الدولة في هذه العملية على تطوير الصناعات التحويلية، المتوسطة والصغيرة، والتي تعتمد على إستغلال وتنمية الموارد المحلية المقامة، كمواد البناء، وصناعات الجلود والزرابي والنسيج والملابس والأقمشة، والصناعات الغذائية.

3- تطوير الخدمات الأساسية والتجهيزات القاعدية:

عملت الدولة على تنظيم قطاع الخدمات الأساسية، ونشره على كافة أنحاء البلاد، حتى يتسنى له القيام بمهمة خدمة السكان بمستوى جيد، وهكذا طورت شبكة الخدمة التجارية، معتمدة على إحتكار الدولة الكامل للتجارة الخارجية وسيطرتها الكبيرة على التجارة الداخلية، من خلال الدواوين والشركات والوكالات، حيث إنتشرت مراكز التسويق ونقاط البيع الحكومية على معظم أنحاء البلاد، لخدمة السكان.

كما سطرت الدولة، الخريطة الجامعية، التي تمثلت في إنشاء العديد من المراكز والمدن الجامعية الإقليمية في المناطق الداخلية، والتي أصبحت تغطي نحو 30 مدينة. وضمن هذه الإجراءات، رسمت الخريطة الصحية الجديدة للجزائر، والتي عملت على تدعيم ونشر الخدمات الصحية، ورفع درجة أدائها وكفاءتها المهنية في معظم أنحاء البلاد، كما أنجزت أشغال أخرى عديدة في ميدان الطرق والشبكات، للقضاء على عزلة المناطق الريفية والجبلية، بربطها بشبكات واسعة من الطرق مع الشبكة الوطنية، إضافة إلى إيصال الكهرباء إلى معظم المناطق، ومدها بشبكات مياه الشرب والصرف الصحي والغاز.

كما تندرج ضمن هذه الإجراءات، مشروع بناء ألف قرية إشتراكية في مناطق الإصلاح الزراعي، حيث تم إنجاز العديد منها، بأساليب عصرية وإمكانات متطورة مزودة بكل الخدمات الأساسية، التي جعلت منها مراكز خدمة محلية حقيقية في مناطقها، وهو ما خفف من الفوارق بين الريف والمدن، وعمل نسبيا على الحد من الهجرة من هذه المناطق .

المرحلة الثالثة:

وتبدأ من 1990 ، حيث عرفت الجزائر، تحولات سياسية وإقتصادية وإجتماعية جوهرية، بدخولها النظام الليبرالي وإقتصاد السوق، والتعددية السياسية، والإنفتاح على الإقتصاد العالمي، وبالتالي التخلي عن النمط المركزي في التخطيط .

كما عاشت الجزائر بعد هذا التاريخ، أزمة إقتصادية وإجتماعية حادة، جعلت عملية التهيئة العمرانية، لا تحظي بالأهمية اللازمة، حيث لم يعد قانون 87 يشكل المرجعية التخطيطية للمجال حيث أصبحت التنمية في ظل ثقل المديونية، وإعادة جدولتها والخضوع لإشراف صندوق النقد الدولي، لا تخضع إلا إلى المنطق الإقتصادي الليبرالي.

وتميزت هذه المرحلة، بالرجوع إلى ظاهرة التسجيل، وإستمرار التعمير العشوائي وإرتفاع درجة التهميش والفقر في الأقاليم الداخلية والمحرومة، وتدهور مستوى معيشة السكان، ونقص الإستثمار الموجه للتنمية، كما شهدت هذه الفترة إحتجاب الحقيبة الوزارية المكلفة بالتهيئة العمرانية في التشكيلات الحكومية، أو تكون تابعة لوزارات أخرى، إلى غاية 1994 حيث أنشأت وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية .

ومن عام 1995، نظمت إستشارة وطنية واسعة حول الإستراتجية الجديدة للتهيئة العمرانية في الجزائر شارك فيها إلى جانب السلطات العمومية والوزارات العليا والجماعات المحلية والجامعات والجمعيات المدنية والخبراء، لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة عنوانها **الجزائر غدا** تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والإشكالات والإختلالات التي يعاني منها، وبعض المقترحات للتطوير.

وقد برز في هذا الحوار الواسع، تياران أساسيان، الأول يدعو إلى إعتماد سياسة دعم تشجع المبادرة الحرة على أساس المنفعة الإقتصادية، والثاني يدعو إلى أهمية تدخل الدولة في ترشيد التنمية وتهيئة المجال، مع ترك دور للقطاع الخاص في إطار تحفيزات، كما هو متبع في العديد من الدول الرأسمالية .

وقد كللت هذه العملية، بوضع مشروع وطني لإستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية كان متوقعا بداية تطبيقه مع سنة1997 ويمتد إلى 15 سنة وتتمحور أهم عناصر هذا المشروع في أربعة مشروعات جهوية للأعمال الكبرى للتهيئة والتنمية في منطقة الهضاب العليا، تغطي 16 ولاية و450 بلدية، تتمحور حول:

- مشروع القسط الشرقي: الذي يغطي ولايات النعامة، البيض، وبلديات الجنوب ولاية تلمسان، وبلديات جنوب ولاية سيدي بلعباس.
- مشروع وادي طويل: الذي يغطي بوغزول (مدينة جديدة في الجزائر) وولايات تيارت، الاغواط، الجلفة وبلديات جنوب ولاية المدية.
- مشروع الحضنة: يغطي ولايات سطيف وبرج بوعريريج ومسيلة.
- مشروع الاوراس النمامشة: يغطي ولايات باتنة، خنشلة، أم البواقى وتبسة.

هذه المشاريع الأربعة، هدفها تنمية وتطوير مجموعة في المراكز الحضرية، يتراوح عدد سكانها حاليا بين 8 و10 ألف نسمة، لتستوعب طاقة سكانية تقدر بنحو 50 ألف نسمة لكل منها، مع تنفيذ المشاريع الإنمائية كالإستصلاح المائي والفلاحي وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في قطاع مواد البناء والصناعة الفلاحية الغذائية والصناعية التقليدية، إضافة إلى إنشاء شبكة من وحدات التبريد حول هذه المراكز، للتكفل بالنشاط الرعوي الذي تتميز به المنطقة، حفظ اللحوم وإعدادها صناعيا للإستهلاك.

واستكمالا للمخططات السابقة والذي يلاحظ فيها في الغالب عدم الحديث عن برامج خاصة موجهة للجنوب تراعي خصوصيته، جاءت مخططات أخرى حاولت تقليص الهوة من التفاوت

الاقليمي، حيث يجسّد **المخطط الوطني للتهيئة الاقليمية SNAT** الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل وذلك في آفاق 10-20، 20-25، فطرحت من خلاله ملفات متعلقة بالديمغرافية، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعدّية والبيئة، ويشكل الإطار الإستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتوزيع أماكنها.

فهو إذن بمثابة أداة إستراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، وبهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحدّدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية كما يلي:

- ترقية الموارد الطبيعية و خاصة المائية منها.
- حماية المنظومات البيئية في الواحات و الصحاري.
- ترقية الزراعة الصحراوية و الواحات .
- تثمين الزراعة و استصلاح أراضي جديدة عن طريق إعداد برنامج عقلاني لاستغلال الموارد المائية الباطنية استغلالا طويل الأمد و تطبيقه.
- حماية المناطق الرعوية و تجهيزها.
- تطوير البنى التحتية كالنقل البري و السكك الحديدية و النقل الجوي و توسيعها و عصرنتها.
- الترقية الاجتماعية عن طريق القيام بأعمال في مجالي الصحة و التربية.
- تطوير أنشطة اقتصادية تتلاءم و ظروف هذه المناطق و خاصة الصناعات المرتبطة باحتياجات السكان و تثمين المحروقات و الموارد المنجمية.

كما تستفيد هذه المناطق من إستراتجية الأشغال الكبرى، التي تنفذها الحكومة، والتي تتضمن إنشاء وتطوير شبكة الطرق والطرق السريعة والسكك الحديدية، وشبكات نقل مياه الشرب والري، وغاية المشروع في نهاية الأمر، يثبت سكان الهضاب العليا الذين سيبلغ تعدادهم عام 2010 حوالي 15 مليون نسمة، والتكفل بمشاكل المدن الكبرى والتحكم في نموها، وخاصة قسنطينة وهران، عنابة، تيارت، بشار، ورقلة، غرداية، وبسكرة والحلول المقترحة تندرج ضمن المنظور

المحافظة على الموارد الطبيعية النادرة كالأراضي الزراعية الخصبة والثورات المائية ومحاربة التلوث وتوفير أفضل شروط للحياة ومعيشة السكان .

أكدت الحكومات المتعاقبة أن البرنامج الخماسي 2010-2014 يأتي لتحسين الإطار والظروف المعيشية للمواطن والتنمية البشرية في إطار تجسيد قانون التهيئة العمرانية عبر المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، حيث أشارت إلى أن هذا المخطط يشخص الإقليم ويعطي صورة دقيقة على وضعيته.

وأوضحت حول البرنامج الخماسي وتهيئة الإقليم أن عدد السكان المقيمون يقدر بـ34.8 مليون نسمة وما يمثل 86% من السكان الحضريون و14% هم من السكان المنتشرون من بينهم 230 ألف من السكان البدو، مشيرا إلى أن 80% حركة تنقل البضائع والأشخاص تتم في الشمال، مؤكدين أنه من بين الإشكاليات المطروحة هي **إعادة توزيع السكان**.

وفي هذا الاطار، وفي إطار سياسة تهيئة الإقليم سيتم إعادة توزيع السكان والنشاطات على التراب الوطني وتحويل 2.5 مليون نسمة من الشمال إلى الهضاب العليا إضافة إلى 2.8 مليون نسمة الناتجة عن النمو الطبيعي و500 ألف نسمة نحو الجنوب، مؤكدا أنه يجب تخصيص 1.4 مليون وحدة سكنية على مستوى الهضاب العليا و 360 ألف وحدة في الجنوب، وكذا تخصيص 1.45 مليون منصب شغل في الهضاب العليا و 450 ألف منصب في الجنوب .

وأكدت الحكومة أنه فيما يخص تهيئة الإقليم والبيئة قد تم تخصيص 50 مليار دج سيستغل في إتمام إنجاز الدراسات الضرورية لتجسيد المخططات، ناهيك عن تهيئة الأرضية اللازمة لإنجاز المدن الجديدة.

5-4 مكانة الاقليم الصحراوي في المخططات التنموية:

تشكل الفوارق الاقليمية إحدى الظواهر التي تعبر عن مدى التقدم والرقي للبلدان، فالجزائر كغيرها من البلدان النامية تبرز فيها جليا تلك الفوارق خاصة بين الاقليم الجنوبي وبقية الأقاليم، بل يتعدى الأمر ذلك إلى وجود فوارق كبيرة حتى داخل الاقليم نفسه، ويرجع السبب بالأساس الى نظام الادارة المركزية للتخطيط والتهيئة ومن ثم التنمية، إذ يمكن حصر البرامج الموجهة للاقليم في مختلف الصيغ جهوية كانت أو اقليمية كما يلي:

برز الاهتمام بالفوارق الاقليمية منذ 1966، حيث اجتمع مجلس الثورة والحكومة بولاية ورقلة لتطبيق البرامج الخاصة بالولايات استفادت منه 8 ولايات من أصل 15، ومن ثم توالت الجهود في هذا الاطار، وأبرزها اعادة التقسيم الاداري انطلاقا من الخطة الرباعية الثانية (1974-1977) حيث أوجد هذا التقسيم 31 ولاية بدل 15، وحسب قانون الولايات لسنة 1969 يجب على كل ولاية أن تلعب دورا اقتصاديا هاما، وهذا ماعبر عنه النص الرسمي "في المجال الاقتصادي أصبحت الزراعة والصناعة والبناء والسياحة وطرق النقل قطاعات تشارك فيها الولاية بنصيب هام من الآن فصاعدا، ذلك لأن أحد الأهداف الأساسية للتنظيم الجديد للولايات هو زيادة مشاركة هذه الجماعات في تنمية البلاد، ومن ناحية أخرى سيكون على الولاية أن تشجع ايجاد وحدات جديدة للانتاج والتنمية وتحديث الوحدات القائمة وتشجيع تعبئة التوفير الصغير من أجل مصلحة الاستثمار المنتج". (ساري الجيلالي، ص65).

وقد استفادت في هذا الاطار منطقة تمنراست وفي اثر تدشين الطريق القاطع للصحراء عام 1978 من برنامج خاص ومشروع جلب الماء من عين صالح في اطار المخطط الخماسي 2010-2015.

إن معالجة الفوارق الاقليمية يصعب التحكم فيها، وهكذا فبوجود سياسة التوازن الاقليمية فإن اللاتوازنات الماضية تنمو نحو البقاء بل تزداد خطورة، في ظل ظواهر النزوح الريفي واستمرار حركات الهجرة بشكل عام كنتيجة للفروق الاقليمية على الرغم من الجهود المبذولة للوصول الى اللامركزية القصوى في الصناعة والخدمات، ولذا وجب بذل المزيد من الجهد لاحداث توازنات اقليمية لتجنب التوترات الاجتماعية التي قد يحدثها استمرار الفوارق الاقليمية.

خلاصة:

تبقى الهجرة عموما والهجرة الداخلية خصوصا من المواضيع الصعبة التي يصعب الالمام بمختلف جوانبها، وتأتي صعوبتها من الصعوبات المنهجية في تحديد وضبط مفاهيمها، وطرق قياسها، ومع ذلك عإن لها أهمية جوهرية في إعادة توزيع السكان وتباين نموهم بين الولايات والأقاليم.

فالهجرة الداخلية تختلف عن الخارجية من نواح عدة، فهي أسهل وأقل تكلفة وأكبر حجما بحكم أن الانتقال عادة يكون لمسافة قصيرة. ومن خصائص الهجرة الداخلية أن تياراتها متقابلة وتأخذ اتجاهات عكسية، وقد تكون منظمة(يقوم بالتنظيم الحكومة) وقد تكون عشوائية.

وبالنسبة لطرق قياس الهجرة الداخلية فيبقى التعداد المصدر الرئيسي لقياس بياناتها في الدول النامية خاصة كونها تفتقر الى سجلات للسكان ترصد تحركاتهم. أما بالنسبة للعوامل التي تدفع الناس الى تغيير محال إقامتهم فالعامل الاقتصادي كان ولازال العامل المحدد لحدوث الهجرة من عدمها.

الفصل الثاني: نمو وتوزع السكان في ولايات الاقليم الصحراوي

تمهيد:

إن دراسة النمو السكاني يعد مدخلا هاما للدراسات السكانية، إذ يعتبر من أبرز الظواهر الديمغرافية المميزة للعصر الحديث، حيث يمثل تحديا بالنسبة للدول النامية التي يتزايد سكانها بوتيرة أعلى من التنمية الاقتصادية، إضافة الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها، وكذا الأهمية التي يمثلها في التخطيط ووضع السياسات السكانية.

ويشير مفهوم النمو السكاني الى التغيرات التي تحدث في حجم سكان أي مجتمع سواءا أكان ذلك بالزيادة أو النقصان (فايز العيسوي، 2005، ص361) والتي تحدث نتيجة للعوامل الطبيعية (الولادات والوفيات) وغير الطبيعية (الهجرة)، ومن هنا تبرز أهمية دراسة معدلات النمو السكاني في ولايات الاقليم الجنوبي، من أجل معرفة مقدار هذه التغيرات التي حدثت ومدى مساهمة الهجرة الداخلية في هذه التغيرات.

أولا: النمو السكاني في الصحراء:

إن عملية المواليد والوفيات مستمرة في أي مجتمع سكاني، كما أن اجمالي عدد السكان يتغير باستمرار على مر الزمن، وكل ما يوفره التعداد هو رسم صورة أو اتجاه عام للموقف السكاني في لحظة معينة من عملية مستمرة التغير، وينبغي بالاضافة الى هذه الصور الساكنة فحص العوامل المتعلقة بالتغيرات ومعدلات التغير في حجم وتركيب السكان على مدى فترة من الزمن ونقطة البداية المناسبة في تحليل هذا الموقف الديناميكي للسكان هي اجراء مقارنة بين اجمالي عدد السكان في تعدادين ويعبر عادة عن المعدل السنوي للنمو خلال فترة معينة في شكل متوسط (أشرف العبد، 1996، ص2).

لقد شهدت الصحراء تحولات ديمغرافية منذ منتصف القرن 20م، ارتبطت هذه التحولات بالتطور الاقتصادي وبالسياسات المنتهجة ازاء الصحراء، ويعود النمو السكاني الذي شهدته الصحراء الى الزيادة الطبيعية من جهة والى الهجرة الداخلية من جهة اخرى.

1.1. معدلات النمو السكاني:

يجب التفرقة أولا بين الزيادة الطبيعية والنمو السكاني، فمعدل الزيادة الطبيعية هو المعدل الذي يزيد به عدد السكان أو ينقص خلال سنة أو فترة زمنية معينة بسبب الفرق بين المواليد والوفيات، ويعبر عنه كنسبة إلى العدد الأساسي للسكان. أما معدل النمو السكاني فهو المعدل السنوي الذي يزيد به عدد السكان (أو ينقص) في دولة أو منطقة ما نتيجة للزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويحسب معدل النمو بطرق متعددة تختلف حسب طبيعة البيانات المتوفرة. (الخريف، ص9، 1998).

وفي هذه الدراسة يتم حسابه بناءا على بيانات تعدادي السكان في عامي 1998 و2008، وذلك باستخدام الصيغة المستخرجة من الطريقة الأساسية المستخدمة في تقديرات أعداد السكان وذلك على النحو التالي:

$$R=\ln(P2/P1)/ T * 100$$

حيث إن:

P1: عدد السكان حسب التعداد الأول.

P2: عدد السكان حسب التعداد الثاني.

T: طول الفترة الفاصلة بين التعدادين بالسنوات.

ln: اللوغاريتم الطبيعي.

لقد عرف النمو السكاني لسكان الجزائر تزايدا سريعا، فحيث بعدما بلغ عدد السكان 12096347 نسمة حسب تعداد سنة 1966 وصل العدد الى 34080030 نسمة في تعداد 2008.

أي أنه زاد عدد السكان بأكثر من 6.3 مليون نسمة بين 1987 و1998، بينما سجل في الفترة 1998-2008 زيادة قدرها 4.97 مليون نسمة.

تعكس وتيرة النمو التباطؤ الملاحظ، في حين بلغ معدل النمو السنوي 3.1% خلال الفترة التعدادية (1977-1987) لم تتعد نسبته 2.1 % في الفترة 1987-1998، لتبلغ 1.61% في 2008.

جدول رقم 1: معدل النمو السكاني في ولايات الجنوب والدولة خلال الفترة 1966- 2008

الفترة	عدد السكان	معدل النمو لولايات الجنوب*	معدل النمو للدولة**
1966	906440	-	-
1977-1966	1379300	4.29	3.6
1987-1977	1998886	3.78	3.1
1998-1987	2802250	3.44	2.1
2008-1998	3694556	2.8	1.61

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء، حوصلة احصائية (1962-2011).

** الديوان الوطني للاحصائيات، Armature Urbaine 2008، ص 9.

يتضح من الجدول ارتفاع معدلات النمو السكاني نسبيا بشكل عام في الولايات الجنوبية خلال الفترة 1966-2008 مقارنة بمعدلات النمو السكانية على مستوى الدولة، غير أنها اتجهت نحو الانخفاض لكنها ظلت دوما أعلى من المستوى الوطني حيث:

- بلغ معدل النمو السكاني في الولايات الجنوبية خلال الفترة 1966-1977 4.29% في حين بلغت 3.78% في الفترة الموالية، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة نسبيا مقارنة مع النمو السكاني على مستوى الوطن ككل والبالغ 3% تقريبا للفترة الأولى و قريبة جدا من النسبة الوطنية في الفترة الثانية بسبب انخفاض المعدل الخام للولادات من 48.5 بالألف أواخر الستينات الى24.78 بالألف سنة 2011 بعد أن وصل إلى أدنى مستوى له (19.36 بالألف) سنة 2000. كما انخفض المعدل الخام للوفيات من 17 بالألف إلى 4.41 بالألف في الفترة ذاتها (1970-2011).

- انخفض معدل النمو السكاني في الولايات الجنوبية في الفترة 1987-2008 الى 2.8% وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أنه يبقى مرتفعا مقارنة بالمستوى الوطني لنفس الفترة حيث لعبت الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية دورا هاما في النمو السكاني للجنوب.

جدول رقم 2: معدلات النمو السنوي للسكان بالولايات الجنوبية في الفترتين التعداديتين (1987-1998/1998-2008)

الولاية	عدد السكان 1987	عدد السكان 1998	عدد السكان 2008	معدل النمو السنوي (1998-1987)	معدل النمو السنوي (2008-1998)
أدرار	217678	311615	399714	3.59	2.49
بسكرة	430202	575858	721356	2.92	2.25
بشار	185346	225546	270061	1.96	1.80
تمنراست	95822	137175	176637	3.59	2.53
ورقلة	284454	445619	558558	4.49	2.26
اليزي	18930	34108	52333	5.89	4.28
تندوف	16428	27060	49149	4.99	5.97
الوادي	376909	504401	647548	2.91	2.5
غرداية	216140	300516	363599	3.3	1.91

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء

يلاحظ من خلال الجدول أن معدلات النمو السنوية خلال الفترة التعدادية 1998-2008 انخفضت عن تلك التي سجلت في الفترة التعدادية في كل الولايات وبنسب متفاوتة باستثناء ولاية تندوف أين عرف معدل النمو السكاني ارتفاعا ملحوظا، ويمكن أن تقسم الولايات الجنوبية على أساس ذلك إلى:

- ولايات ذات نمو سكاني مرتفع يفوق 3% وهي ولايات الجنوب الكبير الأربع، إضافة إلى ولايتي ورقلة وغرداية خلال الفترة 1987-1998 في حين نجد فقط ولايتي تندوف واليزي في الفترة 1998-2008 التي بلغ فيهما معدل النمو السنوي حوالي 5.97% و 4.28% على التوالي، وقد يرجع سبب هذا الارتفاع إلى حجم الهجرة الوافدة إلى هذه الولايات خلال هذه

الفترة بسبب الأوضاع الأمنية وتحسن الأوضاع الصحية نسبيا، وبسبب التوجه الاقتصادي الجديد للدولة التي دخلت اقتصاد السوق منتصف التسعينات.

- ولايات ذات نمو سكاني بين 2 و3 في المئة خلال الفترة 1987-1998 وهي ولايات، بسكرة والوادي، حيث عرف معدل النمو السكاني فيهما في الفترة 1998-2008 انخفاضا طفيفا.

في الوقت الذي سجلت فيه ولاية بشار معدل نمو سكاني أقل من 2% أي أقل من المعدل المسجل على المستوى الوطني؛ وهي الولاية الجنوبية الوحيدة التي يقل فيها معدل النمو السنوي عن المعدل الوطني خلال الفترتين التعداديتين.

جدول رقم 3: معدلات النمو السنوي السكاني في الولايات الجنوبية حسب الوسط في تعدادي 1998 و2008

الولاية	معدلات النمو السكاني 1998		معدلات النمو السكاني 2008	
	حضر	ريف	حضر	ريف
أدرار	2.37	4.01	6.64	0.71
بسكرة	3.46	2.21	3.84	-0.45
بشار	2.09	1.57	2.07	0.87
تمنراست	10.67	-3.56	2.73	2.11
ورقلة	6.68	-0.16	3.19	-1.23
اليزي	5.28	6.26	8.31	0.84
تندوف	6.46	-4.7	6.02	5.26
الوادي	5.44	-0.26	3.44	0.69
غرداية	3.37	2.53	2.35	-5.58
متوسط الجنوب	**5.09**	**2.81**	**4.29**	**1.97**
الجزائر	**3.94**	**0.45**	**2.81**	**-0.44**

لطالما كان معدل نمو السكان في الجنوب مرتفعا حيث يتبين من الجدول السابق أن متوسط معدل النمو السكاني في حضر الجنوب أعلى من متوسط النمو السكاني في حضر الدولة في تعدادي 1998 و2008، مع تفاوت في الاختلافات في مابين الولايات الجنوبية، حيث نجد أن ولاية تمنراست بلغ بها حوالي ضعفي ونصف المعدل الوطني في الحضر وهذا راجع للتركز السكاني في التجمعات الحضرية إذ تضاعفت نسبة الحضر خلال الفترة التعدادية 1987-1998، حيث يتركز معظم السكان في عاصمة الولاية أو في مدينة عين صالح، والى الذهنية السائدة المشجعة على الانجاب.

فيما نجد ولاية أدرار وبشار وبصفة أقل كل من بسكرة وغرداية يقل معدل النمو فيها في الحضر عن المعدل الوطني وهذا راجع إلى تغير التوجهات الأسرية نحو الانجاب سواءا بفعل الهجرة الوافدة إلى هذه الولايات أو بفعل تغير النشاط السائد في هذه الولايات حيث أصبحت تتجه إلى نشاطات لا تتطلب أيد عاملة كثيرة كالفلاحة الى قطاع الخدمات وغيرها.

أما بالنسبة لمعدلات النمو السكاني في ريف الولايات الجنوبية فالسمة الغالبة أيضا هو ارتفاعها في المتوسط عن المعدل الوطني في التعدادين، غير أن هناك فروقا جوهرية تتمثل في وجود عجز في معدلات النمو السكاني في تعداد 1998 في أرياف بعض الولايات بفعل ظاهرة النزوح الريفي، كولاية تندوف التي بها فقط بلديتين حضريتين حيث تفوق نسبة الحضر 92%، وولاية تمنراست وبدرجة أقل في كل من الوادي وورقلة، وهذا ما يعكس هذه المعدلات السالبة الأمر الذي نجده حتى على المستوى الوطني، حيث وخلال الفترة ذاتها تم تهجير سكان الريف بفعل الأوضاع الأمنية السائدة.

شكل رقم 1: معدلات النمو السنوي السكاني في الولايات الجنوبية حسب الوسط في تعداد 1998

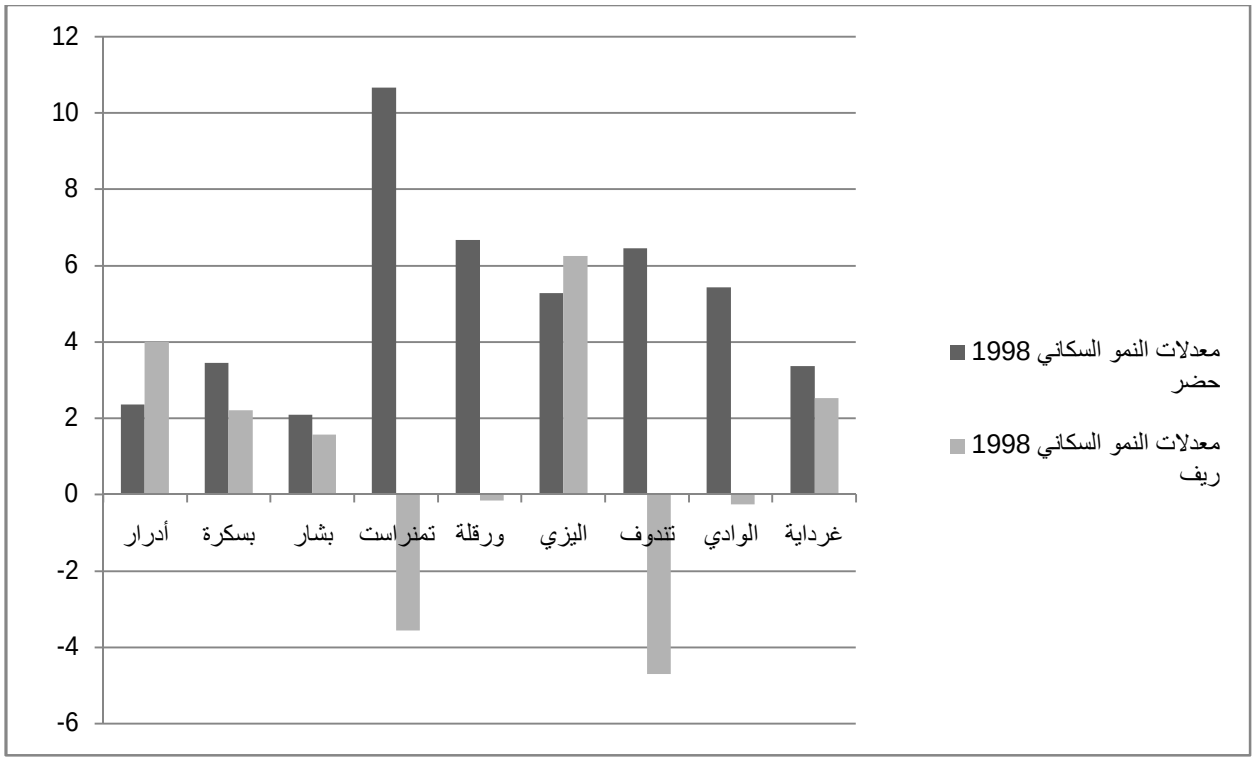

ويتضح أن معدلات النمو السكاني في الحضر خلال تعداد 1998 تفوق مثيلاتها في الريف بجميع الولايات ماعدا ولايتي أدرار واليزي أين نشهد العكس، بينما انضمت الولايتان إلى الولايات التي يفوق فيها معدل النمو السكاني في الحضر المعدل المسجل في الريف في تعداد 2008، أين عرفت ولاية غرداية معدل نمو سكاني سالب في الريف وبدرجة أقل في كل من ورقلة وبسكرة، ويرجع ذلك ربما إلى البحث عن العمل في المدن وإلى ظاهرة النزوح الريفي التي تأثرت بها ولايات الجنوب الكبير متأثرة بفترات الجفاف التي أصبحت تسود أغلب المناطق.

شكل رقم 2: معدلات النمو السنوي السكاني في الولايات الجنوبية حسب الوسط في تعداد 2008

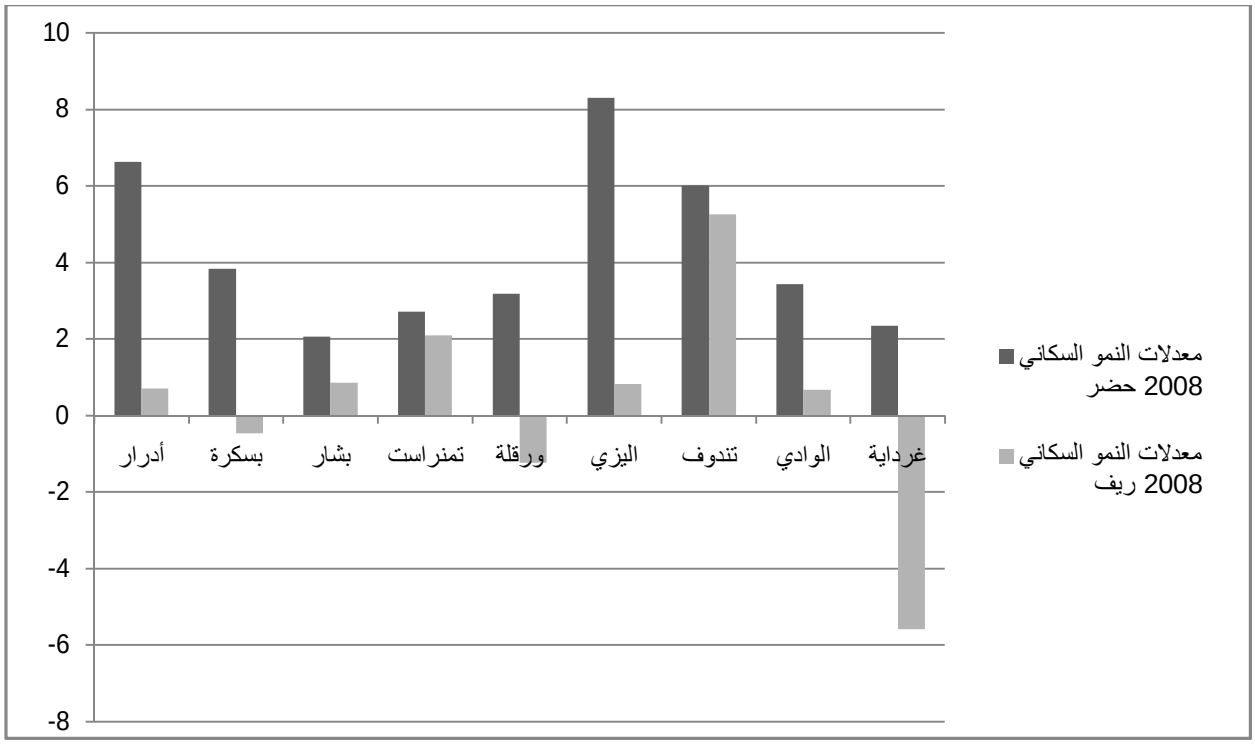

2.1 التغير السكاني في ولايات الجنوب:

لقد شهدت ولايات الجنوب تغيرات كبيرة في الخصائص السكانية، تعود إلى ما مرت به من أحداث تاريخية وسياسية وعسكرية أثرت فيها، وتعد ولايات الجنوب الكبير من بين الولايات التي شهدت تغيرات سكانية عدة منذ نشأتها إلى ماهي عليه الآن.

جدول رقم 4: تطور نسبة سكان الجنوب خلال التعدادات منذ الاستقلال.

	تعداد 1966	تعداد 1977	تعداد 1987	تعداد 1998	تعداد 2008
سكان الجنوب	906440	1379300	1998886	2802250	3694556
نسبتهم	7.54	8.14	8.68	9.63	10.84
سكان الشمال	11115560	15568700	21040056	26298613	30385474
نسبتهم	92.46	91.86	91.32	90.37	89.16
المجموع	12022000	16948000	23038942	29100863	34080030

شكل رقم 3: تطور نسبة سكان الجنوب خلال التعدادات منذ الاستقلال

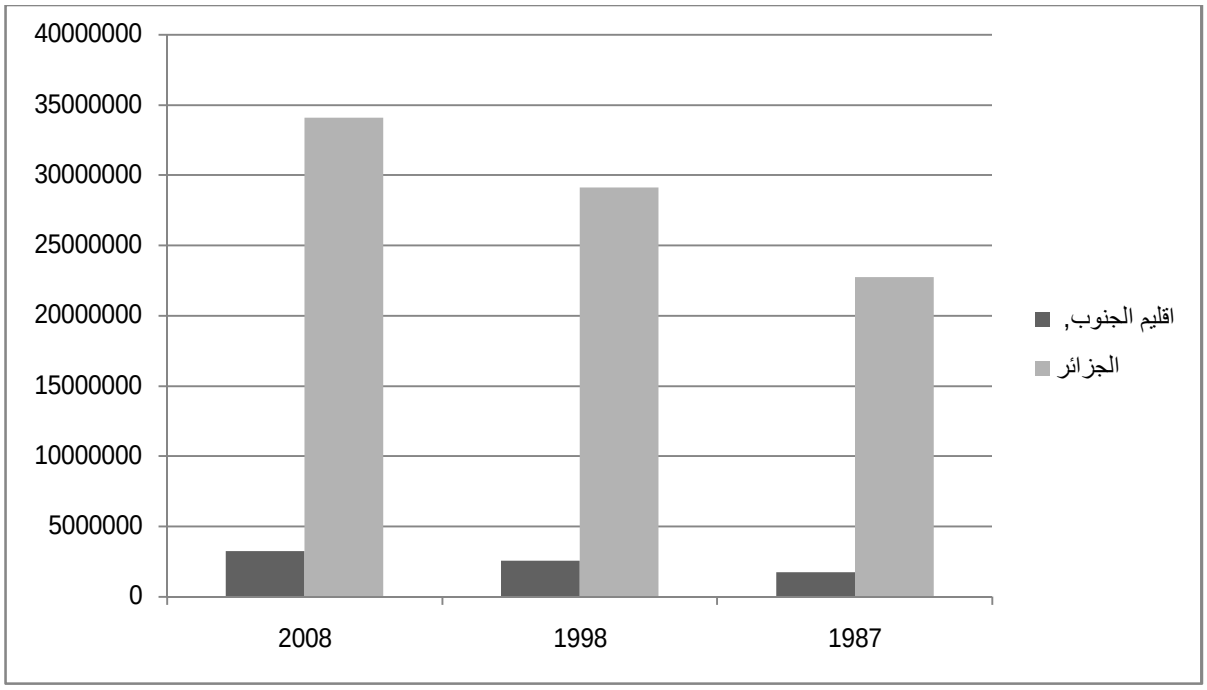

لقد تضاعف عدد السكان في الجنوب بحوالي 5 مرات في الفترة 1966- 2008 ويفسر هذا الارتفاع في معدل النمو السكاني الاستثنائي الذي أعقب الاستقلال. حيث عرف ذروته في ما بين 1955 و 1985 حيث عرفت معدلات المواليد انخفاضا محسوسا من 40 بالالف سنة 1985 الى حوالي 25 بالالف سنة2011 (د.و.ا 2013).

كما عرف معدل الوفيات انخفاضا هائلا من 24 بالالف في الفترة 1950 -1955 الى اقل من 5 بالالف سنة 2011.

إن تطور عدد سكان ولايات الجنوب خلال الربع الأخير من القرن العشرين بشكل ملحوظ، بسبب توافر فرص العمل بصورة أكبر من ولايات الشمال والأوضاع السياسية والأمنية التي عاشتها ولايات الشمال بالأخص خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي، ففي عام 1966 بلغ عدد سكان ولايات الجنوب 906440 نسمة أي ما نسبته 7.54% من مجموع السكان، وفي تعداد 1977 بلغ عدد سكان الجنوب 1379300 نسمة أي ما نسبته أكثر من 8% من مجموع سكان الجمهورية.

أما في عام 1987 فقد بلغ عدد سكان الجنوب 1998886 نسمة أي ما نسبته نحو 8.7% من مجموع السكان، ووصل عددالسكان سنة 1998 الى 2802250 نسمة أي ما نسبته 9.6% من مجموع السكان، وبلغ عدد سكان الجنوب حسب نتائج تعداد 2008؛ 3694556 نسمة أي ما نسبته 10.84 من مجموع سكان الجزائر البالغ عددهم 34080030.

جدول رقم 5: التغير السكاني بولايات الجنوب الكبير خلال الفترة 1987 - 2008.

	ادرار		تمنراست		اليزي		تندوف	
التعداد	عدد السكان	نسبة التغير	عدد السكان	نسبة التغير	عدد السكان	نسبة التغير	عدد السكان	نسبة التغير
1987	214796	-	81904	-	16164	-	14974	-
1998	311615	45.07	137175	67.48	34108	11.01	27060	80.71
2008	399714	28.27	176637	28.78	52333	53.43	49149	81.63

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للاحصاء

تجدر الاشارة الى أن أكبر تغير سكاني بين الفترتين التعداديتين عرفته ولاية تندوف حيث كاد يتضاعف عدد سكانها بين التعدادين، تلتها ولاية تمنراست بنسبة قاربت 70 بالمائة في الفترة التعدادية 1987-1998 وولاية اليزي في الفترة التعدادية 1998-2008 بينما كان التغير ضعيفا في ولاية ادرار خلال الفترتين التعداديتين وضعيفا جدا في ولاية اليزي في الفترة 19987-1998 بنسبة 11 بالمائة.

ويرجع تغير أعداد السكان بهذه الولايات اضافة للزيادة الطبيعية الى:

- الهجرة العمالية، حيث كان نصيب ولاية ادرار مثلا من المهاجرين خلال الفترة 1987-1998 حيث بلغ عدد السكان مواليد الولاية 191377 نسمة بنسبة 61.41 بالمائة من جملة السكان سنة 1987 أما باقي السكان وعددهم 39177 بنسبة 38.59% فقد هاجروا اليها من ولايات اخرى.

بينما بلغ عدد السكان مواليد ولاية تمنراست 68086 نسمة بنسبة 79.63% بينما لم يبلغ نسبة المهاجرين اليها من الولايات الأخرى سوى 20.37%.

وفي كل من اليزي وتندوف فقد بلغت نسبة مواليد الولاية من بين المقيمين بها 76.56% و72.56% على الترتيب في بلغت نسبة الهاجرين إليهما من الولايات الأخرى 23.44% و27.44% على التوالي. (Kouzmine, 2007).

ثانيا: التوزيع السكاني

ويقصد به دراسة توزيع السكان حسب الوحدات المكانية ومعرفة العمليات أو العوامل المؤثرة في التوزيع أو التي أسهمت في أن يكون نمط التوزيع على ماهو عليه.(الخريف، 1998، ص10). وتعد الكثافة السكانية الحسابية والفيزيولوجية من أبرز المقاييس التي تستخدم في دراسة التوزيع السكاني، حيث تعطينا فكرة عن علاقة السكان بالأرض عدديا أو نسبيا، في حين تستخدم مقاييس كمؤشر التركز ومنحنى لورنز لإبراز طبيعة أو نمط التوزيع السكاني.

ومن المعروف أن السكان لا يتوزعون توزيعا منتظما على مستوى سطح الأرض، وكذلك الحال في الجزائر حيث يتركز السكان في المناطق الشمالية بينما تقل نسبة الساكنة بالمناطق الجنوبية.

إن التحليل المكاني لسكان الاقليم الجنوبي يظهر تفاوتا في نسب التركز السكاني في ولاياته، ويرتبط توزيع سكان الاقليم بين ولاياته على عوامل عدة ترتبط ببعضها البعض، وقد نتج التوزيع الحالي عن تفاعل هذه العوامل بعضها مع بعض.

2-1.عوامل توزيع السكان:

يرتبط توزيع السكان على سطح الأرض بالعديد من العوامل المترابطة، والتوزيع الحالي نتج عن تفاعل هذه العوامل على امتداد أكثر من نصف مليون سنة من تطور البشر تاريخيا، فمنذ الحضارات البدائية عاش السكان، باختيارهم أو بحكم الضرورة المفروضة، في بيئة سمحت ظروفها بالعيش فيها، حيث أنه كلما توفرت مقومات الحياة البشرية في البيئة الطبيعية سارع السكان إلى تعميرها وتزاحمهم عليها.

وتوزيع سكان المناطق الجنوبية ليس متساويا على مختلف ولاياته، نظرا لأن توزيع السكان هو انعكاس مكاني للمميزات البيئية، بالرغم من تشابهها في الغالب إلا أن هناك بعض التفاوت

الذي قد يكون السبب وراء هذا التوزيع غير المتساوي، فهناك مناطق مأهولة، وبعض الولايات ذات كثافة مرتفعة نسبيا وأخرى مبعثرة السكان، ويرجع هذا التباين إلى المساحة الشاسعة وإلى اختلاف العوامل الطبيعية وغير الطبيعية المؤثرة على توزيع السكان.

2-1-1. العوامل الطبيعية:

وتعد السبب الرئيسي في تباين التوزيع السكان بين المناطق الشمالية والجنوبية، ويتناقص تأثيرها عند المقارنة بين التوزيعات السكانية في المناطق التي تتشابه فيها العوامل الطبيعية من مناخ وتضاريس وغيرها، حيث أن هذه العوامل هي التي تؤثر دائما في اختيار الإنسان لمكان معين يعيش فيه، وهذه العوامل هي:

- الموقع الملائم وسهولة الوصول إليه.
- مظاهر السطح وخصوبة التربة.
- المناخ والطقس.
- النبات الطبيعي والحيوانات.
- موارد المياه.
- موارد الطاقة والثروة المعدنية.

وفي الاقليم الجنوبي تبرز العوامل التالية كأهم محددات التوزيع السكاني به وهي: الموقع الملائم وسهولة الوصول اليه، توفر موارد المياه وكذا مدى توفر مصادر الطاقة والثروات المعدنية. وقد أدى ادخال التكنولوجيا الحديثة وتوفر وسائل النقل الى حسر تأثير العامل الأول وكذا العامل الثاني، وهذا ما يظهر جليا بولاية تمنراست التي تم نقل الماء اليها من مسافة تقارب 700 كلم. ليبقى عامل توفر المواد الطاقوية والثروات المعدنية والعمل بميادينها وأجورها

المرتفعة عاملا محددا لتوزيع السكان، فكلما كانت القيمة والعائد الاقتصادي لهذه الموارد عاليا، كلما برع الانسان في التغلب على عوائق البيئة الطبيعية غير الملائمة وذلك بقصد استغلال الموارد المتاحة، ويبدو ذلك جليا في كل من ورقلة، اليزي، أدرار وتمنراست، حيث المعادن الثمينة واستخراج البترول.

2-2-2. العوامل البشرية:

وهي العوامل غير الطبيعية التي تعاظم تأثيرها حديثا بفعل التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم، وأبرز هذه العوامل المحددة لتركز السكان أو تبعثرهم هي:

- الثقافة والتقاليد السائدة.
- توفر القيمة الاقتصادية
- المعتقدات الدينية والاجتماعية
- القوى السياسية
- النقل والمواصلات.

ومن الواضح أن توزيع السكان في بيئة من البيئات يرتبط ببعض العوامل البشرية أو كلها، فقد تفضل مجموعة سكانية التركز في منطقة ما دون أخرى بغض النظر عن المقومات الطبيعية الكامنة بها، حيث قامت مكة المكرمة مثلا، "في واد غير ذي زرع".

وفي حالة الهجرة الداخلية الى الصحراء الجزائرية فإن عامل توفر القيمة الاقتصادية هو السائد وبدرجة أقل القوى السياسية في فترة التسعينات، التي ولدت عنفا سياسيا أدى إلى نزوح العديد من ساكنة الشمال إلى المناطق الجنوبية المستقرة نسبيا.

2-2. التوزيع السكاني في اقليم الجنوب حسب الولايات:

تهتم الدراسات السكانية بمعرفة حجم السكان في مساحة محددة وذلك بهدف تحليل صورة التوزيع السكاني في الدولة أو في الاقليم، وذلك لأن توزيع السكان لا يتوزع بانتظام في الولايات الجنوبية؛ إذ يرتبط ذلك بعدد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والتي يختلف كل منها في أهميته النسبية من مكان لآخر.

ويلجأ الباحث في مجال السكان في محاولة للوصول إلى تحديد رقم معين يبين العلاقة العددية بين السكان والمساحة التي يعيشون فيها إلى استخدام بعض المقاييس ومن بينها: الكثافة الحسابية، الكثافة الفيزيولوجية، نسبة التركز السكاني ومنحنى لورنز، وسيتم التطرق للتوزيع النسبي لسكان الاقليم حسب الولايات، ومحاولة التعرف على نمط التركز السكاني في الاقليمي باستخدام مقياس نسبة التركز السكاني؛ كون الكثافة الحسابية والفيزيولوجية لا تعطي سوى فكرة بسيطة عن مدى التركز السكاني في الاقليم، وتتناسب فائدة الأولى عكسيا مع حجم المساحة الأرضية فكلما كبرت المساحة كلما كان مدلول الكثافة الخام سطحيا وعاما، في الوقت الذي تحاول الكثافة الفيزيولوجية استبعاد الأراضي الصحراوية كونها تحسب كثافة السكان في الأراضي الزراعية فقط، ومن هنا جاء اختيار **مقياس نسبة التركز السكاني** كون المقياسين السابقين لا يمكن الاعتماد عليهما كليا لمعرفة نمط التوزيع السكاني في الولايات الجنوبية.

جدول رقم 6: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال الفترة 1987-2008

الولاية	عدد السكان 1987	النسبة	عدد السكان 1998	النسبة	عدد السكان 2008	النسبة
أدرار	217678	11.82	311615	12.16	399714	12.34
بسكرة	430202	23.36	575858	22.48	721356	22.27
بشار	185346	10.06	225546	8.80	270061	8.34
تمنراست	95822	5.20	137175	5.35	176637	5.45
ورقلة	284454	15.44	445619	17.39	558558	17.25
اليزي	18930	1.03	34108	1.33	52333	1.62
تندوف	16428	0.89	27060	1.06	49149	1.52
الوادي	376909	20.46	504401	19.69	647548	19.99
غرداية	216140	11.73	300516	11.73	363599	11.23
المجموع	1841909	100	2561898	100	3238955	100

المصدر: تم حساب نسب السكان بناءا على بيانات تعدادات 1987، 1998و2008.

يوضح التوزيع النسبي للسكان حسب الولايات أنه على الرغم من التغيرات في نسب السكان في معظم الولايات إلا أن ترتيب المناطق النسبي لم يحدث عليه تغيير خلال الفترة 1987-2008؛ فقد جاء ترتيب الولايات حسب التوزيع النسبي لسكان الاقليم في تعدادات 1987، 1998 و2008 كالتالي: بسكرة، الوادي، ورقلة، أدرار، غرداية، بشار، تمنراست، اليزي وتندوف.

وبالرغم من ذلك، فقد ازدادت نسبة توزع السكان حسب الولايات في تعدادي 1987 و1998 في كل من أدرار، تمنراست، ورقلة، اليزي وتندوف. وانخفضت خلال نفس الفترة في كل من بسكرة، بشار والوادي، ولم تتغير في ولاية غرداية في الفترة ذاتها.

أما خلال الفترة 1998 و2008 فقد ارتفعت نسبة السكان في كل من: أدرار، تمنراست، اليزي، تندوف والوادي، وانخفضت في باقي الولايات.

شكل رقم 4: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال الفترة 1987-2008

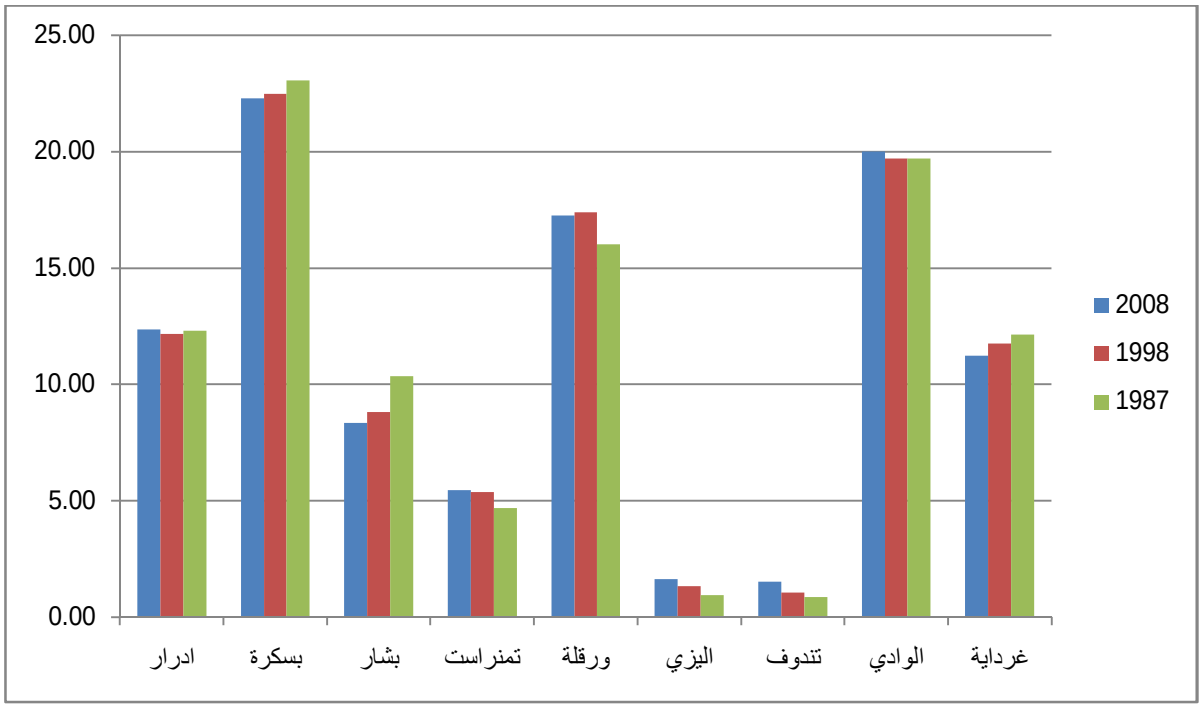

شكل رقم 5: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال تعداد 1987

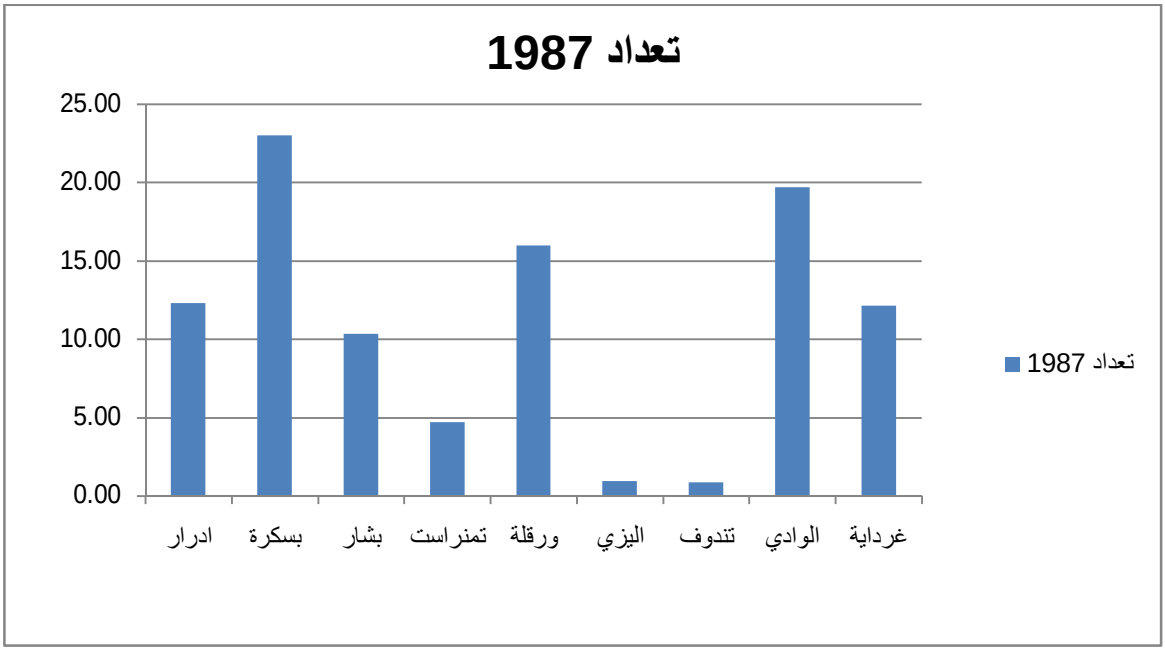

يتبين من الأشكال (5، 6 و7) أن ولاية بسكرة استأثرت بما يقارب ربع سكان الاقليم في تعداد 1987 انخفضت النسبة قليلا لكنها حافظت على ريادتها كأكثر الولايات الجنوبية سكانا خلال تعدادي 1998 و2008، ويعود ذلك اضافة الى معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة في تلك الفترة الى القرب الجغرافي من المناطق الشمالية الأكثر كثافة سكانية إذ تعد بوابة الصحراء. وجاءت ولاية الوادي في المرتبة الثانية من حيث نسبة حجم سكان الاقليم خلال التعدادات الثلاث؛ حيث تضم أكثر من 20 في المئة من مجموع سكان الاقليم الجنوبي سنة 1987 وأقل من ذلك بقليل ويعود ذلك بالأساس الى عامل الزيادة الطبيعية، وتلتها ورقلة التي ضمت حوالي 16 في المئة من مجموع سكان الاقليم.

وشكلت ولاية أدرار الاستثناء؛ بين ولايات الجنوب الكبير التي جاءت في المراكز الثلاثة الأخيرة؛ إذ حلت في المرتبة الرابعة كأكثر ولايات الاقليم سكانا، حيث ضمت حوالي 12% من سكان الاقليم في حين ضمت الولايات الثلاث الأخرى مجتمعة حوالي 7% من سكان الاقليم.

شكل رقم 6: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال تعداد 1998

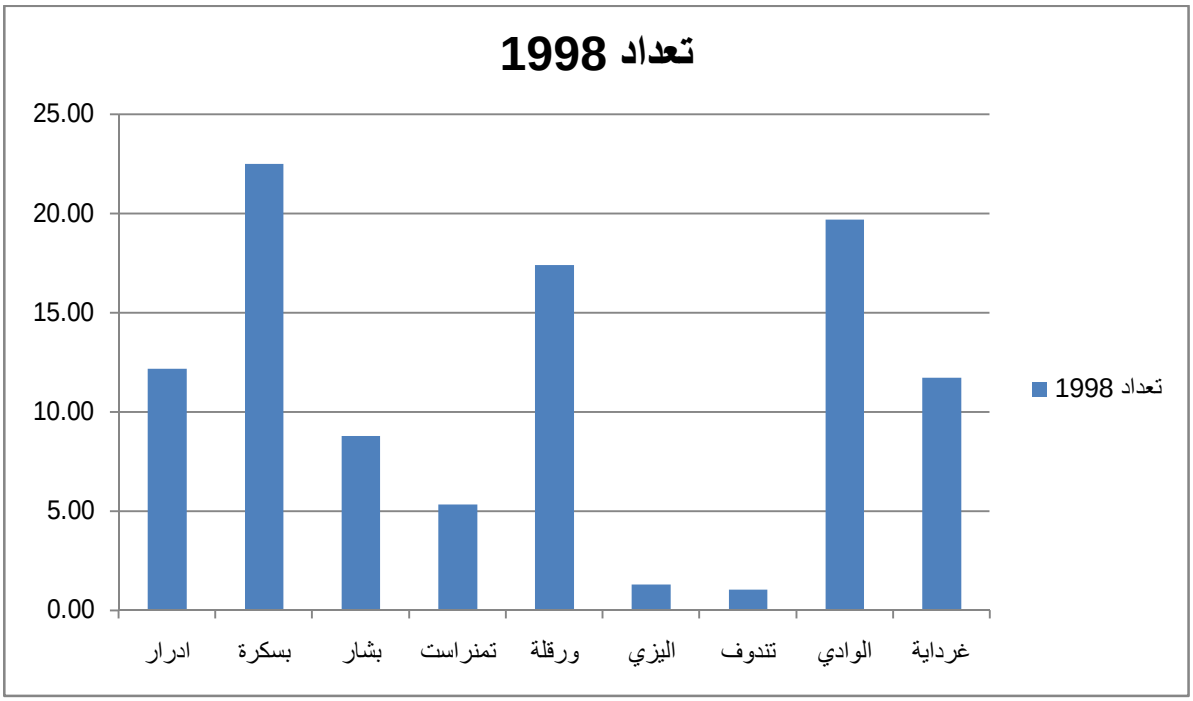

وعرف التوزيع النسبي لسكان الاقليم الجنوبي بعض التفاوت في تعداد 1998؛ ففي الوقت الذي زادت حصة بعض الولايات في تمثيل نسبة سكان الاقليم وهي: أدرار، تمنراست، ورقلة، إليزي وتندوف، سجلت ولايات بسكرة، بشار والوادي تراجعا في تمثيلها النسبي لسكان الاقليم الذي تضمه كل منها. هذا وقد سجلت ولاية غرداية نسبة سكان قدرت بحوالي 11.73% من مجموع سكان الاقليم لم تتغير في تعداد 1998.

شكل رقم 7: توزيع السكان في الاقليم الجنوبي حسب الولايات خلال تعداد 2008

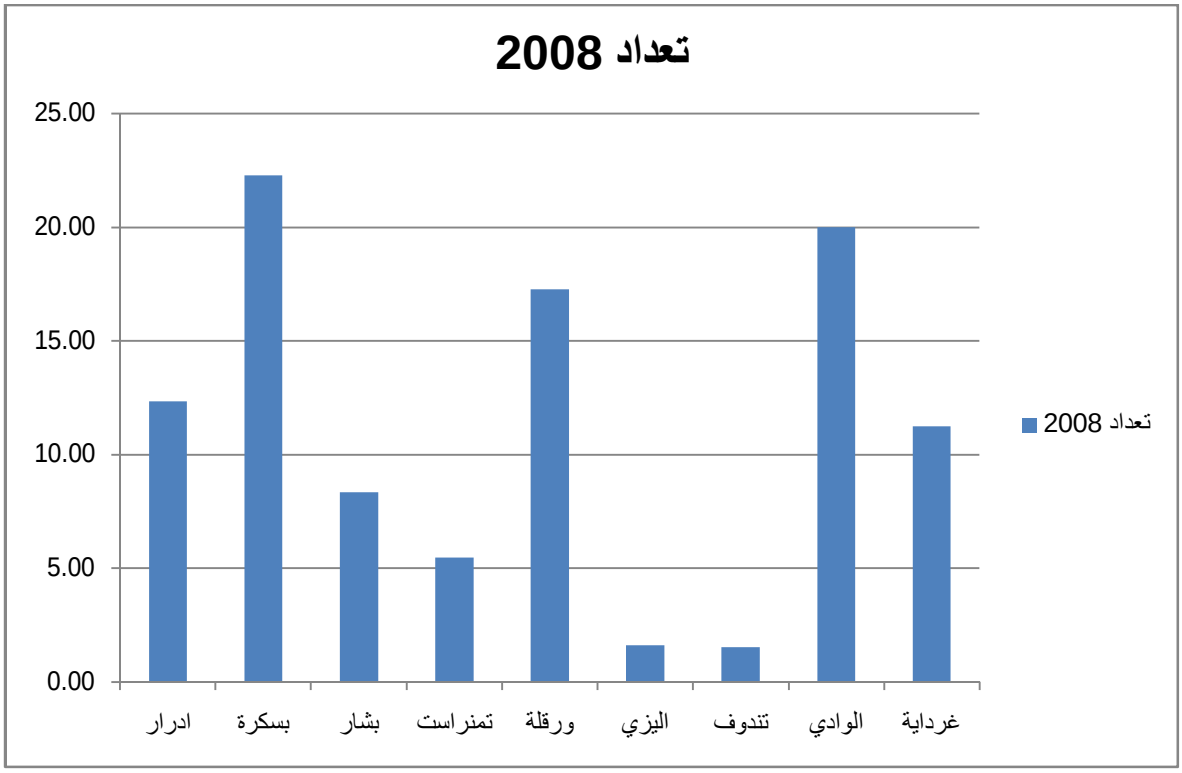

2-3. نسبة التركز السكاني في الاقليم الصحراوي:

لقد وضعت طريقة حساب هذا المؤشر من قبل **Hoover** لفحص توزيع السكان في الولايات المتحدة الأمريكية لذا يعرف أيضا بـ **"مؤشر هوفر"**، ويعبر عنه بمتوسط الفروق المطلقة بين العدد النسبي للسكان والعدد النسبي للمساحة لمختلف المناطق بالدولة أو الوحدات المكانية أو الأحياء بالمدينة. (الخريف، 1998، ص 12).

ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التركز=0.5 مج ا س - صا

حيث **س:** تمثل النسبة المئوية لمساحة المنطقة إلى جملة مساحة الإقليم الكلية.

ص: تمثل النسبة المئوية لعدد سكان المنطقة إلى جملة سكان الإقليم الكلية.

ويكون التوزيع السكاني مثاليا إذا كانت نسبة التركز تساوي صفرا، وكلما زادت كلما كان ذلك قرينة للتوزيع غير المتساوي وكلما اتجه توزع السكان نحو التركز وليس نحو التشتت.

ويوضح الجدول التالي طريقة حساب نسبة التركز وتطبيقها على ولايات الاقليم في تعدادات 1987، 1998 و2008.

جدول رقم 7: طريقة حساب نسبة التركز في ولايات الاقليم الجنوبي في التعدادات الثلاث.

الولاية	تعداد 1987			تعداد 1998			تعداد 2008		
	س	ص	ا س - صا	س	ص	ا س - صا	س	ص	ا س - صا
أدرار	21.75	11.82	9.93	21.75	12.16	9.59	21.75	12.34	9.41
بسكرة	1.07	23.36	22.29	1.07	22.48	21.41	1.07	22.27	21.20
بشار	8.26	10.06	1.80	8.26	8.80	0.54	8.26	8.34	0.08
تمنراست	28.40	5.20	23.20	28.40	5.35	23.05	28.40	5.45	22.95
ورقلة	10.79	15.44	4.65	10.79	17.39	6.60	10.79	17.25	6.46
اليزي	14.49	1.03	13.46	14.49	1.33	13.16	14.49	1.62	12.87
تندوف	8.09	0.89	7.20	8.09	1.06	7.03	8.09	1.52	6.57
الوادي	2.78	20.46	17.68	2.78	19.69	16.91	2.78	19.99	17.21
غرداية	4.38	11.73	7.35	4.38	11.73	7.35	4.38	11.23	6.85
المجموع	100	100	107.57	100	100	105.65	100	100	103.61

وبتطبيق المعادلة السابقة نجد أن:

نسبة التركز$_{1987}$= 0.5*107.57= 53.785%

نسبة التركز$_{1998}$= 0.5*105.65= 52.825%

نسبة التركز$_{2008}$= 0.5*103.61= 51.805%

وقد تفسر نسبة التركز بأنها نسبة السكان الذين يمكن إعادة توزيعهم لكي نحصل على توزيع منتظم للسكان، وعليه فإن أكثر من نصف سكان ولايات الاقليم لابد من إعادة توزيعهم وهو الأمر الذي لم تشهده ولايات الاقليم خلال الفترتين التعداديتين 1987-1998 و1998-2008، حيث لم يتم إعادة توزيع سوى 2% من سكان الاقليم على مدى أكثر من 20 سنة.

ويظهر من خلال الجدول (7) أن كل من ولايات بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية وبصفة أقل ولاية بشار قد ساهمت بالقدر الأكبر في قيم المؤشر لتوزيع السكان في الاقليم، وذلك لأن نسبة السكان فيها تفوق نسبة مساحتها بكثير، في حين أن نسبة سكان ولايات الجنوب الكبير تقل عن نسبة مساحتها بقسط كبير حيث نجد:

- ولايات يتركز بها السكان بحيث تتفوق بها نسبة السكان على المساحة، وتأتي في المرتبة الأولى ولاية بسكرة التي يصل فيها الفرق بين النسبتين أكثر من 22%، تليها الوادي وغرداية وورقلة وبشار التي يقترب فيها نسبة السكان من نسبة المساحة في تعداد 1987، وبنفس الترتيب في التعدادين الآخرين مع اختلافات بسيطة في الفروق بين النسب.

- ولايات ينخفض بها التركز بحيث تتفوق بها نسبة المساحة على نسبة السكان في مقدمتها تمنراست التي يصل فيها الفرق إلى أكثر من 22%، تليها اليزي بأكثر من 13% وأدرار بما يقارب 10% وتندوف بعدها حسب تعداد 1987، والحال كذلك في التعدادين الآخرين مع تفاوت في النسب.

2-4. التوزيع السكاني في ولايات الاقليم الجنوبي حسب الوسط:

ويقصد بالنمو الحضري انتقال السكان من المناطق الريفية أو المجتمعات التي تقوم أساسا على النشاط الزراعي إلى المناطق الحضرية أو مجتمعات أكبر حجما يتمحور نشاطها حول التجارة، الصناعة والخدمات، بقصد الاقامة الدائمة، بمعنى زيادة سكان المدن من خلال تغيير الحياة في الريف من ريفية إلى حضرية أو من خلال الهجرة.

كما تعرفها الأمم المتحدة بأنها "العملية التي يميل الناس بمقتضاها إلى التمركز في تجمعات تزيد عن حجم معين". (بن أشنهوا، ص154).

جدول رقم 8: توزع السكان المدن في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال الفترتين التعداديتين (1987-1998/1998-2008)

الولاية	تعداد 1987		تعداد 1998		تعداد 2008	
	الحضر(%)	الريف (%)	الحضر (%)	الريف (%)	الحضر (%)	الريف (%)
أدرار	27.21	72.79	24.10	75.90	36.49	63.51
بسكرة	54.78	45.22	57.86	42.14	67.84	32.16
بشار	75.51	24.49	76.45	23.55	78.55	21.45
تمنراست	33.15	66.85	67.29	32.71	68.63	31.37
ورقلة	60.34	39.66	75.09	24.91	82.42	17.58
اليزي	39.25	60.75	36.94	63.06	55.29	44.71
تندوف	79.64	20.36	92.27	7.73	92.80	7.20
الوادي	48.61	51.39	62.58	37.42	68.76	31.24
غرداية	91.34	8.66	91.97	8.03	96.20	3.80
الجنوب	56.65	43.35	64.95	35.05	71.89	28.11
الجزائر	49.67	50.33	58.30	41.70	65.94	34.06

يتضح من الجدول (8) أن نسبة الحضر في التعدادات الثلاث في ولايات الجنوب اجمالا دائما ما كانت أعلى من نسبة الحضر على المستوى الوطني والتي كانت دائما أعلى من نسبة سكان الريف، ويرجع ذلك الى التركز السكاني بالمناطق الحضرية لتوفر فرص العمل والخدمات والمرافق العامة التي لا تتوفر في الأرياف، وبالرغم من ذلك فهناك تفاوت بين الولايات، فهناك ولايات تزيد فيها نسبة السكان في الوسط الريفي عن نسبتهم في الوسط الحضري وهي ولايات: أدرار، تمنراست واليزي، وبدرجة اقل ولاية الوادي في تعداد 1987.

أما في تعداد 1998 فقد تقلص عددها إلى ولايتين هما أدرار واليزي، فيما لم تتبق سوى ولاية أدرار في تعداد 2008 التي فاقت فيها نسبة سكان الريف سكان الحضر.

شكل رقم 8: توزع السكان المدن في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال تعداد 1987

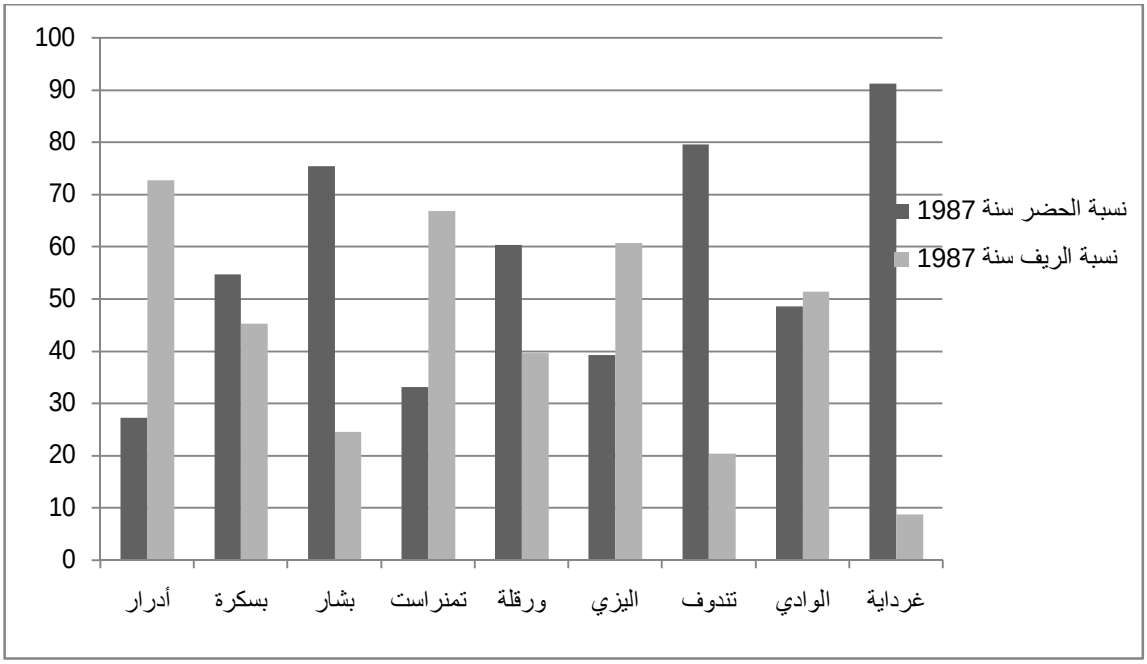

شكل رقم 9: توزع السكان المدن في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال تعداد 1998

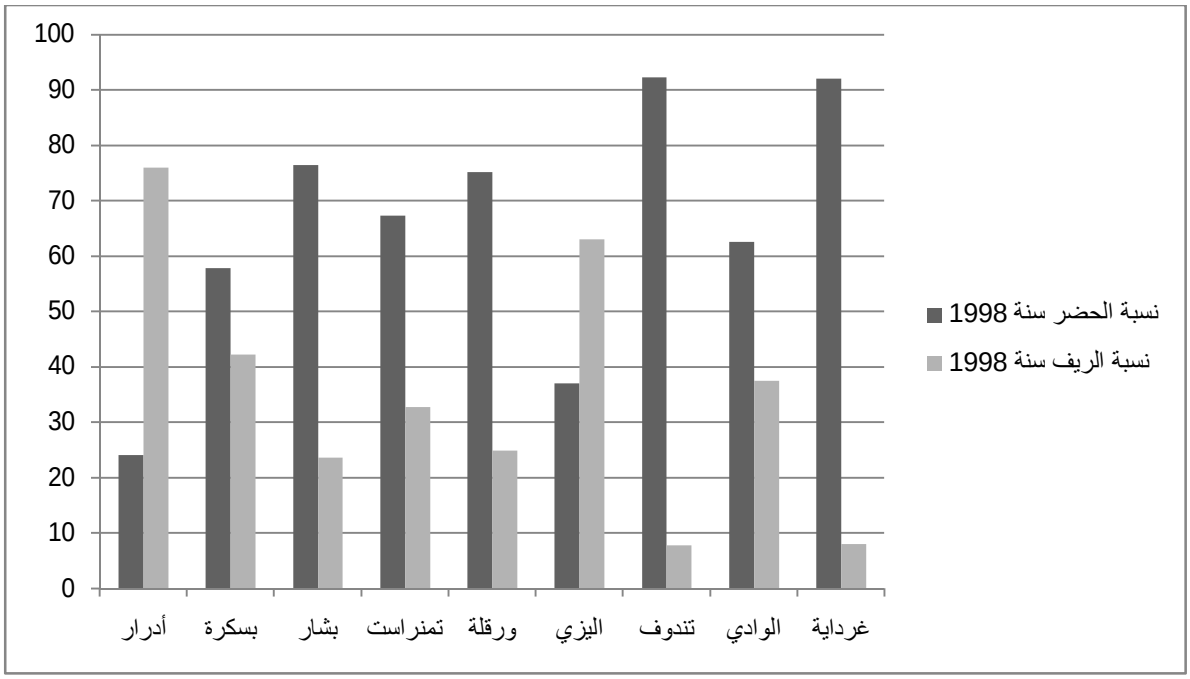

شكل رقم 10: توزع السكان المدن في الولايات الجنوبية حسب الوسط خلال تعداد 2008

إن توزيع سكان الاقليم بين حضر وريف دائما ما فاقت فيه نسب السكان الحضر عن نسبة سكان الريف وان اختلفت حسب ولايات الاقليم طوال الفترة 1987-2008، حيث بلغت نسبة سكان الحضر في الاقليم 56.43% سنة 1987 ارتفعت الى 63.91% سنة 1998 ثم الى 70.97% سنة 2008.

هذا وقد سجلت بعض ولايات الاقليم ارتفاع نسبة سكان الريف عن الحضر خلال نفس الفترة، حيث بلغت نسبة سكان الريف سنة 1987 في ولايات أدرار، تمنراست، اليزي، الوادي حوالي (72.79%، 66.85%، 60.75%، 51.39%) على الترتيب، وقد بلغت نسبة سكان الريف سنة 1998 بكل من أدرار واليزي حوالي 75.9%، 63.06% على التوالي، فيما بلغت نسبة سكان الريف بولاية ادرار سنة 2008 حوالي 63.51% وهي الولاية الوحيدة التي تفوقت نسبة سكان الريف سكان الحضر.

ان ارتفاع نسبة سكان الحضر في الاقليم عن سكان الريف يرجع بالأساس الى الهجرة الداخلية وخاصة المحلية منها، اضافة الى عملية النزوح الريفي التي شهدتها ولايات الاقليم في الفترة 1987-2008.

ثالثا: مصادر معطيات الهجرة في الجزائر:

3-1. مصادر بيانات الهجرة:

هناك ثلاثة مصادر لبيانات الهجرة هي: التعداد، سجل السكان والمسح بالعينة.

وتعد بيانات التعداد السكاني المصدر الرئيسي للهجرة الداخلية في معظم الدول حيث يعطي التعداد صورة للوضع السكاني للمجتمع في نقطة زمنية معينة، وفي ضوء تلك البيانات يتم تقدير حجم الهجرة الداخلية وتياراتها وخصائصها...الخ.

وفي هذه الدراسة للهجرة الداخلية في الاقليم الجنوبي بالجزائر سنحاول ابراز بيانات الهجرة الداخلية في التعدادات التي أجرتها الجزائر، وحيث أن التعداد يعد المصدر الأساسي لهذه البيانات سيتم التطرق الى تعاريف التعداد واساليبه وطرق استخدامه لابراز مدى أهميته كمصدر رئيسي للمعلومات عن الهجرة الداخلية في الجزائر.

3-1-1.التعداد:

تعداد السكان هو مجمل عملية جمع البيانات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التي تخص، في فترة معينة، جميع الأشخاص في البلد أو في جزء محدد منه تحديدا دقيقا، وتصنيف هذه البيانات وعرضها وتحليلها ونشرها أو توزيعها بشكل آخر. (الأمم المتحدة، 2008، ص7).

السمات الاساسية للتعداد:

العد الفردي: اجراء عد منفصل لكل فرد وكل وحدة سكنية وتسجيل خصائص أولئك الافراد وتلك المساكن كل على حدة.

الشمولية: ينبغي أن يغطي التعداد منطقة محددة بدقة، وينبغي أن يشمل تعداد السكان كل شخص حاضر و/أو مقيم يدخل في نطاق التعداد.

التزامن: ينبغي عد كل شخص وكل وحدة سكنية بالاستناد قدر الامكان الى نفس النقطة الزمنية المحددة تحديدا دقيقا، وينبغي أنه لا يشترط أن تتطابق الفترة الزمنية المرجعية لكل البيانات التي يتم جمعها، وإن كانت الفترة الزمنية المرجعية لمعظم البيانات هي يوم التعداد، ولكن قد توجد بعض الحالات التي تشير إلى فترة تسبق التعداد.

الدورية المحددة: ينبغي إجراء التعدادات على فترات زمنية منتظمة بما يتيح معلومات قابلة للمقارنة في تتابع ثابت.

وعموما فالبيانات التي يوفرها التعداد الخاصة بالهجرة هي:

- بيانات عن مكان الميلاد ومكان الحصر:

ويقصد به مكان الإقامة المعتاد للأم وقت ولادة الفرد بغض النظر عن مكان اقامة الفرد. ذلك لاحتمال إتمام عملية الولادة في مكان يخالف مكان الإقامة المعتاد لدى الأسرة، وتعد انجلترا أول بلد قام بتضمين استمارات تعدادات سكانها بيانات مكان الميلاد خلال اجراء تعداد 1841. (المعيوف، 2001، ص 29).

وبالرغم من سهولة التعامل مع سؤال مكان الميلاد إلا أنه لا يخلو من احتمال الخطأ في ذكره، كتعمد الفرد ذكر مكان ميلاد غير حقيقي وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية وحتى اقتصادية، أو عدم معرفة التغييرات المتعلقة بالتقسيمات الإدارية حيث أنها قد تختلف من تعداد لآخر.

وتوصي الأمم المتحدة بتعريف مكان الميلاد بـ: " هو التقسيم المدني الذي ولد فيه الشخص أو بالنسبة للذين ولدوا في بلدان اخرى، البلد الذي ولد به".

- بيانات عن فترة الاقامة.

- بيانات عن المكان الأخير السابق للاقامة
- بيانات عن مكان الاقامة في تاريخ محدد سابق للتعداد.

3-1-2. تعدادات السكان في الجزائر:

يمثل التعداد أهم مصادر البيانات الثابتة التي تعتمد عليها الدراسات السكانية، حيث يمثل الحصر الشامل لكل الأفراد في الدولة وجمع المعلومات المتعلقة ببعض خصائصهم الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية.

وتكمن أهمية التعداد في المعلومات الأساسية التي يوفرها لكل الجوانب التخطيطية والتنظيمية والادارية للدولة، حيث تستخدم المؤسسات الحكومية وغيرها نتائج التعداد أساسا لاتخاذ قرارات بشأن تصحيح ظروف معينة أو تحسينها أو التوسع في مشاريع معينة.

التطور التاريخي للتعداد السكاني في الجزائر بعد الاستقلال:

لقد قامت الجزائر ومنذ استقلالها بإجراء خمس تعدادات:

فغداة استقلالها أجرت أول تعداد سنة 1966 حيث كان من ضمن أهدافه توفير معلومات عن سكان كل البلديات من أجل تطبيق القوانين، ويعد هذا الهدف سياسيا وهذا أمر طبيعي كون البلد خرج لتوه من مرحلة استعمارية ويريد إرساء معالم للدولة، وكذا توفير معطيات حول الخصائص الديمغرافية، الاقتصادية والاجتماعية للسكان، إضافة إلى توفير معطيات حول السكن.

وجرى هذا التعداد على مرحلتين، الأولى في الشمال في الفترة من 4 الى 19 أفريل، والثانية بالنسبة لسكان الجنوب خلال شهري ديسمبر(1965) وجانفي (1966)، وقد بلغ سكان الجزائر في هذا التعداد 12096347 نسمة، منهم 6073207 ذكور و 6023140 إناث، وقد تضمن

بعض البيانات المتعلقة بالهجرة وهي: مكان الميلاد، وضعية الإقامة أثناء التعداد، مكان الإقامة بالنسبة للمقيمين الغائبين مؤقتا، للمهاجرين خارج الجزائر، والزوار.

وقد افتقر إلى البيانات المتعلقة بكل من مكان الإقامة أثناء التعداد السابق، وهذا طبيعي كون التعداد السابق جرى خلال الفترة الاستعمارية، ولكنه عوض بسؤال عن مكان الاقامة في 1962/7/1، وافتقاره أيضا للسؤال الذي يتضمن سنة الاستقرار بالبلدية الحالية.

وقد ربط التعداد العام للسكان بتعداد المساكن، حيث جمعت بيانات عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وعن خصائص المسكن. أما بالنسبة للبيانات المتعلقة بخصائص السكان فقد تم تصنيفهم حسب العمر على شكل فئات خمسية.

تعداد 1977: جرى في الفترة من 12 الى 27 فيفري 1977، ونتجت بيانات الهجرة الداخلية في هذا التعداد من الأسئلة التالية:

- مكان الولادة
- مكان الاقامة لحظة تعداد عام 1977 (مكان الاقامة الحالية).
- مكان الاقامة السابق لمكان الاقامة الحالية.
- مكان الاقامة لحظة تعداد عام 1966.
- سنة الاقامة في مكان الاقامة الحالية.

وكان الهدف من هذا التعداد؛ معرفة توزيع السكان جغرافيا على مستوى أصغر وحدة جغرافية، تسجيل كل التنقلات الداخلية للسكان خاصة من الريف الى المدينة، و كذا خصائص المسكن الذي تقطنه الأسر والخدمات المتوفرة فيه، وقد بلغ عدد سكان الجزائر خلال هذا التعداد 16063821 نسمة، منهم 7991779 ذكور، 8072042 إناث.

تعداد 1987: أجري في الفترة من 20 مارس إلى 4 أفريل 1987، تجدر الإشارة أن هذا التعداد جرى بعد التقسيم الإداري لسنة 1984 والذي بموجبه أصبح عدد الولايات 48 بعد أن كان في تعداد 1977، 31 ولاية بعد تقسيم الاداري لسنة 1974، في حين أن عدد الولايات بلغ 15 ولاية خلال تعداد 1966.

وقد كان الهدف من اجراء تعداد 1987 الحصول على معلومات احصائية من أجل تقييم نتائج البرامج والمخططات التنموية والتحضير لمخططات جديدة، وكذلك توفير معطيات ديمغرافية، اجتماعية بما فيها التوزيع الجغرافي، وقد بلغ عدد السكان فيه 22715633نسمة، منهم 11485086 ذكور و 11230490 اناث.

تعداد 1998: جرى في الفترة الممتدة من 24 جوان الى 9 جويلية 1998، في ظل ظروف أمنية صعبة وتغيرات اجتماعية واقتصادية، وكان يهدف الى معرفة الظروف الاجتماعية للسكان وتأثير سياسات التنمية، التوزيع الجغرافي للسكان.

تعداد 2008: جرى في الفترة من 16 الى 30 افريل 2008، وكان الهدف منه معرفة البنية السكانية، الهجرة الداخلية والدولية، وأيضا تقييم السياسات التنموية في كافة القطاعات وعلى المستويين الوطني والمحلي.

التعاريف الأساسية المستخدمة في التعدادات بالجزائر:

حسب توصيات الأمم المتحدة المتعلقة بالهجرة والمندرجة في اطار الخصائص الجغرافية وخصائص الهجرة الداخلية، والتي تنص على الأسئلة الواجب توفرها في التعداد وهي:

- مكان الاقامة المعتاد.
- مكان التواجد أثناء التعداد
- مكان الميلاد

- فترة الاقامة

- مكان الاقامة الأخيرة

- مكان الاقامة عند تاريخ سبق التعداد.

فهذه الأسئلة، ونظرا لكلفة التعداد وكذا التقليل من صعوبة الاستمارة، لا يمكن أن تطرح كلها ولم تطرح في التعدادات الجزائرية مجتمعة، مما أدى إلى ظهور اختلافات في الكم ونوع الأسئلة المطروحة ومن ثم صعوبة مقارنة الهجرة الداخلية زمانيا ومكانيا بفعل التقسيمات الادارية التي عرفتها الجزائر الى غاية 1984 مما يتيح المجال لإجراء دراسات حول الهجرة الداخلية بالجزائر معتمدين بالأساس على مصفوفات الهجرة، تظهر خلال المقارنة بين الأسئلة التي طرحت خلال التعدادات الخمس كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 9: الأسئلة المطروحة خلال التعدادات التي جرت بالجزائر المستقلة

الأسئلة	1966	1977	1987	1998	2008
مكان الميلاد	+	+	+	+	+
وضعية الاقامة أثناء التعداد	+	+	+	+	+
مكان الاقامة بالنسبة للمقيمين الغائبين مؤقتا، للمهاجرين خارج الجزائر، والزوار	+	+	-	-	-
مكان الاقامة أثناء التعداد السابق	-	+	+	+	+
سنة الاستقرار بالبلدية الحالية	-	+	-	-	+
مكان الاقامة السابق	+	+	-	-	+

تقييم التعداد في الجزائر:

لقد واجهت التعدادات التي حدثت في الجزائر بعد استقلالها، بعض المشاكل والصعوبات، حيث كان لها أثر واضح في نتائجها، وعلى صحة البعض منها وهذا بسبب حدوثها في ظل

أحداث عاشتها الجزائر منذ الاستقلال واعتمادها منهجيات وأهداف مختلفة، اضافة للتطور المستمر للمصطلحات والتعاريف المستعملة فيها، إلا أن هذه التعدادات تحسنت كثيرا وهو ما يؤكده المؤشر التركيبي للأمم المتحدة المبين في الجدول الآتي.

جدول رقم 10 : اختبار التعدادات باستعمال مؤشر الأمم المتحدة

التعداد	1966	1977	1987	1998	2008
المؤشر التركيبي للأمم المتحدة	35.2	23.34	16.33	16.54	*14.54

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات، 1999، ص ص 5-7، 15. *رسالة دكتوراه: شنافي، 2014

من خلال هذا المؤشر يتضح أن نوعية البيانات في تعداد 1966 ضعيفة وغير دقيقة وهذا مرده بالأساس الى نقص الخبرة في هذا المجال كون الدولة فتية بعد ولم يمض على استقلالها سوى 4 سنوات، إضافة إلى قلة الامكانيات المادية والبشرية، فالهدف من إجرائه إضافة الى معرفة عدد السكان من اجل تطبيق القوانين، هو ما أعلنه وزير الاقتصاد "....تنقلات السكان الذين معظمهم لم يعودوا إلى منازلهم، تناقص الترحال بسبب تدمير المراعي، انه يعد من الضروري معرفة الحصيلة الديمغرافية للبلد،...." (اوطالب نعيمة، 2005، ص 51).

اما بالنسبة للهجرة الداخلية، فلم تحظ بالاهتمام في تعداد 1966 مقارنة بتعداد 1977 الذي كان يهدف الى معرفة التوزيع الجغرافي ومحاولة الوقوف على ظاهرة النزوح الريفي وكافة التنقلات الداخلية للسكان، في حين كان للبرامج التنموية والمخططات التي اعتمدت قدر كبير من الاهتمام في تعداد 1987 لتقييم هذه المشاريع التنموية والتحضير لمخططات أخرى.

أما بالنسبة لتعداد 1998 والذي جرى في ظل تحولات وتغيرات شهدتها الجزائر على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، حيث خلال هذه الفترة شهدت الجزائر الانفتاح على اقتصاد السوق، مما جعل التعداد أداة هامة لإجراء التنبؤات والتحليلات في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

كغيرها من البلدان التي لا تمتلك سجلا للسكان يقوم برصد تحركات السكان داخل حدودها، تعتمد الجزائر في دراسات الهجرة وخصائص المهاجرين على بيانات التعدادات المتعاقبة، إضافة إلى بعض المصادر التي قد تستعمل لهذا الغرض كسجلات الضمان الاجتماعي، القوائم الانتخابية وغيرها.. وبالرغم من نوعية البيانات التي قد توفرها هذه الوثائق الإدارية إلا انه لم يتم استغلالها لغرض دراسة الهجرة الداخلية بالجزائر.

يمثل التعداد أحد أركان جمع البيانات المتعلقة بالهجرة خصوصا في البلدان النامية، حيث يمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاحصائي للبلد، الذي قد يشمل عمليات المسح، والسجلات والملفات الادارية. ويقدم التعداد على فترات دورية بيانات خط الأساس لعدد السكان على المستوى الوطني والمستويات المحلية، وبالنسبة للمناطق الجغرافية الصغيرة أو المجموعات الفرعية من السكان.

قد يكون التعداد هو المصدر الوحيد للمعلومات عن خصائص اجتماعية وديمغرافية واقتصادية معينة، كما هو الحال بالنسبة لبيانات الهجرة الداخلية في الجزائر حيث شهدت التعدادات التي أنجزت في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا اهتماما بالبيانات المتعلقة بالهجرة غير أنها تفاوتت درجة الأهمية فيها حسب الأهداف من التعداد.

3-2.التحقيقات الميدانية:

إن المسوح الدورية أصبحت مصدر مهم للمعطيات الديمغرافية في عدة دول حيث تستخدم هذه المسوح لجمع معلومات مباشرة عن الهجرة الداخلية.

وفي حالة عدم توفر نظام تسجيل مستمر للسكان، فان التحقيقات بالعينة تكون ضرورية للحصول على معلومات جارية خلال فترات التعداد وتقديم مؤشرات احصائية قياسية لظاهرة الهجرة وبصورة عامة فإن اهتمامات كبيرة قد أعطيت لمثل هذه المسوحات وذلك للحصول على معلومات عن الهجرة الداخلية. ويتم ذلك عن طريق اجراء المسح المتكون من زيارة ميدانية

واحدة أو مسح يعتمد على عدة زيارات ميدانية خلال فترة زمنية محددة حيث يتم عن طريق هذه الزيارات متابعة الأفراد والأسر المشمولة بالمسح.

فإذا كان التعداد يتطلب الشمول أي جمع البيانات عن كل فرد من السكان، فإن ذلك قد يكون مكلفا ومجهدا ويتطلب وقتا طويلا سواءا في الاعداد أو النشر كما أن ذلك قد يؤدي الى اشتراك بعض الذين لاتتوفر لديهم خبرة مناسبة في عمليات الحصر والتعداد، ولذلك يرى البعض ضرورة وجود عمليات مسح تشمل نسبة من السكان تتراوح بين 10% الى 25% على أن تكون هذه النسبة أو العينة ممثلة تمثيلا حقيقيا للسكان جميعا وأن تكون الفرصة أمام كل فرد للظهور في العينة.(أحمد علي اسماعيل، 1997، ص27).

ولقد مزجت بعض الدول بين اجراء التعداد وأسلوب العينة بقصد الحصول على بيانات إضافية من الصعب الحصول عليها من التعداد خشية عدم دقتها مما يستلزم اختيار عينة من السكان وتوجيه مجموعة من الأسئلة الاضافية إلى أفرادها، حيث تصمم العينة للحصول على بيانات تطبق على المجتمع ككل.

يلجأ الباحث الى جمع بيانات عن منطقة دراسته في حالة لم توفر له المصادر الوثائقية المكتبية البيانات المطلوبة، وخطوات العمل لجمع البيانات الميدانية لا تختلف كثيرا عن بعضها البعض سواءا أكان جمع هذه البيانات بطريقة العد الشامل أو بالعينة، ويكمن الاختلاف في أن نطاق العد يكون أوسع بكثير في مجال المسح الشامل بينما يكون محدودا في العينة.

وتتعدد أغراض وأساليب المسوح الديمغرافية الى حد كبير، إلا أن الهدف الأساسي من هذه المسوح يكون -دائما- وصفا دقيقا قدر الامكان لبعض الجوانب الديمغرافية لمجتمع ما، وهكذا يمكن أن يتضمن الخصوبة والوفيات والهجرة الى جانب الظروف التي تحدث فيها هذه الوقائع،

ومن الأهداف الأخرى الثانوية والمهمة لمعظم المسوح الديمغرافية تفسير بعض جوانب هذه الوقائع الديمغرافية بالبحث في الارتباطات القائمة بين المتغيرات التي يقيسها المسح. (Pressat، ترجمة: عبد الجواد، 2008، ص 323).

وقد يكون في ذهن الباحث فرضا يتعلق بالطريقة التي تتأثر بها المعالم الديمغرافية بمتغير أو أكثر، حيث أن المسح قد يصمم لدراسة صدق سلسلة شاملة من التصورات النظرية.

ويعد تصميم اطار البحث وتحديد خطته العامة أمرا أساسيا في مجال البحث العلمي، فالباحث يبدأ بتحديد الهدف من دراسته والأفكار التي سيتناولها، والبيانات اللازمة لذلك.

وتتنوع المسوح الديمغرافية في تصميمها الى جانب تنوعها في أهدافها، وبالنسبة للهجرة الداخلية فان أهدافها تتوافق مع المفاهيم المتعلقة بها، تنتج عن المسوح المتعلقة بالهجرة الداخلية بيانات تسمح باظهار تأثير الهجرة الداخلية على السلوك السكاني، وكذا تفسير الارتباطات بينها وبين الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين أساسيين من المسوح هما:

3-2-1.التحقيق الاسترجاعي أحادي الزيارة:

هو مسح يتم فيه سؤال المبحوثين عن الوقائع والخبرات أو الآراء بالاشارة الى أي فترة مرجعية قبل تاريخ المقابلة، ويتيح استخدام عينات كبيرة، كما أنه يوائم البلدان التي لا تتوفر بها عناوين دقيقة للمبحوثين، كما أنه يناسب البلدان التي تزداد فيها حركة السكان، ويعد تاريخ الحياة هو أساس كثير من المسوح الديمغرافية الاسترجاعية، حيث تطرح أسئلة استرجاعية لأهم محطات هجرة الشخص في الماضي، تسهم في معرفة السيرة الحياتية للهجرة الداخلية.

3-2-2.التحقيق الاسترجاعي متعدد الزيارات:

وهي تحقيقات يتم فيها اعادة مقابلة نفس المبحوثين عدة مرات، أو مبحوثين لهم خصائص مشابهة، وتستخدم مناطق جغرافية ثابتة بوصفها وحدات معاينة، وتتم مقابلة جميع السكان في كل زيارة سواءا كان البعض منهم مقيما في وحدة المعاينة أثناء الزيارة السابقة أم لا، وغالبا تكون الفترة سنتين، وتجدر الاشارة الى أن استخدام هذا النوع من التحقيقات، بمفره، عند دراستنا للهجرة بسبب اللبس الذي يخلفه عدم امكانية التمييز بين الهجرة والتنقلات المؤقتة التي تحدث في فترة الملاحظة.

3-2-3. المسوح الميدانية حول الهجرة بالجزائر:

يبقى البحث الذي أجرته الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية AARDS (CENEAP) سنة 1975 الوحيد الذي كان يستهدف الهجرة الداخلية بالمقام الأول، إذ أن أغلب التحقيقات الميدانية التي أجريت لم تكن تستهدف الوقوف على حقيقة الظاهرة في الجزائر، حيث طرحت بعض الأسئلة التي تخص الظاهرة في كل من التحقيق الوطني حول السكان سنة 1970، والتحقيق الوطني حول الخصوبة سنة 1986.

التحقيق الوطني حول السكان: لم يكن الهدف من التحقيق دراسة الهجرة إلا أنه خصص لها جزء مهم للدراسة والتحليل، وقد أجري سنة 1970 بطريقة تعاقب الزيارات، وقد شمل 52000 أسرة مقيمة في شمال البلاد على فترتين:

1. فترة استرجاعية: واستمرت من 1 أفريل 1966 الى غاية 21 ديسمبر 1968، تبين فيها أن أكثر من 90% من القادمين الى شمال الجزائر والبالغ عددهم أكثر من 618 ألف قدموا من مدن الشمال، بينما بلغ عدد القادمين من الخارج أكثر من 7%، في حين لم تتعد نسبة القادمين من مدن اقليم الجنوب 1% وهذا يعكس أن الهجرة من الاقليم الجنوبي الى شمال البلاد تكاد تكون معدومة.

2. فترة المتابعة: تبين خلالها أن حوالي 81% من اجمالي المغادرين لمدن الشمال البالغ عددهم حوالي 1058455 مهاجر قد توجهوا لمدن أخرى تقع دائما ضمن نفس النطاق أي شمال الجزائر في حين توجه حوالي 7% منهم نحو الخارج بينما لم يتوجه نحو مدن الصحراء سوى 2.1% من مجموع المغادرين لمدنهم في الشمال. وكانت تيارات الهجرة السائدة بين الاقليم الشمالي الشرقي والأوسط مقارنة بين تيارات الهجرة بين الاقليمين الأوسط والغربي وكذا بين الاقليم الشرقي والغربي.

التحقيق الميداني حول الهجرة: جرى سنة 1975 من طرف الجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية (AARDS)، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط (CENEAP) حاليا، حيث كان يهدف الى معرفة تاريخ نشأة وتطور الهجرة الداخلية بالجزائر، وكذا نتائجها المتعلقة بالاندماج للمهاجرين في مناطق الوصول، وقد نتج عن هذا التحقيق الوقوف على أهدافه حيث تبين أن جذور الهجرة الداخلية ترجع الى بدايات القرن التاسع عشر والتهجير القسري لغرض الاستيلاء على الأراضي الخصبة، حيث غلب على الهجرة طابع النزوح الريفي للشباب خاصة بعد الاستقلال الى غاية منتصف السبعينات وبداية ظهور الهجرة بين المدن (الهجرة الحضرية - الحضرية).

ومما سبق يتضح جليا من مختلف التحقيقات الميدانية التي أجريت بالجزائر منذ الاستقلال أن البيانات حول الهجرة الداخلية التي تمخضت عنها قليلة، ولا تعطي الصورة الحقيقية عن سيرورة وصيرورة الهجرة الداخلية في الجزائر كونها لم تتطرق إلى الهجرة الداخلية بوصفها هدفا للدراسة، وبالتالي لم تشمل كل الجوانب المتعلقة بها، إضافة إلى قدم المعطيات حيث ترجع أحدثها إلى مطلع الثمانينات وكذا فقدانها للشمولية كون العينات التي أجريت عليها هذه التحقيقات اختيرت من ولايات الشمال فقط. لهذه الأسباب وغيرها يبقى التعداد هو المصدر المناسب لدراسة الهجرة في الجزائر.

3-3. سجلات السكان:

وتشمل كل السجلات التي تنظم وتسجل تحرك السكان وتراقب تطورهم بالزيادة والنقصان، ان استعمال هذه السجلات تعطي البلد بأكمله وتستعمل بصورة روتينية، ولذلك تعد مصدرا مهما للبيانات عن الهجرة.

وتتضمن سجلات السكان سجلات للهجرة، حيث تعد بيانات الهجرة أقل قيمة من بيانات الاحصاءات الحيوية وذلك لعدة أسباب منها أن تعريف المهاجر يختلف من مكان لآخر أحيانا، كذلك قد يكون التصنيف القائم على مدة الهجرة والمسافة التي يقطعها المهاجر غير واضح، كما تزداد صعوبة الحصول على بيانات الهجرة إذا كانت داخلية بين مناطق الدولة الواحدة مما يستلزم دراستها اعتمادا على بيانات التعداد حيث يقارن تعدادان متتابعان ثم يعرف نصيب الزيادة الطبيعية في حجم السكان والباقي يمثل الهجرة سواءا كانت سالبة أو موجبة. وهي الطريقة التي اعتمدت خلال هذه الدراسة، حيث لا تتوفر في معظم الدول سجلات السكان فضلا عن توفر سجلات خاصة بالهجرة الداخلية.

وتتوفر بيانات الهجرة الدولية لدى كثير من الدول حيث تقوم بذلك الجمارك، الجوازات والجنسية في الموانئ والمطارات أماكن العبور، ويمكن من خلالها تتبع تدفق المهاجرين من والى الدولة سنويا بما في ذلك التقلبات التي تحدث استجابة للظروف الاقتصادية أو السياسية، وتتوفر هذه البيانات في سجلات العبور التي تكشف عن الحركة وحجمها في كلا الاتجاهين.

رابعا: دوافع وأسباب الهجرة

تشغل الهجرة اهتمام الباحثين من اجل محاولة إماطة اللثام عن طبيعتها وأسبابها وما ستتبعه من نتائج في كافة الميادين، وارتكزت معظم الأبحاث حول البحث عن الأسباب التي تجعل الناس يقررون الهجرة من مكان لآخر، وكذا تحديدهم للمكان الذي يقررون الهجرة إليه، لأنه ليس من السهل أن يقبل الانسان على الهجرة إلا إذا كانت هناك دوافع ملحة لذلك تتلخص في شعور الفرد بعجزه عن تلبية متطلبات حياته، هذا الشعور قد يدفع الانسان إلى الهجرة رغم أنه في كثير من الأحيان لا يعلم ما تخبئه له الظروف في المنطقة المهاجر إليها.

تختلف أسباب الهجرة السكانية اختلافا واضحا وإن كانت معظم الدوافع تتشابه في أغلب الأحيان، سواءا في الهجرات ذات المسافة الطويلة أو القصيرة وسواءا كانت تياراتها تشمل عدة مئات أو عدة ملايين من المهاجرين والتي تنتهي في كل الحالات بتغيير الموطن الأصلي للاقامة في موطن الوصول، بل قد تؤدي إلى تغيير نمط الحياة ذاته.

وبصفة عامة تلعب العوامل الاقتصادية، الديمغرافية، الجغرافية، والاجتماعية والنفسية والتاريخية الدور الرئيسي في الهجرة، ولا تمثل عوامل الدفع (الطرد) في مجموعها أو بمفردها الأسباب الكلية للهجرة، لكن لعوامل الجذب الكامنة في مناطق الوصول نصيبها أيضا.

وتكمن أسباب الهجرة في مجموعتين تتضمن كل منهما عدد من العوامل هما:

4-1. أسباب الطرد وعوامل الجذب:

حيث يعد العامل الاقتصادي الدافع المشترك، حيث يدفع الكثير من المهاجرين الى الاتجاه نحو مناطق الجذب والتي توفر عوامل اقتصادية يؤمل من خلالها تحسين المستوى المعيشي، ويمكن حصرها في عدم رضا الشخص عن الوضع الاقتصادي ومن ثم محاولة ايجاد ظروف أفضل.

كثيرة هي أسباب الطرد وعوامل الجذب، فقد حدد "بوج" Bouge 25 عاملا مؤثرا في الهجرة منها: فرص العمل المتوفرة، المهارات الفردية، الأجور المنخفضة في المكان الأصلي وكذا فإن اختيار مكان الهجرة يتأثر بتكاليف الهجرة ووجود أقارب أو معارف في المهجر والبيئة الطبيعية والتركيب السكاني وإمكانيات العمل....الخ.

ومن العوامل الاقتصادية الأخرى؛ الاستثمارات الرئيسية لرأس المال والتغير التكنولوجي والتنظيم الاقتصادي السائد وكذا الإمكانات المتاحة والنظم المؤثرة فيها ومستوى المعيشة، ويأتي بعد هذا كله سياسة الدولة في مجال الهجرة.

بالإضافة إلى تلك العوامل السالفة الذكر هناك عوامل كالضغط السكاني ومعدلات النمو، والحروب والاختلاف الفكري والسياسي، وكذا العوامل الجغرافية.

أما ايفرت لي everett Lee فقد حدد العوامل المؤثرة في حدوث الهجرة في 4 فئات هي: (ابو عيانة، جغرافية السكان، ص270)

- عوامل تتعلق بمنطقة الأصل
- عوامل تتعلق بمنطقة الوصول
- العوامل المتداخلة بين المنطقتين.
- العوامل الشخصية.

4-2. العوامل الجغرافية:

على من الرغم أن الصحراء تعد فضاءا صعبا للعيش بسبب الحرارة والجفاف، ففي المتوسط درجات الحرارة السنوية تتراوح بين25 و45 في الواحات ومناطق كل من قورارة، تيديكلت وتوات، حيث ان فصل البرودة يغطي تقريبا 5 شهور في الاغواط، 4 أشهر في بسكرة

وبشار، ومن شهر ديسمبر الى فيفري في معظم المناطق، كما لا يدوم سوى شهرين في كل من ادرار عين صالح واليزي، على العكس من مدن الشمال وهذا راجع الى عدة عوامل منها الارتفاع عن سطح البحر حيث لا يتعدى متوسط ارتفاع الولايات الجنوبية 300 متر؛ مع الاستثناء الملحوظ في تمنراست والتي بها قمم مرتفعة، إلا أنها تعتبر عصب التنمية بسبب الامكانات المائية التي تحتويها الصحراء، حيث أن سكان الصحراء طوروا أنظمة مائية تمكنهم من الاستفادة من المياه رغم ندرتها، ولكل منطقة خصوصيتها مما ادى تطوير أنظمة تمكنهم من استغلال هذه المياه، ففي الهقار تنشأ الواحات أسفل الجبال، الواحات على الاودية في مناطق الأطلس الصحراوي الشرقي و الساورة، في واد سوف وجانت واحات تعتمد على الطبقات الجوفية nappes phréatique، واعتماد نظام الفقارة في كل من توات، قورارة وتيديكلت؛ والآبار الارتوازية في كل من الزيبان، وورقلة.

وقد قدرت الاحتياطيات المائية الأرضية بحوالي 5 مليار متر مكعب حسب وزارة التهيئة الاقليمية والبيئة سنة 2004.

4-3.العوامل الاقتصادية:

وتأتي في مقدمة العوامل التي تدفع بالسكان لاتخاذ قرار الهجرة إذ كثيرا ما ينظر الى العوامل الاقتصادية على أنها المفسر الأساسي لظاهرة الهجرة، ورغم أن البعد الاقتصادي يستوجب النظر إلى العوامل الاقتصادية الطاردة في مجتمع الإرسال، والعوامل الاقتصادية الجاذبة في مجتمع الاستقبال أيضا إلا أن معظم التفسيرات الاقتصادية للهجرة تركز على العوامل الاقتصادية في مجتمع الإرسال فقط. وتتمثل العوامل الاقتصادية المسببة للهجرة في مايلي:

4-3-1. فرص العمل والبطالة:

كان للسياسة الاقتصادية المنتهجة الخاصة بتنمية المدن دون الريف، والمناطق الشمالية دون الجنوبية اقتصاديا واجتماعيا أثرها في الإخلال بالتوازن السكاني بين مناطق الجمهورية على الرغم من توفر فرص العمل في المناطق الجنوبية وكثرة البطالة في المناطق الشمالية، وبالرغم من تزايد الهجرة نحو المناطق الجنوبية إلا أنها ظلت في معظمها هجرة للعمل ومن ثم العودة لمناطق الأصل سواءا بصفة دورية أو بانتفاء الوظيفة.

ومما دفع سكان المناطق الشمالية الى الهجرة نحو الجنوب الرغبة في تحسين مستوى المعيشة، بالرغم من طول المسافة وصعوبة الانتقال إلا أن الدافع للهجرة إلى مناطق الجنوب باعتبارها مناطق الجذب للبحث عن العمل أو الحصول على وظائف أفضل وأجور مرتفعة في الجنوب يفوق كل الدوافع الأخرى.

4-3-2- مستوى الأجور:

يمكن تشبيه هذا الدافع بما حدث في اوربا حين تحولت ومع ظهور الثورة الصناعية من مجتمعات ريفية الى مجتمعات صناعية مع الاختلافات الكامنة في كيفية التحول أو الآثار المترتبة عليه، فلقد وصف Geertz هذا النظام بأنه اقتصاد سوق أكثر منه تصنيع، بالاضافة إلى أن عدم التوافق بين معدل التحضر وبين الوظائف الحضرية مدفوعة الأجر في تلك النظم الاقتصادية ذات الدخل المنخفض جعلت Todaro يوحي بوجود علاقة محددة متزامنة فيما بين الهجرة من الريف إلى الحضر، وبين البطالة في المدن.(المنهاوي، 1994، ص 124).

غير أن دافع الهجرة من مدن الشمال الى الجنوب لا يختلف كثيرا عن هذا الاتجاه، بمعنى أن المجتمع الذي ينخفض فيه مستوى الدخل (المناطق الشمالية) هو الذي تزيد نسبة الهجرة منه، والمجتمع المستقبل للهجرة (المناطق الجنوبية) هو الذي يزيد فيه مستوى الدخل.

ويبرز التفاوت في الأجور كأحد أهم الأسباب في هجرة الجزائريين من المدن الشمالية الى المدن الجنوبية، حيث على سبيل المثال:

منحة الجنوب أوما يسمى **منحة الامتياز** (التعويض النوعي للمنصب) وهي منحة يستفيد منها الموظفين العاملين بولايات الجنوب والمناطق الريفية بالسهوب والهضاب العليا، وقد صدرت مراسيم تنفيذية تحدد هذه الامتيازات والتصنيفات الخاصة بكل ولاية والتي جاءت كما يلي:

المرسوم التنفيذي رقم 95-28 المؤرخ في 12 جانفي 1995 الخاص بالمؤسسات التي تقع في الجنوب الكبير وهي: تمنراست، اليزي، تندوف وأدرار.

المرسوم التنفيذي رقم 95-300 المؤرخ في 4 أكتوبر 1995 الخاص في المؤسسات التي تقع في ولايات الجنوب الأخرى وهي: بشار، ورقلة، الوادي، غرداية، البيض، النعامة، الأغواط.

وتختلف منحة الامتياز حسب المنطقة ونسبة الاستفادة ونوع المستفيد. ففي الجنوب الكبير تبدأ الاستفادة من رتبة مساعد اداري وتختلف حسب الوسط البلدي وتحتسب على أساس الأجر الأساسي كما يلي: (ج.ر رقم 4 في 29 يناير 1995، ص 5)

1- يستفيد الموظفون الذين يثبتون مستوى تأهيل أعلى من رتبة مساعد اداري وأدنى من رتبة متصرف إداري بنسبة 35% للموظفين في بلدية مقر الولاية و45% في بلديات الولاية الأخرى.

2- يستفيد الموظفون الذين يثبتون مستوى تأهيل يعادل أو يفوق من رتبة متصرف اداري بنسبة 80% للموظفين في بلدية مقر الولاية و90% في بلديات الولاية الأخرى.

3- يستفيد الموظفون الذين يثبتون مستوى تأهيل يعادل أستاذ مساعد في الصحة العمومية أو التعليم العالي بنسبة 150%.

كما يستفيد من منحة التنصيب الأول، وتعويض 50% من فاتورة استهلاك الكهرباء والغاز واحتساب أقدمية قدرها 6 أشهر عن كل سنة خدمة فعلية.

أما بالنسبة للمنطقة الثانية والتي من بينها ولايات بشار، ورقلة، الوادي وغرداية؛ فيستفيد الموظفون الذين يثبتون مستوى تأهيل يعادل أو يفوق رتبة متصرف إداري من تعويض بنسبة 20% أو 30% أو 40% أو 50% حسب البلديات التي يعملون بها. (ج.ر. رقم 58 بتاريخ 08 أكتوبر 1995، ص 8)

فيما يستفيد الموظفون الذين يثبتون مستوى تأهيل يعادل أستاذ مساعد في الصحة أو التعليم العالي من تعويض بنسبة 100% أو 120% حسب البلدية العاملين بها. كما يستفيد الموظفون ضمن المنطقة الثانية من احتساب أقدمية قدرها 3 أشهر عن كل سنة خدمة فعلية.

وقد جاءت ولاية بسكرة في التصنيف المنطقة الثالثة التي يستفيد مستخدموا التربية الذين لهم رتب أستاذ تعليم ثانوي، أستاذ مهندس، مدير مدرسة أساسية ومقتصد من تعويض بنسبة 10% أو 15% أو 20% حسب البلديات التي يعملون بها. فيما يستفيد المستخدمون الطبيون المختصون في الصحة العمومية ومستخدموا التعليم العالي من رتبة تعادل أو تفوق أستاذ مساعد من تعويض بنسبة 80% من الأجر الأساسي.

4-3-3- تحسين المستوى المعيشي:

اتسمت الهجرة الداخلية نحو المناطق الجنوبية بحركة مستمرة للبحث عن عمل وتحسين المستوى المعيشي للمهاجر، حيث تتم في اتجاهين: الهجرة بحكم الوظيفة الادارية أو العسكرية حيث تهدف الى تحسين المستوى المعيشي في مناطق الأصل والوصول، أي أن عائد الهجرة موزع بين المنطقتين، والاتجاه الثاني يستهدف تحسين المستوى في منطقة الأصل من خلال تعظيم المنفعة الاقتصادية بجعل الهجرة نحو المناطق الجنوبية هجرة للعمل بصورة دورية أو على فترات مرتبطة بفرص العمل المتوفرة والمحددة زمانيا.

ومن بين أهم المؤشرات الدالة على المستوى المعيشي **درجة التزاحم السكاني** أو ما يعرف بنسبة الاشغال السكني (**T.O.L**) والتي بلغت في تعداد 2008 حوالي 6.4 ساكن/السكن على المستوى الوطني فنجد أن أغلب المناطق الشمالية الموفدة للهجرة نحو المناطق الجنوبية يفوق T.O.L بها المعدل الوطني مما قد يرجحه أن يكون أحد الأسباب المفضية لهجرة سكان الولايات الشمالية نحو المدن الجنوبية، وعلى النقيض من ذلك نجد أن ولايات الجنوب الكبير (أدرار، تمنراست، اليزي وتندوف) أقل ولايات الوطن من حيث التزاحم السكاني ويرجع ذلك في جزء منه الى العادات السائدة هناك حيث أن الشباب لا يقبل على الزواج في الغالب إلا بعد تأسيسه لسكنه الخاص ولا يتم السكن مع الأسرة إلا في ما ندر، وعلى الرغم من الهجرة نحو هذه الولايات إلا أن نسبة الإشغال السكني بها ظلت في المتوسط 5.6 ساكن في المسكن في هذه الولايات.

4-4-عامل المسافة ونموذج التجاذب:

تعتبر المسافة بين المناطق الشمالية والجنوبية من أبرز العوائق وأكثرها أثرا في تحديد حركة الهجرة وحجمها، كما يتأثر اختيار مكان الهجرة بتكاليف الانتقال والإقامة، ومن ثم فإن توفر شبكة وسائل النقل بأنواعها المختلفة يساعد على حركة الهجرة.

وقد ارتبطت تيارات الهجرة واتجاهاتها بمسارات شبكة طرق النقل من والى مناطق العمل، لذا فإن قصر أو طول المسافة بين هذه الموقع يكون في غاية الأهمية، لأن هذه القوى البشرية دائمة البحث عن فرص العمل، وبالتالي فإن المسافة إلى مواقع العمل خاصة في مجال الوظيفة الادارية أو الصناعات الطاقوية تكون دائما في الحسبان، وقد تكون عامل التحديد الوحيد عند اتخاذ قرار الهجرة في أكثر من مكان مع وجود شبكة الطرق. (المنهاوي، 1994، ص127).

أما بالنسبة **لنموذج التجاذب** ومدى تطبيقه على الهجرة الداخلية في الجزائر لولايات الاقليم الصحراوي فتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج المستمد من جاذبية نيوتن والمعروف أيضا **بالنموذج المقيد بمنطقة الجذب** حيث يتم من خلاله تحليل أنماط الهجرة الداخلية وتكمن وظيفته في تقدير أعداد المهاجرين القادمين إلى منطقة معينة من بقية مناطق الدولة على أساس أحجامها السكانية، ومسافتها عن تلك المنطقة، ومن ثم مقارنة العدد المقدر بالعدد الحقيقي ومحاولة تفسير الاختلافات بين القيمتين ويمكن صياغة النموذج رياضيا كما يلي:

$$M_{ij} = k*[p_i*p_j*(d_{ij})^a]$$

حيث:

M_{ij} عدد المهاجرين الوافدين المقدر إلى كل مدينة في المناطق المختلفة، الذي سيتم تقديره من النموذج.

k, a ثابتين يمكن ايجادهما من خلال معادلة الارتباط الخطي البسيط.

p_i و p_j عدد سكان المنطقتين i و j.

d_{ij} المسافة الفاصلة بين المنطقتين i و j.

ولأجل تطبيقه يستوجب طرح بعض الفرضيات من بينها:

- يتناسب تيار الهجرة بين منطقتين على حجم السكان بصورة موجبة، بينما يتناسب عكسيا مع المسافة الفاصلة بين المنطقتين.

- تيارات الهجرة بين المنطقتين تتكون أساسا من سكانهما.

وتطبيق النموذج في حالة الهجرة الداخلية في الولايات الجنوبية لا يمكن الاعتماد عليه في تفسير نمط الهجرة بسبب تباين الكثافة السكانية بين الولايات الشمالية والجنوبية وشساعة

المساحة للولايات الجنوبية؛ مما يجعل حدودها طويلة وهو ما يخالف الفرضية المطروحة في شقها المتعلق بحجم السكان في مناطق الأصل والوصول.

وبالرغم من ذلك نورد في ما يلي التأثير الذي تمثله المسافة في حجم الهجرة الوافدة الى كل من ولايتي أدرار وتمنراست على سبيل المثال لمعرفة هل تمثل المسافة عائقا أمام الهجرة نحو الولايات الجنوبية خصوصا بعد تطور وسائل النقل وتوفرها.

جدول رقم (11): العلاقة بين المسافة (بالكم) وحجم الهجرة الوافدة الى ولاية أدرار من بعض الولايات حسب تعداد 2008

الولاية	المسافة (كم)	الهجرة الوافدة من الولايات
بشار	578	1503
ورقلة	990	285
الأغواط	1042	65
تمنراست	1042	1511
سعيدة	1100	133
تلمسان	1147	266
سيدي بلعباس	1259	213
وهران	1275	589
الجزائر	1543	377
سكيكدة	1689	49

شكل رقم (11): العلاقة بين المسافة (بالكم) وحجم الهجرة الوافدة الى ولاية أدرار من بعض الولايات حسب تعداد 2008

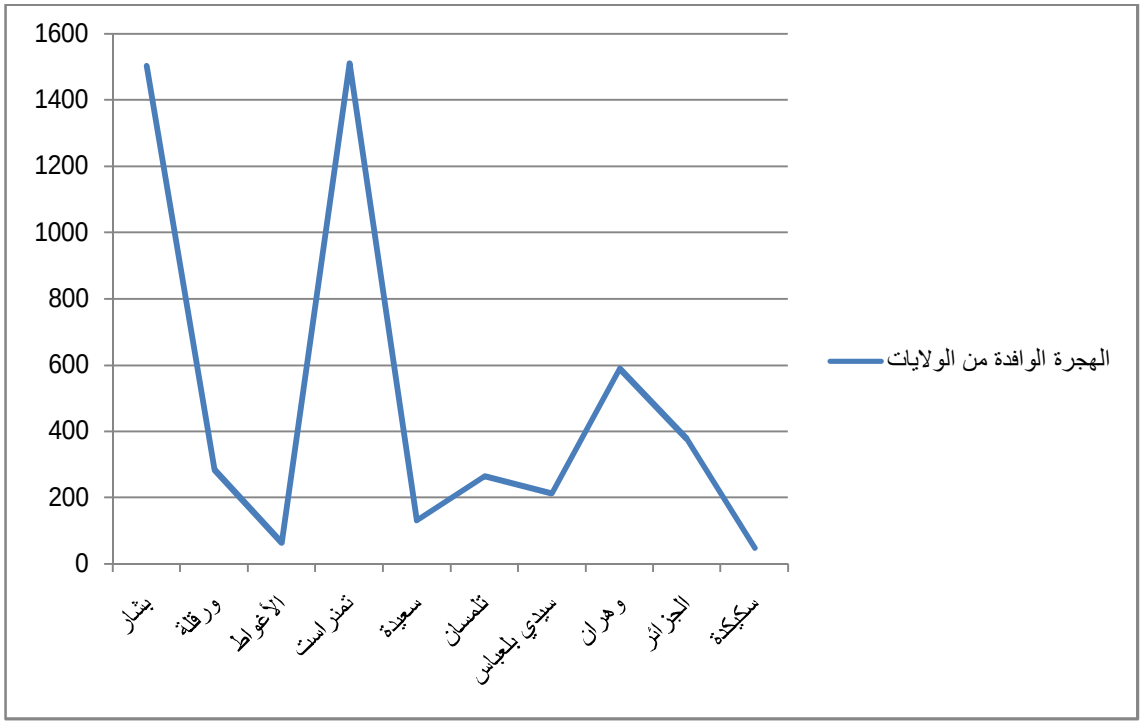

ويلاحظ من الجدول رقم (10) والشكل رقم (11) أن للمسافة دورا مؤثرا على حجم الهجرة الوافدة الى ولاية أدرار ويتضح هذا في ولاية بشار التي تحتل المرتبة الأولى في قربها من ولاية أدرار وأيضا المرتبة الثانية في حجم الهجرة المغادرة لها باتجاه ولاية أدرار، بفارق بسيط عن ولاية تمنراست التي جاءت في المرتبة الأولى من حيث الهجرة الموفدة الى ولاية أدرار على الرغم من حلولها في المرتبة الرابعة من حيث قربها عن ولاية أدرار ويرجع ذلك الى العلاقات التاريخية والتجارية التي تربط الولايتين وباعتبار ولاية تمنراست منطقة عبور لقوافل تجارة التمور وغيرها في نظام المقايضة الذي كان سائدا بين هاتين الولايتين من جهة ودولتي مالي والنيجر حيث حول الكثير من ساكنة أدرار محال اقامتهم الى ولاية تمنراست اضافة الى وظائف العمل التي توفرها ولاية تمنراست كما يمكن تفسير هذه الهجرة الوافدة من ولاية تمنراست نحو ولاية أدرار بالهجرة العائدة الى هناك بصفة أكبر.

بينما نجد أن تأثير عامل المسافة محدود جدا في باقي الولايات الأخرى فعلى سبيل المثال تأتي ولاية الأغواط في المرتبة الثالثة من حيث قربها من ولاية أدرار في حين احتلت تكاد تكون الهجرة المغادرة باتجاه ولاية أدرار شبه منعدمة.

جدول رقم (12): العلاقة بين المسافة وحجم الهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست من بعض الولايات 2008

الولاية	المسافة (كم)	الهجرة الوافدة من الولايات
أدرار	1042	929
ورقلة	1279	227
بشار	1620	72
باتنة	1705	235
تيارت	1856	142
الجزائر	1970	494
تيزي وزو	2016	137
وهران	2076	201

شكل رقم (12): العلاقة بين المسافة (بالكم) والهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست من بعض الولايات حسب تعداد 2008

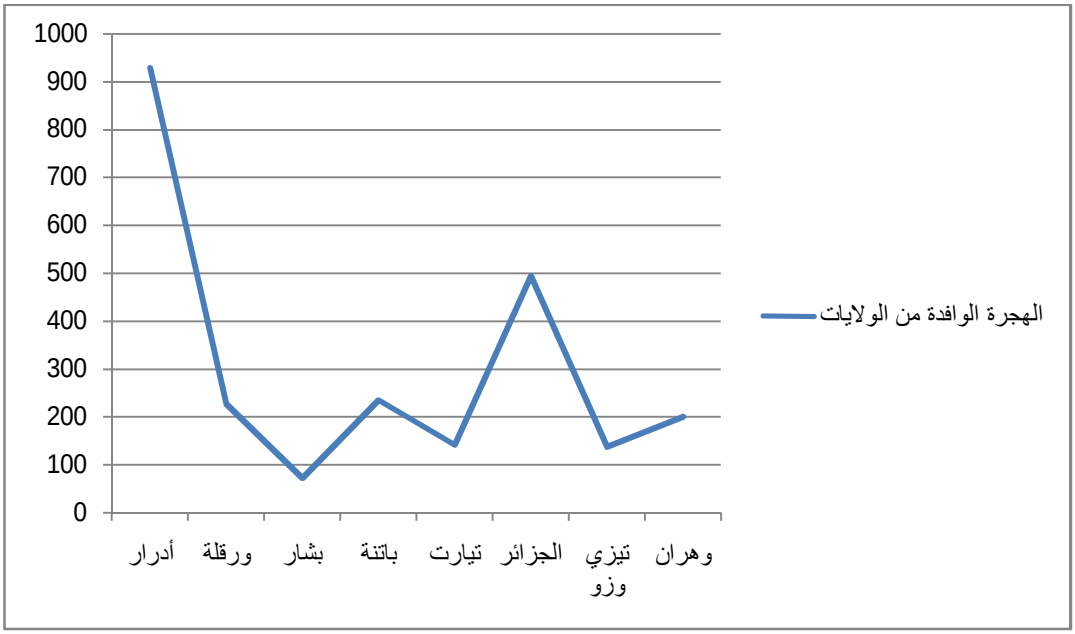

يتضح من الجدول رقم (11) والشكل رقم (12) أن لعامل المسافة دور في تحديد حجم الهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست؛ فاحتلت ولاية أدرار المرتبة الأولى من حيث حجم الهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست وقد يرجع ذلك بالأساس الى عامل المسافة باعتبارها الأولى أيضا من حيث قربها منها، بينما نجد ولاية الجزائر في المرتبة الثانية من حيث الهجرة المغادرة باجاه ولاية تمنراست بالرغم من بعدها منها حيث جاءت في المرتبة السادسة في ترتيب الولايات من حيث المسافة عن ولاية تمنراست، أي أن هناك عوامل أخرى كان دورها محددا لحجم الهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست ربما يكون الهيمنة السياسية والادارية والاقتصادية التي تفرضها ولاية الجزائر باعتبارها عاصمة البلاد ومركز القرارات السياسية وبها تركزا صناعيا وتجاريا هاما.

وعموما فإن للمسافة دور محدود في تحديد حجم الهجرة الداخلية وتياراتها في ولايات الاقليم الصحراوي لما ذكر سالفا من فرضيات وجب توفرها من أجل تطبيق نموذج الجاذبية على الهجرة الداخلية.

4-5. العوامل الاجتماعية والثقافية:

إن عملية الهجرة من العمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى مزيد من التعدد في الجماعات المتمايزة التي يتكون منها المجتمع الكلي، حيث يتجمع المهاجرون من الولايات المختلفة في المناطق الجنوبية محتفظين بعاداتهم الأصلية فيكونون ما يشبه الجاليات، والتي يؤدي ظهورها في المجتمعات الجنوبية الى إثارة مشكلة التعايش بينها وبين سكان هذه المناطق، فقد يتجه هذا التعايش نحو الانصهار بين الطوائف والفئات الاجتماعية من السكان في المجتمع الأصلي والمهاجرين؛ حيث يؤثر بعضها في بعض ويفقد كل منها بعض خصائصه في اتجاهه نحو الاندماج وبحيث يزول بعضها ويذوب في البعض الآخر، أو قد تحافظ تلك الجاليات أو الفئات المكونة للمجتمع الأصلي على التفرقة الجهوية والمناطقية وحتى العنصرية بحيث تجعل من عاداتها أو قوانينها ونظمها حواجز فاصلة بينها وبين الجماعات الأخرى.

ويظهر أثر العوامل الاجتماعية والثقافية الدافعة إلى الهجرة نحو الجنوب في ولاية أدرار مثلا؛ إذ تحولت إلى مركز يتميز بقدرة اجتذاب للسكان ليس فقط من الولايات الجنوبية بل الشمالية كذالك، حيث مارست هيمنة على البلديات الجنوبية لاقليم الساورة مثل القصابي، كرزاز وأولاد خضير؛ حيث تتداخل الشبكات الاجتماعية والثقافية التي تربط بينها وهذه المناطق. وهناك علاقة وطيدة بين ولاية أدرار وغرداية، تمنراست وورقلة حيث يميل رصيد الهجرة لصالحها، ويرجع ذلك في حالة تمنراست إلى العلاقات التجارية والاجتماعية والثقافية بينهما، وبالنسبة لغرداية فيعزى ذلك إلى وجود عدد كبير من الشعانبة والميزابيين منذ العهد الاستعماري. وتحتفظ أدرار بعلاقات كبيرة مع العديد من ولايات الوطن كسكيكدة، وهران والاغواط. وتلعب زاوية الشيخ بلكبير الدينية دورا كبيرا إذ تخرج منها في المتوسط حوالي 1000 طالب على مدار العشريتين قبل الماضيتين من مختلف مناطق الوطن، خاصة منطقة الشمال الغربي 25% من مجموع القادمين إلى الزاوية؛ وعلى الخصوص ولاية تلمسان وما تمثله؛ حيث تربطها بزاوية الشيخ علاقات قديمة؛ إذ أقام ودرس بها ونسج علاقات اجتماعية كبيرة هناك. وعلى مدار السنوات حرصت زاوية الشيخ على الحفاظ على مكانتها وسمعتها بوصفها مدرسة كبيرة راقية، من خلال مشروع ضخم تجسد في إقامة معهد للدراسات العليا الاسلامية، مستوحى من النموذج الأزهري، لكنه لم يتعد كونه معهد اسلامي صغير، لأسباب عدة. (يوسفي، 2011، ص 35).

وبصفة عامة يواجه المهاجرون جوا جديدا في الولايات الجنوبية، فلا يلبثون أن يمتزجوا بسكان الاقليم وينسجموا معهم قليلا أو كثيرا، ويتمثل هذا الانسجام في عمليات الامتصاص التي تعني دخول هؤلاء المهاجرين في النشاط الاقتصادي أو التمثل؛ أي اندماجهم في النظام الاجتماعي على قدم المساواة والمواطنة مع سكان هذه المناطق، أو الانطباع الثقافي وهو اتخاذهم لعادات السكان وتأثرهم بالقيم الذائعة أو السائدة عندهم. وقد يحولون اقامتهم الى اقامة دائمة مما يسهل عليهم ذلك كله أويحكم عليهم به(محجوب، ص343، 1977).

خامسا: السياسات المتبعة في مجال الهجرة

5-1. السياسة السكانية:

إن المشكلة السكانية والتي تنجم نتيجة اختلال التوازن بين عدد السكان والموارد في منطقة محددة، وقد شهدت العقود الأخيرة اهتماما عالميا مكثفا بالدراسات السكانية، وذلك نتيجة للاهتمام بمعوقات التنمية، وتأثير الزيادة السكانية السريعة في مستويات المعيشة في الدول النامية.

وعلى الرغم من أن المسألة السكانية كانت محور توجه المسؤولين والمفكرين عبر العصور إلا أن اهتمام دول العالم ومؤسساته بالآثار المترتبة على النمو السريع للسكان قد استحوذ على أولويات خطط وبرامج التنمية.

ولعل أهم مظاهر الاهتمام العالمي بهذه القضايا؛ قيام الأمم المتحدة بعقد سلسلة من المؤتمرات لمناقشة قضايا السكان والتنمية، من أهمها: المؤتمر الدولي للسكان الذي عقد في بوخارست عام 1974، ثم المؤتمر الدولي المعنى بالسكان الذي عقد في مدينة المكسيك عام 1984، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام 1994، والمؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995. (سالم أبو القاسم العزابي، 2010، ص1)

وترتبط المشكلة السكانية ارتباطا وثيقا بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تؤثر بصورة مباشرة في جهود المجتمع في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويرجع اهتمام الدول بالدراسات السكانية إلى احتياج مخططي وواضعي السياسات فيها الى معرفة توزيع السكان ونموهم وتركيبهم النوعي والعمري والاجتماعي والاقتصادي، وإلى احتياجهم أيضا إلى إدراك التغيرات المتوقعة في هذه الجوانب في المستقبل مما يساعدهم على وضع خطط التنمية وبرامجها، واتخاذ القرارات بشأن هؤلاء السكان، كما أن هذه المعلومات تفيد في تحديد احتياجات

مختلف فئات المجتمع من سلع وخدمات في مجالات الصحة والتعليم وتخطيط قوة العمل والسكن...الخ. حيث تهدف إلى تحسين ظروف معيشة السكان بالأساس.

وتعاني الجزائر من مشكلة سوء التوزيع الجغرافي للسكان، وزيادة وتيرة الهجرة من الريف الى المدينة ومن المناطق الصحراوية باتجاه المناطق الشمالية خاصة مناطق التركز السكاني التقليدية المتمثلة في المدن الكبرى، إلا أنه خلال العشريتين الأخيرتين شهدت الجزائر تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، هذه التطورات أحدثت تغيرات في البنية الديمغرافية للسكان نموا وتوزيعا، ومن أهم التغيرات أن هناك مناطق بدأت تكتسب أهمية متزايدة على خريطة التوزيع الجغرافي ومنها مناطق الجنوب موضوع الدراسة.

5-2. تأثير الهجرة على السياسة السكانية:

تعدد آثار الهجرة الداخلية بين الشمال والجنوب في المناطق الشمالية والمناطق الجنوبية على حد سواء، إلا أن تأثيرها على المناطق الجنوبية أكبر كون اتجاهها نحو المدن الجنوبية هو السائد وكذالك أن المدن الشمالية تعرف ازدحاما سكانيا يسبب ضغطا على الموارد المتاحة،

وتمتص المناطق الجنوبية أعداد جديدة من السكان، لذا وجب أن يكون هناك تناسب بين النمو السكاني بها والذي تلعب الهجرة الداخلية فيه دورا كبيرا وبين التنمية الشاملة لهذه المناطق حتى تتمكن من تخفيف الضغط على المدن الشمالية وبالتالي تخفيف الضغط على الموارد المتاحة هناك. مع مراعاة انتقائية الهجرة نحو المناطق الجنوبية والتي تتمثل في الشباب والذكور مما يؤثر على نسبة النوع في هذه المناطق المهاجر إليها وحتى في المناطق المرسلة أيضا.

حيث تسبب تضخم فئات سن العمل في المناطق الجنوبية وبالتالي تغيرا في التركيب النوعي والعمري في هذه المناطق مما ينجر عنه ضغط على مستوى الخدمات والتي لم تواكب هذه التغيرات السكانية، مما يؤدي غالبا في حدوث مشكلات في سوء التنظيم في سوق العمل ومشكلات اجتماعية، وبالتالي وجب توجيه الهجرة والاشراف عليها من طرف الدولة لتلافي كل المشكلات التي قد تفرزها، إذ يجب أن تضمن تنمية متكافئة بين المناطق الشمالية والجنوبية.

خلاصة:

بدراسة نمو وتوزيع السكان بالإقليم الصحراوي أمكن التوصل الى النتائج التالية:

- تضاعف عدد سكان الاقليم الصحراوي في تعداد 2008 أكثر من مرتين ونصف المرة عما كان عليه في تعداد 1977، حيث لم يقل معدل النمو السنوي خلال الفترات التعدادية عن 2.8% وفي كل الفترات التعدادية كان أكبر من معدل النمو السكاني على المستوى الوطني.

- تباين معدل النمو السكاني السنوي بين ولايات الاقليم، إذ احتلت ولاية اليزي وتندوف المرتبتين الأولى والثانية في الفترة التعدادية 1987-1998، واختلف ترتيبهما فقط في الفترة التعدادية 1998-2008، فيما جاءت بشار في المرتبة الأخيرة خلال الفترتين.

- تزايد نسبة سكان الاقليم الى جملة سكان الجمهورية تزايدا طفيفا من 7.54 سنة 1966 الى 10.84 في تعداد 2008، فبالرغم من ذلك فقد استمر الاقليم في المرتبة الأخيرة من بين أقاليم الجمهورية.

- سوء توزيع السكان بالإقليم الصحراوي، إذ استأثرت ولاية بسكرة أكثر من خمس سكان الاقليم في الفترتين التعداديتين 1987-1998و 1998-2008، وجاءت ولاية الوادي في المرتبة الثانية كأكثر ولايات الاقليم سكانا خلال نفس الفترتين التعداديتين بما يقارب خمس سكان الاقليم، في الوقت الذي حلت فيه ولاية تندوف المرتبة الأخيرة خلال نفس الفترة بنسبة تقل عن 2% من مجموع سكان الاقليم. كما أن أكثر من نصف سكان الاقليم الجنوبي مازالوا بحاجة إلى اعادة التوزيع.

الفصل الثالث: حجم واتجاهات الهجرة الداخلية في ولايات الاقليم الصحراوي

تمهيد:

أصبحت الهجرة الداخلية بين ولايات الجمهورية ضرورة ملحة فرضتها ظروف التوزيع السكاني القائم، حيث تأثرت بمشكلة الضغط السكاني على الموارد كلما اتجهنا شمالا، وتضاعف عدد السكان بوتيرة كبيرة، فالهجرة الداخلية كانت مقتصرة الى بداية التسعينات من القرن الماضي على نمط الهجرة من الريف إلى الحضر، لتأخذ شكلا جديدا نحو الولايات الجنوبية لأسباب متعددة، كما فرضت الضرورة دعم المشاريع الكبرى الصحراوية بالدولة، والعمل على إنجاحها بما يتناسب والعمل على الجذب السكاني المرجو، من خلال توفير مستوى جيد من الأنشطة والخدمات الاقتصادية والترفيهية وغيرها من عوامل الجذب والاستقرار، وتهدف الدراسة خلال جنبات هذا الفصل إلى محاولة إظهار حجم حركة الهجرة الداخلية من الأقاليم الصحراوية وإليها.

أولا: حجم الهجرة الداخلية في الاقليم الجنوبي

يمثل حجم الهجرة الداخلية جملة عدد المهاجرين الذين تحركوا بين ولايات الجمهورية، حيث بلغ حجم الهجرة الداخلية في الجمهورية سنة 1998 حوالي 974000 مهاجر بنسبة 4.5% من جملة السكان المولودون قبل 1987، مقابل 535334 مهاجر بنسبة 3.2 % من جملة سكان الجمهورية سنة 1987، في حين بلغ عدد المهاجرين سنة 2008 حوالي 1380073 مهاجر بنسبة 4.05 % من جملة سكان الجمهورية.

وبلغ صافي الهجرة في الاقليم 3796 مهاجرا في الفترة التعدادية 1987-1998؛ حيث بلغت نسبة صافي الهجرة الى الزيادة الطبيعية حوالي 0.47% وكان صافي الهجرة موجبا في كل ولايات الاقليم عدا كل من ولايات (أدرار - بشار - الوادي) التي سجلت صافي هجرة سالب.

فيما بلغ صافي الهجرة في الاقليم 14649 مهاجرا في الفترة التعدادية 1998-2008؛ وبلغت نسبة صافي الهجرة الى الزيادة الطبيعية 2.16% حيث تقلص عدد الولايات التي عرفت صافي هجرة سالب الى اثنتين هما كل من أدرار و الوادي.

1-1. الهجرة الكلية:

تشير المعطيات الى أن حجم الهجرة الداخلية بالاقليم سنة 1998 حوالي 193146 مهاجر بنسبة 7.54% من اجمالي سكان الاقليم، فيما بلغ حجم الهجرة الداخلية بالاقليم سنة 2008 حوالي 154451 مهاجرا بنسبة 4.77% من اجمالي سكان الاقليم.

ويتبين من هنا ان معدل الهجرة الكلية انخفض من 7.54% سنة 1998 الى 4.77% سنة 2008 ويعكس هذا الانخفاض تراجع دور الهجرة في زيادة حجم سكان الاقليم مقارنة بمساهمة الزيادة الطبيعية في النمو السكاني في الاقليم في الفترة 1998-2008.

1-1-1. حجم الهجرة الوافدة:

بلغ حجم الهجرة الوافدة للإقليم خلال الفترتين التعداديتين (1987-1998)، (1998-2008) حوالي 98471 و 84550 مهاجر على التوالي، حيث انخفض معدل الهجرة الوافدة من 3.84% سنة 1998 إلى 2.61% سنة 2008؛ ويرجع هذا الانخفاض خصوصا الى التحسن الكبير للوضع الأمني في المناطق الشمالية، وقد شكل الذكور 47.55% من الهجرة الوافدة للإقليم بينما بلغت نسبة الإناث 52.45% سنة 2008.

وتختلف أعداد المهاجرين الوافدين إلى الاقليم من ولاية الى أخرى حيث احتلت ولاية ورقلة المرتبة الأولى من حيث حجم الهجرة الوافدة إليها، حيث بلغت نسبة المهاجرين الى داخل الولاية 23.3% من مجموع المهاجرين للإقليم سنة 1998 تلتها ولاية بسكرة بفارق بسيط حيث بلغت نسبة المهاجرين إليها 23.1% من مجموع المهاجرين للاقليم، بينما بلغت في كل من ولايتي الوادي و أدرار، 9.85%، 9.34% على التوالي، فيما سجلت كل من تمنراست، بشار وغرداية نفس نسب المهاجرين إليها، في حين عرفت كل من إليزي وتندوف اقل نسبة من المهاجرين إلى الاقليم.

إن هذا التفاوت في نسب القدوم للمهاجرين يعكس الأهمية التي تمثلها كل ولاية من حيث فرص العمل والمستوى الاجتماعي وحتى الأمني، إضافة إلى عامل المسافة الذي يلعب دورا بارزا في تفضيل ولاية عن أخرى.

جدول رقم 13: حجم الهجرة الداخلة والمغادرة للاقليم في الفترتين التعداديتين (1987-1998، 1998-2008).

الولاية	تعداد 1998			تعداد 2008		
	الهجرة الوافدة	الهجرة المغادرة	الصافي	الهجرة الوافدة	الهجرة المغادرة	الصافي
ادرار	9194	30092	20898	9044	6246	2799
بسكرة	22747	13560	9187	15896	12786	3109
بشار	8375	13312	4937-	10610	11563	952-
تمنراست	8376	5091	3285	6505	5259	1246
ورقلة	22941	10715	12226	16520	13697	2823
اليزي	4977	1424	3553	5992	1807	4185
تندوف	3795	1900	1895	5321	2294	3027
الوادي	9697	10594	897-	6929	9434	2506-
غرداية	8368	7986	382	7732	6815	917
المجموع	98471	94675	3796	84550	69901	14649

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

جدول رقم 14: نسبة المهاجرين الوافدين لكل ولاية الى مجموع السكان في كل ولاية من ولايات الاقليم حسب تعداد 1998 و2008

الولاية	نسبة الهجرة الوافدة الى مجموع السكان (%) في 1998	نسبة الهجرة الوافدة الى مجموع السكان (%) في 2008
ادرار	2.95	2.26
بسكرة	3.95	2.20
بشار	3.71	3.93
تمنراست	6.11	3.68
ورقلة	5.15	2.96
اليزي	14.59	11.45
تندوف	14.03	10.83
الوادي	1.92	1.07
غرداية	2.78	2.13

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة المهاجرين إلى ولاية إليزي قد بلغت في تعداد 1998 حوالي 14.59% من مجموع سكانها، وبلغت نسبة المهاجرين إلى ولاية تندوف حوالي 14.03% من مجموع سكانها، بالرغم من أن المهاجرين إلى الولايتين شكلوا أقل رقم، وجاءت ولاية تمنراست في المرتبة الثالثة من حيث نسبة المهاجرين اليها إلى نسبة سكانها فقد بلغت حوالي 6.11%، ثم ورقلة بنسبة 5.15% من مجموع سكانها، تلتها بسكرة، بشار، أدرار، غرداية على التوالي، بينما جاءت ولاية الوادي في المرتبة الأخيرة من حيث نسبة الهجرة الوافدة إلى مجموع السكان بنسبة 1.92% فقط.

وتميزت الفترة التعدادية 1998-2008 عموما بانخفاض نسبة المهاجرين إلى مجموع سكان ولايات الاقليم؛ باستثناء ولاية بشار أين عرفت ارتفاعا طفيفا وقد يعزى ذلك إلى انخفاض مستوى الزيادة الطبيعية خلال نفس الفترة، بالرغم من انخفاض أعداد الوافدين.

فقد حافظت كل من اليزي وتندوف على الصدارة التي تمثل فيها نسبة المهاجرين الوافدين نسبة فاقت 10/1 من مجموع السكان (11.45%، 10.83%) على التوالي، وجاءت بعدهما بشار، تمنراست، ورقلة، أدرار، بسكرة وغرداية على الترتيب، في حين حافظت ولاية الوادي على مرتبتها الأخيرة في نسبة المهاجرين الوافدين إلى مجموع السكان بالرغم من أن عدد المهاجرين إليها من بين الأكبر، مما يدل على حجمها السكاني مقارنة بباقي ولايات الاقليم.

جدول رقم 15: معدلات الهجرة الوافدة والمغادرة للاقليم حسب الولاية في تعدادي 1998 و2008.

الولاية	تعداد 1998		تعداد 2008	
	المهاجرون الداخلون	المهاجرون الخارجون	المهاجرون الداخلون	المهاجرون الخارجون
ادرار	9.34	31.78	10.70	8.94
بسكرة	23.10	14.32	18.80	18.29
بشار	8.51	14.06	12.55	16.54
تمنراست	8.51	5.38	7.69	7.52
ورقلة	23.30	11.32	19.54	19.59
اليزي	5.05	1.50	7.09	2.58
تندوف	3.85	2.01	6.29	3.28
الوادي	9.85	11.19	8.20	13.50
غرداية	8.50	8.44	9.15	9.75
المجموع	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

يتبين من الجدول؛ أن بلغ معدل الهجرة الوافدة لولاية ورقلة سنة 1998 (23.3%) انخفض الى (19.54%) سنة 2008، تلتها ولاية بسكرة من حيث حجم الهجرة الوافدة إليها، إذ بلغ

عدد المهاجرين سنة 1998 حوالي 22747 مهاجر بنسبة (23.1%) من جملة المهاجرين إلى داخل الاقليم انخفض إلى حوالي 15896 مهاجر بنسبة (18.8%) عام 2008.

وتقاسمت كل من ولاية الوادي، أدرار، بشار، تمنراست و غرادية من إجمالي المهاجرين الى الاقليم بأقل من 10/1 لكل ولاية منها، حيث بلغت هذه النسب للوادي (9.85%) سنة 1998 انخفضت إلى 8.20% سنة 2008، أدرار 9.34% سنة 1998 ارتفعت إلى 10.7% سنة 2008، بشار وتمنراست 8.51% سنة 1998 ارتفعت في بشار إلى 12.55% سنة 2008، بينما انخفضت في تمنراست إلى 7.69%، وفي غرداية (8.5%، 9.15%) عامي 1998 و2008 على الترتيب.

أما ولايتي إليزي وتندوف فقد جاءتا في المرتبة الأخيرة من حيث حجم الهجرة الوافدة إليهما حيث بلغ عدد المهاجرين إليهما سنة 1998 حوالي 4977 و3796 مهاجر بنسبة 5.05% و3.85% على التوالي، وارتفعت إلى 7.09% و6.29% على الترتيب سنة 2008 من جملة المهاجرين الداخلين للاقليم.

1-1-2. حجم الهجرة المغادرة:

بلغ حجم المهاجرين المغادرين خلال الفترة التعدادية 1987- 1998 حوالي 94675 مهاجر حيث انخفض معدل الهجرة المغادرة من 3.95% سنة 1998 الى 2.15 % سنة 2008.

واختلفت أعداد المهاجرين المغادرين للاقليم من ولاية لأخرى حيث جاءت ولاية أدرار في المرتبة الأولى من حيث الهجرة المغادرة سنة 1998 حيث بلغت النسبة بها 31.78% من مجموع المغادرين للاقليم خلال الفترة (1987-1998) فهي تعد ولاية طاردة، وانخفضت النسبة إلى 8.94%(المركز الخامس) من جملة المغادرين للاقليم سنة 2008، حيث أصبحت ولاية جاذبة للسكان. تلتها كل من بسكرة وبشار بنسب فاقت 14% بقليل، لتأتي بعد ذلك كل

من ولايتي ورقلة و الوادي بنسبة هجرة مغادرة قدرت بحوالي (11.32% ، 11.06%) على التوالي، قد بلغت نسبة المهاجرين من غرداية وتمنراست 8.44% و 5.38% على التوالي من جملة المغادرين للاقليم في نفس الفترة، بينما لم تتعد نسبة من غادروا الاقليم في ولايتي اليزي وتندوف مجتمعتين 3% سنة 1998 في حين تضاعفت نسبة من غادر الاقليم من الولايتين معا في سنة 2008، غير أنهما ظلتا في المرتبة الأخيرة بالنسبة لحجم الهجرة المغادرة للاقليم.

جدول رقم 16: نسبة المهاجرين المغادرين لكل ولاية الى مجموع السكان في كل ولاية من ولايات الاقليم حسب تعداد 1998 و2008

الولاية	نسبة الهجرة المغادرة إلى مجموع السكان(%) 1998	نسبة الهجرة المغادرة إلى مجموع السكان (%) 2008
ادرار	9.66	1.56
بسكرة	2.35	1.77
بشار	5.90	4.28
تمنراست	3.71	2.98
ورقلة	2.40	2.45
اليزي	4.17	3.45
تندوف	7.02	4.67
الوادي	2.10	1.46
غرداية	2.66	1.87

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

يتضح من الجدول أن نسبة المهاجرين المغادرين لكل ولاية من ولايات الاقليم إلى مجموع سكانها ضعيفة إذا ما قورنت بالوافدة مع وجود بعض التفاوت بين ولاية وأخرى، فلم تتعد هذه النسبة في أحسن أحوالها 10/1 من مجموع سكان أي ولاية وفي أي فترة باستثناء ولاية أدرار التي غادرها حوالي عشر سكانها في تعداد 1998، وجاء ترتيب الولايات الأخرى كما يلي:

تندوف التي غادرها أكثر من 7% من مجموع سكانها، بشار (5.9%)، اليزي (4.17%)، تمنراست، غرداية، ورقلة، بسكرة، والوادي على الترتيب في تعداد 1998.

أما في تعداد 2008، فلم تتعدى نسبة الذين غادروا ولايتهم خمس سكانها، إذ بلغت في تندوف حوالي 4.67% من مجموع السكان وهي الأكبر، تلتها ولاية بشار بحوالي 4.28% من مجموع سكانها، وحلت ولاية اليزي ثالثا بحوالي 3.45%، ثم جاءت بقية الولايات على النحو الآتي: تمنراست، ورقلة، غرداية، بسكرة، ادرار والوادي.

ثانيا: صافي الهجرة

بالنسبة لعدد صافي الهجرة فهو العدد الحقيقي الذي أعيد توزيعه بالولاية ويعكس الفرق بين عدد المهاجرين الذين غادروا الولاية وعدد المهاجرين الذين وفدوا إليها؛ فإن حدث وتجاوز عدد الوافدين عدد المغادرين فإن صافي الهجرة يكون موجبا، أما إذا تجاوز عدد المغادرين للولاية عدد من نزحوا إليها يكون صافي الهجرة سالبا وبالتالي دل ذلك على أن الولاية طاردة للسكان.

وقد تعرضت كل ولاية من ولايات الاقليم بينها وبين معظم الولايات إلى حركة السكان منها أو إليها، فإذا كانت أعداد من غادروا الولاية أكبر ممن وفدوا إليها يكون صافي الهجرة سالبا، أما إذا تجاوز عدد الوافدين عدد المغادرين كان صافي الهجرة موجبا.

ففي الغالب تميزت ولايات الاقليم بارتفاع الهجرة الصافية بصافي هجرة موجب في كلا الفترتين التعداديتين؛ فخلال الفترة التعدادية 1987-1998 سجلت 3 ولايات صافي هجرة سالب لتصبح ولايتين فقط في الفترة 1998-2008 هما الوادي وبشار بعدما تحولت ولاية أدرار من ولاية طاردة للسكان إلى جاذبة خلال هذه الفترة.

وانخفض معدل الهجرة الصافية بالإقليم من 13.34% سنة 1998 إلى 7.3% سنة 2008 ويرجع ذلك إلى تباين حجم الهجرة الوافدة والمغادرة، لكن ما يمكن أن نميزه هو الحالات التالية:

- ولايات انخفض فيها حجم الهجرة الصافية للاقليم سنة 2008 عما كان عليه سنة 1998 وهي: (ادرار - ورقلة -بسكرة - بشار - تمنراست).

- ولايات ارتفع فيها حجم الهجرة الصافية للاقليم سنة 2008 عما كان عليه سنة 1998 وهي: (اليزي - تندوف - الوادي).

- ولايات عرفت نوعا من التوازن والاستقرار حيث لم يتعد بها صافي الهجرة 1000 مهاجر سنة 1998 وهي:(الوادي - غرداية)، و(بشار - غرداية) سنة 2008.

واختلفت ولايات الاقليم فيما بينها من حيث اعداد الهجرة الصافية فقد احتلت ولاية أدرار المرتبة الأولى من حيث حجم الهجرة الصافية حيث بلغت سنة 1998 حوالي 20898 بنسبة 30.6% من جملة الهجرة الصافية للاقليم انخفض هذا العدد الى حوالي 2799 مهاجر بنسبة 12.98% من اجمالي صافي الهجرة للاقليم سنة 2008، ولقد بلغ معدل الهجرة الصافية بولاية أدرار من 6.71% سنة 1998 انحدر إلى 0.7% سنة 2008.

وجاءت ولاية ورقلة في المرتبة الثانية من حيث حجم الهجرة الصافية عام 1998 حيث بلغت حوالي 12226 مهاجر بنسبة 21.35% من اجمالي حجم صافي الهجرة للاقليم انخفض هذا العدد الى حوالي 2823 مهاجر بنسبة 13.09% من جملة الهجرة الصافية للاقليم سنة 2008، في حين بلغ معدل صافي الهجرة بها 2.74% سنة 1998 انخفض الى 0.51% سنة 2008.

واحتلت كل من ولايات بسكرة، بشار، اليزي ، تمنراست وتندوف المراتب الاخرى من حيث حجم صافي الهجرة للاقليم سنة 1998 بنسب (16.04% ، 8.62%، 6.21%، 5.74%، 3.31%) تواليا، انخفضت هذه النسب إلى (14.41%، 4.41%) في كل من بسكرة وبشار على التوالي سنة 2008، بينما ارتفعت إلى (5.78%، 19.41%، 14.04%) في كل من تمنراست، إليزي وتندوف على الترتيب سنة 2008.

فيما شهد حجم الهجرة الوافدة والمغادرة للاقليم على العموم تناقصا ملحوظا في سنة 2008 مقارنة بسنة 1998 وان اختلفت النسب بين مختلف ولايات الاقليم، ويرجع ذلك بالأساس إلى استتباب الأمن بالمناطق الشمالية وكذا تحسن الأوضاع الاقتصادية بسبب الطفرة التي عرفتها أسعار البترول مما انعكس على إطلاق المشاريع التنموية في مختلف أقاليم الجمهورية.

2-1. مصفوفة الهجرة لولايات الاقليم الجنوبي:

إن مصفوفة الهجرة الداخلية تمثل تيارات الهجرة الداخلية لدولة عندما تكون مقسمة إلى مجموعة من المناطق (Poulain, 1982, p49). وفي الدراسة الحالية هذه المناطق هي الولايات التسع المكونة للإقليم الصحراوي، فهي مصفوفة ذات أبعاد يحددها عدد المناطق، وهي تستخدم لقياس حركة الهجرة، حيث تعتبر أداة هامة لمعرفة تيارات الهجرة، وعادة ما تمثل الأعمدة مناطق الوصول والأسطر مناطق الانطلاق، بينما تمثل الخانات التي تقع في القطر عدد الهجرات داخل المنطقة نفسها وفي الدراسة الحالية يقصد بها الهجرة ما بين بلديات الولاية الواحدة.

إن تحليل مصفوفة الهجرة يتم من خلال مقارنة الأعداد المطلقة لتيارات الهجرة؛ حيث نبدأ بالتيار الأكبر كثافة ثم الذي يليه وهكذا وصولا للتيار الأقل كثافة. إن مجموع محتوى الخانات العمودية يمثل تدفق المغادرين من كل منطقة وهو ما يبرز مدى الطرد من كل منطقة، بينما يمثل مجموع الخانات الأفقية تدفق الوافدين إلى نفس المناطق وهو ما يصف مدى الجذب في كل منطقة.

إن مجموع الوافدين والمغادرين يشكل إجمالي المهاجرين في كل منطقة، في حين يشكل الفرق بينهما صافي المهاجرين الذي يقيس مقدار الطرد والجذب الناتجين ويسمى أيضا **مؤشر الجذب والطرد.**

وفي حالة الهجرة الداخلية في ولايات الإقليم الجنوبي الأعمدة تمثل مناطق (الولايات) الإقامة عشر سنوات قبل التعداد، وتمثل الأسطر المناطق (الولايات) محل الاقامة في التعداد.

الجدول التالي يمثل مصفوفة الهجرة بين ولايات الاقليم الجنوبي في التعدادين الأخيرين التي جاءت بعد التقسيم الترابي لسنة 1984، فإذا قمنا بجمع الأعداد لنفس العمود نحصل على تدفقات المغادرين لكل ولاية، في حين إذا جمعنا الأعداد للأسطر نحصل على تدفقات الوافدين

إلى كل ولاية من هذه الولايات. وتسمح لنا التدفقات الهجرية للمغادرين والوافدين بمعرفة قدرة الطرد (R) وقدرة الجذب (A) لكل ولاية. إن مجموع الوافدين والمغادرين يشكل اجمالي المهاجرين لكل ولاية؛ وهو مقياس لكثافة الحركة المكانية من وإلى هذه الولاية (A+R)، بينما الفرق بين هذين الرقمين يعطي صافي الهجرة لكل ولاية (A-R) ويسمح بقياس الجذب أو الطرد.

جدول رقم 17: مصفوفة الهجرة الداخلية لولايات الاقليم الجنوبي للفترة 1987-1998

ولاية الإقامة	ولاية الإقامة سنة 1987									
سنة 1998	أدرار	بسكرة	بشار	تمنراست	ورقلة	اليزي	تندوف	الوادي	غرداية	المجموع
أدرار		70	1292	798	164	56	76	17	451	2924
بسكرة	451		141	69	696	63	27	856	136	2439
بشار	226	421		79	31	9	925	48	55	1794
تمنراست	1824	106	109		283	108	18	169	449	3066
ورقلة	692	1128	140	256		196	52	5193	1125	8782
إليزي	499	107	15	772	618		13	706	196	2926
تندوف	250	34	1912	14	8	2		6	5	2231
الوادي	236	859	50	103	1987	81	23		89	3428
غرداية	838	336	51	212	785	49	29	106		2406
المجموع	5016	3061	3710	2303	4572	564	1163	7101	2506	29996

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول رقم 18: مصفوفة الهجرة الداخلية لولايات الاقليم الجنوبي للفترة 1998-2008

ولاية الاقامة سنة 2008	ولاية الاقامة سنة 1998									
	أدرار	بسكرة	بشار	تمنراست	ورقلة	اليزي	تندوف	الوادي	غرداية	المجموع
أدرار		58	1503	1511	285	96	123	45	539	4160
بسكرة	58		75	50	721	53	12	988	89	2046
بشار	730	76		56	84	23	362	33	42	1406
تمنراست	929	102	115		227	103	39	141	338	1994
ورقلة	276	993	124	219		253	22	3716	743	6346
إليزي	696	94	35	639	883		18	727	332	3424
تندوف	360	27	1777	25	41	10		24	14	2278
الوادي	64	517	33	75	2041	185	8		72	2995
غرداية	552	112	81	252	777	42	10	118		1944
المجموع	3665	1979	3743	2827	5059	765	594	5792	2169	26593

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول رقم 19: تحديد مستوى الجذب والطرد لولايات الاقليم الجنوبي بالاعتماد على أعداد المهاجرين للفترة 1987-1998.

الولاية	الجذب A	الطرد R	الكثافة A+R	مؤشر الجذب- الطرد A-R
أدرار	2924	5016	7940	-2092
بسكرة	2439	3061	5500	-622
بشار	1794	3710	5504	-1916
تمنراست	3066	2303	5369	763
ورقلة	8782	4572	13354	4210
إليزي	2926	564	3490	2362
تندوف	2231	1163	3394	1068
الوادي	3428	7101	10529	-3673
غرداية	2406	2506	4912	-100

من خلال الجدولين 19 و20 واللذان تم استخلاصهما عن طريق حساب بعض المؤشرات بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 17 و18؛ يلاحظ:

- تميزت ورقلة بمستوى هجرة عال كونها عرفت تدفقات هجرية كبيرة خلال الفترتين 1998 و 2008، وهو ما يؤكده العدد الكبير من المهاجرين الداخلين بما يوحي بأنها منطقة جذب سكاني؛ والعدد الكبير للمغادرين من ناحية الطرد، تلتها الوادي في مستوى الجذب في تعداد 1998؛ وفاقتها في مستوى الطرد في تعداد 2008، وحلت أدرار ثانيا في مستوى الجذب في تعداد 2008.

- جاءت ولاية ورقلة في المرتبة الأولى في مقياس كثافة الحركة المكانية حيث سجلت اجمالي هجرة فاق بكثير باقي الكثافة الهجرية المسجلة في باقي الولايات، تلتها الوادي وأدرار.

- ظلت ولاية ورقلة أكثر جذبا في تعداد 1998؛ لكن في تعداد 2008 كانت ولاية إليزي أكثر الولايات الجنوبية جاذبية حيث فاقت بكثير ولاية ورقلة التي حلت في المرتبة الثالثة بعد ولاية تندوف التي أصبحت هي أيضا أكثر جذبا.

جدول رقم 20: تحديد مستوى الجذب والطرد لولايات الاقليم الجنوبي بالاعتماد على أعداد المهاجرين للفترة 1998-2008.

الولاية	الجذب A	الطرد R	الكثافة A+R	مؤشر الجذب- الطرد A-R
أدرار	4160	3665	7825	495
بسكرة	2046	1979	4025	67
بشار	1406	3743	5149	-2337
تمنراست	1994	2827	4821	-833
ورقلة	6346	5059	11405	1287
إليزي	3424	765	4189	2659
تندوف	2278	594	2872	1684
الوادي	2995	5792	8787	-2797
غرداية	1944	2169	4113	-225

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين 17 و18.

2-2. الولايات الجنوبية الجاذبة للسكان

من بين ولايات الاقليم التسع؛ ست ولايات كانت جاذبة في تعداد 1998 ظلت جاذبة للسكان في تعداد 2008 لكن مع اختلاف في النسب، حيث جذبت بعض منها نسب من المهاجرين أعلى في تعداد 2008 مقارنة بتعداد 1998 (إليزي وتندوف) والبعض الآخر جذب نسب أقل من المهاجرين في تعداد 2008 مقارنة بتعداد 1998 (بسكرة، تمنراست، ورقلة)،

في حين انضمت ولاية أدرار إلى الولايات الجاذبة للسكان خلال الفترة التعدادية 1998-2008 بعدما كانت طاردة للسكان خلال الفترة التعدادية 1987-1998.

بينما يلاحظ أن ولاية غرداية ظلت تتميز بنوع من التوازن والاستقرار كون صافي الهجرة بها كان أقل من 1000 مهاجر في كلا التعدادين مع ارتفاع النسبة في تعداد 2008 بثلاثة أضعاف تقريبا عن ما كانت عليه خلال تعداد 1998.

جدول رقم 21: الولايات الجنوبية الجاذبة للسكان في تعدادي 1998 و2008.

الولاية	تعداد 1998	تعداد 2008
أدرار	-	15.45
بسكرة	30.09	17.17
تمنراست	10.76	6.89
ورقلة	40.05	15.59
اليزي	11.64	23.12
تندوف	6.21	16.72
غرداية	1.25	5.06
المجموع	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

شكل رقم 13: الولايات الجاذبة للسكان حسب تعدادي 1998 و2008.

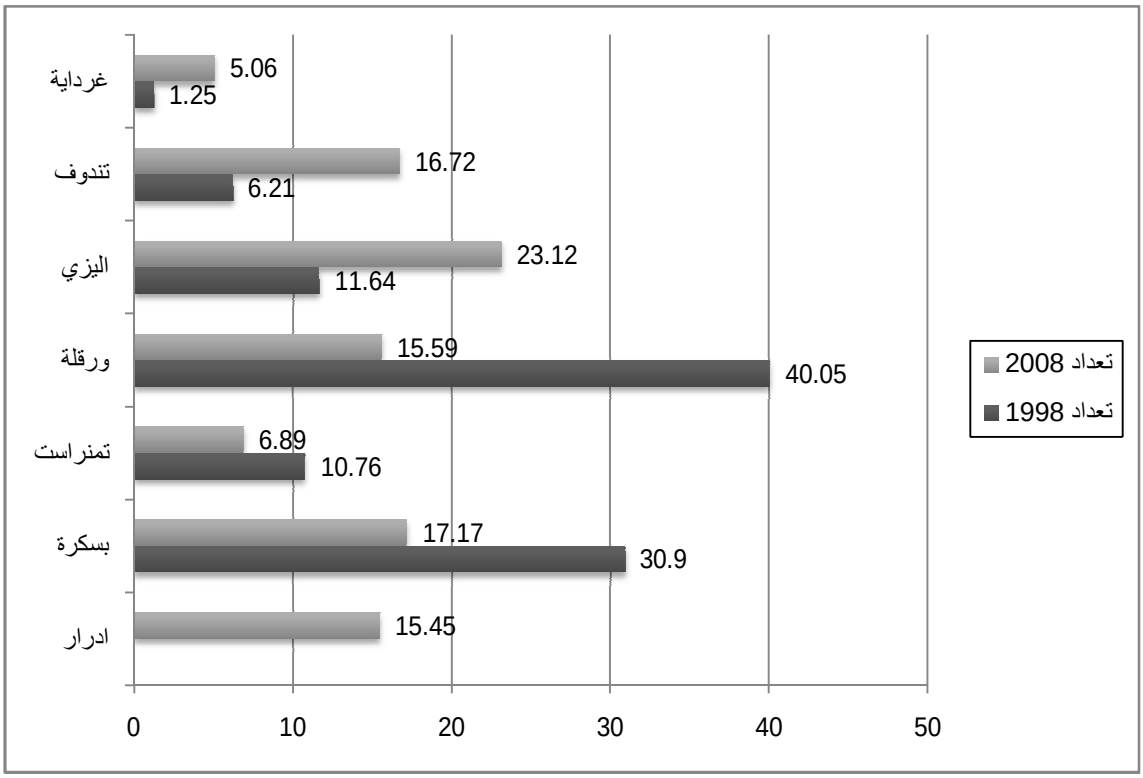

تبين بيانات الجدول والشكل أعلاه أن أعلى نسبة من المهاجرين قدمت إلى ولايتي ورقلة وبسكرة، وقد يرجع ذلك بالأساس بالنسبة لورقلة كونها عاصمة البترول ولعامل المسافة لبسكرة، حيث جذبت ورقلة أكثر من 40% من إجمالي المهاجرين للاقليم في تعداد 1998 انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 16% في تعداد 2008 أي أنها استمرت جاذبة للسكان ولكن بنسبة أقل.

وجذبت ولاية بسكرة حوالي 30% من إجمالي المهاجرين للإقليم في تعداد 1998 انخفضت هذه النسبة إلى 17% من جملة المهاجرين بالاقليم.

في حين جذبت ولاية تمنراست حوالي 11% من جملة عدد المهاجرين بالاقليم في تعداد 1998 انخفضت هذه النسبة إلى حوالي 7% من إجمالي المهاجرين بالاقليم سنة 2008.

- أما بالنسبة لولايتي إليزي وتندوف فقد ارتفعت نسب المهاجرين إليهما من (11.64%، 6.21%) على الترتيب من إجمالي المهاجرين بالاقليم سنة 1998، إلى (23.12%، 16.72%) سنة 2008.

2-3. الولايات الجنوبية الطاردة للسكان:

جدول رقم 22: الولايات الجنوبية الطاردة للسكان في تعدادي 1998 و2008.

الولاية	تعداد 1998	تعداد 2008
أدرار	78.18	-
بشار	18.47	27.54
الوادي	3.36	72.46
المجموع	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

شكل رقم 14: الولايات الجنوبية الطاردة للسكان في تعدادي 1998 و2008.

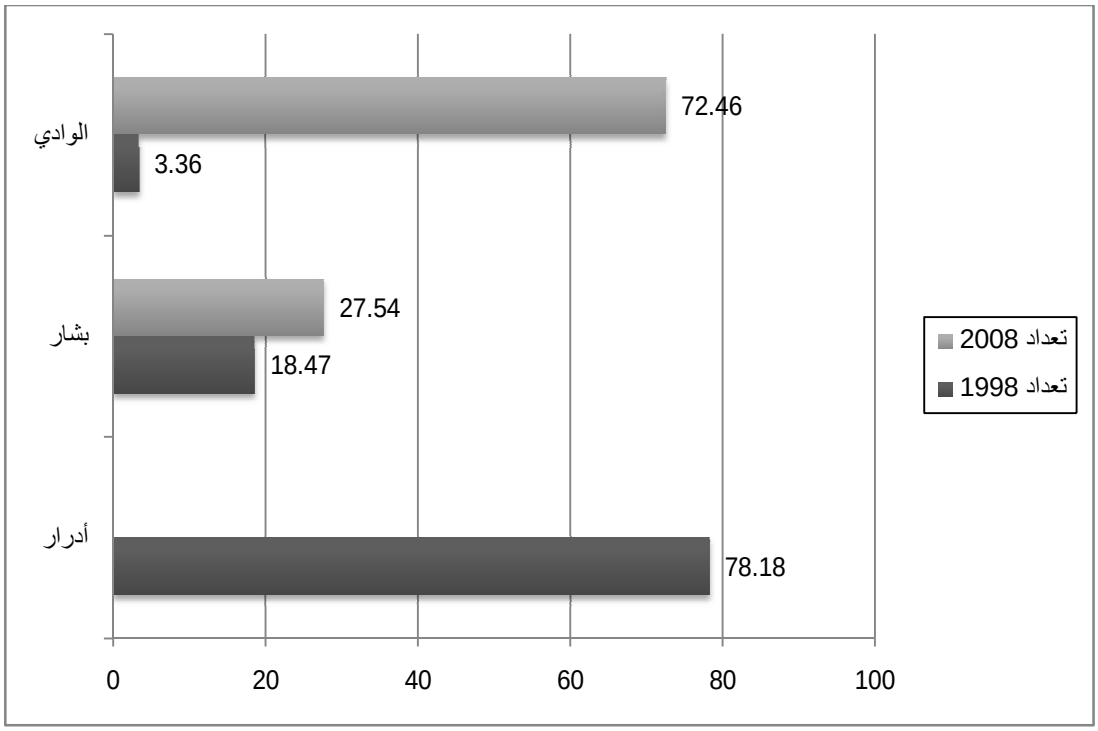

يتضح من الجدول والشكل أعلاه أن ظلت كل من ولايتي الوادي وبشار طاردتين للسكان في تعداد 2008 كما كانتا في تعداد 1998 ولكن بنسب مختلفة، حيث عرفت بشار نوعا من التوازن في صافي الهجرة سنة 2008 بعدما بلغت نسبة المهاجرين حوالي 18% من جملة المهاجرين للاقليم سنة 1998.

بينما عرفت ولاية الوادي عكس ذلك تماما، أي أنها بعدما شهدت نوعا من التوازن سنة 1998 ارتفعت نسبة من غادرها أكثر من 72% من جملة المهاجرين المغادرين للاقليم سنة 2008، في الوقت الذي تحولت فيه ولاية أدرار من ولاية طاردة لأكثر من 78% من المهاجرين المغادرين للاقليم سنة 1998 إلى ولاية جاذبة للسكان في تعداد 2008.

ثالثا: تيارات الهجرة في ولايات الاقليم الجنوبي

3-1. تيارات الهجرة:

هي التنقلات والتحركات التي تتم خلال فترة الهجرة، فتسمى التنقلات التي تحصل إثر الدخول إلى المنطقة i بتيار الهجرة، أما التنقلات التي تحدث إثر مغادرتها فتسمى التيار المعاكس (تيار الهجرة لمنطقة واحدة (i)).

أما بالنسبة لمنطقتين i,j فتيار الهجرة يمثل عدد الهجرات، المهاجرين، أو المهاجرين الناشئين عن هجرة أخيرة من المنطقة i نحو المنطقة j، (Mij) و (Mji) إذاكانت من المنطقة j الى المنطقة i.

وتيار الهجرة فعليا هو عدد الأفراد المهاجرين الذين ينتمون الى منطقتي المغادرة والوصول، وبيانات الهجرات أو المهاجرين يمكن جدولتها حسب منطقتي المغادرة والوصول لحساب تيارات عددها N(N-1) أو مجموعة أزواج التيارات عددها N(N-1))/2) ونجد في كل زوج من التيارات، تيارا أكثر أهمية يسمى **التيار الفاعل** أو السائد والأضعف يعتبر **التيار العكسي** وإجمالي عدد المهاجرين لكل زوج من التيارات يسمى **إجمالي التبادل.** (الامم المتحدة، 1970، ص2).

3-2. تيارات الهجرة الوافدة إلى الإقليم الصحراوي:

بصفة عامة تفوق تيار الهجرة الوافدة الى الإقليم الصحراوي من الاقاليم الشمالية عن تيار الهجرة الوافدة المحلية في معظم ولايات الاقليم، ففي سنة 1998 ظهر هذا التفوق جليا في كل من بسكرة، بشار وغرداية وبنسب أُقل في كل من أدرار، الوادي وورقلة.

بينما عرفت ولاية تمنراست توازنا بين من قدموا من الاقاليم الشمالية ومن قدموا من الاقليم، فيما تفوق التيار الوافد من الاقليم الصحراوي عن القادم من الشمال في كل من تندوف واليزي، وهنا

يبرز عامل المسافة كعامل محدد، حيث أنه كلما اتجهنا جنوبا تفوق التيار الوافد من ولايات الإقليم إلى الاقليم على التيار الوافد من الأقاليم الشمالية.

جدول رقم 23: توزيع تيارات الهجرة الوافدة من باقي ولايات الجمهورية الى ولايات الاقليم الصحراوي حسب تعدادي 1998 و2008.

الولاية	تعداد 1998 (%)	تعداد 2008 (%)
ادرار	64.55	50.99
بسكرة	88.98	86.82
بشار	75.48	86.65
تمنراست	50.74	64.13
ورقلة	61.32	61.22
اليزي	38.95	40.91
تندوف	39.84	56.42
الوادي	63.09	54.68
غرداية	70.63	74.33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

شكل رقم 15: توزيع تيارات الهجرة الوافدة من باقي ولايات الجمهورية في 1998 و2008.

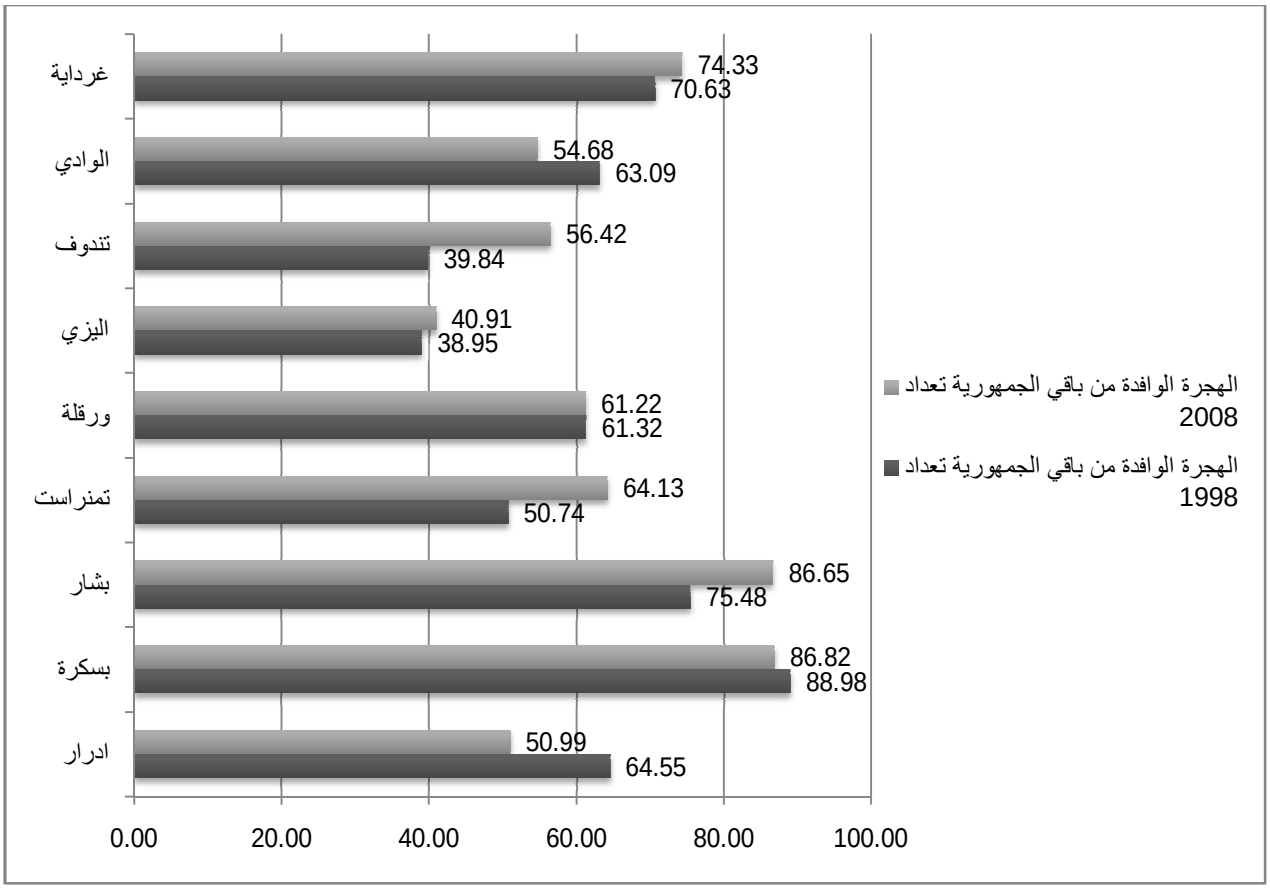

جدول رقم 24: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم الصحراوي حسب تعداد 1998

الولاية	من الاقليم (%)	باقي الجمهورية (%)
ادرار	35.45	64.55
بسكرة	11.02	88.98
بشار	24.52	75.48
تمنراست	49.26	50.74
ورقلة	38.68	61.32
اليزي	61.05	38.95
تندوف	60.16	39.84
الوادي	36.91	63.09
غرداية	29.37	70.63

شكل رقم 16: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم حسب تعداد 1998

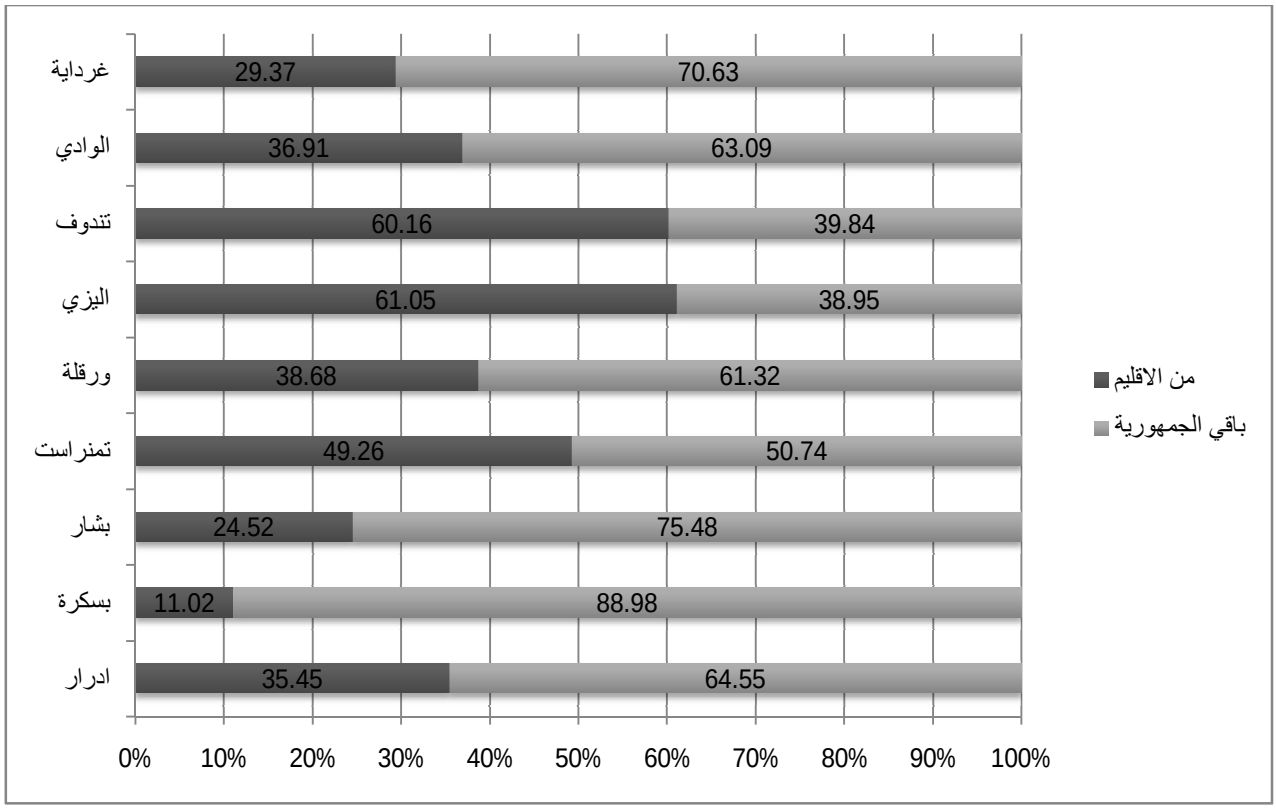

جدول رقم 25: التوزيع النسبي للهجرة الوافدة الى الاقليم من باقي ولايات الاقليم حسب تعداد 1998

الولاية	ادرار	بسكرة	بشار	تمنراست	ورقلة	اليزي	تندوف	الوادي	غرداية	المجموع
ادرار		0.85	15.67	9.67	1.99	0.68	0.92	0.2	5.47	**35.45**
بسكرة	2.04		0.64	0.31	3.15	0.28	0.12	3.87	0.61	**11.02**
بشار	2.78	5.17		0.97	0.38	2.58	11.38	0.59	0.67	**24.52**
تمنراست	29.31	1.70	1.76		4.54	1.74	0.29	2.71	7.21	**49.26**
ورقلة	3.05	4.98	0.62	1.13		0.86	0.23	22.85	4.96	**38.68**
اليزي	10.40	2.24	0.32	16.11	12.88		0.28	14.73	4.09	**61.05**
تندوف	6.73	0.93	51.55	0.38	0.2	0.06		0.17	0.14	**60.16**
الوادي	2.54	9.25	0.54	1.11	21.39	0.87	0.25		0.96	**36.91**
غرداية	10.23	4.10	0.62	2.59	9.58	0.6	0.35	1.3		**29.37**
المجموع	**67.08**	**29.22**	**71.72**	**32.27**	**54.11**	**7.67**	**13.82**	**46.42**	**24.11**	

يتبين من الجداول الثلاث السابقة أن التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة للاقليم من باقي اقاليم الجمهورية عامي 1998، 2008 جاء كما يلي:

حيث جاء تيار الهجرة الوافد من اقاليم الجمهورية الى ولاية بسكرة في المرتبة الأولى بين باقي تيارات الهجرة حيث بلغت نسبته 88.98% سنة 1998 من بين الوافدين للاقليم ويرجع ذلك الى عامل المسافة وكذا العوامل الاقتصادية التي تتوفر عليها، إضافة الى قربها من مراكز التركز السكاني، انخفضت الى 86.82% سنة 2008، تلتها ولاية بشار حيث بلغت نسبة المهاجرين اليها سنة 1998 حوالي 75.48% من جملة الوافدين الى الولاية ارتفعت هذه النسبة الى 86.65% سنة 2008 وجاءت ولاية غرداية في المرتبة الثالثة من حيث حجم الهجرة الوافدة اليها من الاقاليم الشمالية حيث بلغت نسبة هذا التيار (70.63%، 74.33%) عامي 1998، 2008 على الترتيب. وقد جاءت ولايات أدرار، الوادي وورقلة تواليا بنسب (64.55%، 63.09%، 61.32%) في كل منها على الترتيب سنة 1998 في حين انخفضت هذه النسب الى (50.99%، 54.68%، 61.22%) سنة 2008 لصالح تيار الهجرة المحلية الوافدة من الاقليم.

فيما جاء تيار الهجرة الوافدة من الاقاليم الشمالية الى ولايتي تندوف واليزي في المرتبة الأخيرة بين باقي تيارات الهجرة سنة 1998 حيث بلغت نسبته (39.84%، 38.95%) مقابل (56.42%، 40.91%) على الترتيب.

جدول رقم 26: توزيع تيارات الهجرة الوافدة من باقي ولايات الاقليم حسب تعدادي 1998 و2008.

الولاية	تعداد 1998 (%)	تعداد 2008 (%)
ادرار	35.45	49.01
بسكرة	11.02	13.18
بشار	24.52	13.35
تمنراست	49.26	35.87
ورقلة	38.68	38.78
اليزي	61.05	59.09
تندوف	60.16	43.58
الوادي	36.91	45.32
غرداية	29.37	25.67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

شكل رقم 17: توزيع تيارات الهجرة الوافدة من باقي ولايات الاقليم الجنوبي حسب تعدادي 1998 و2008

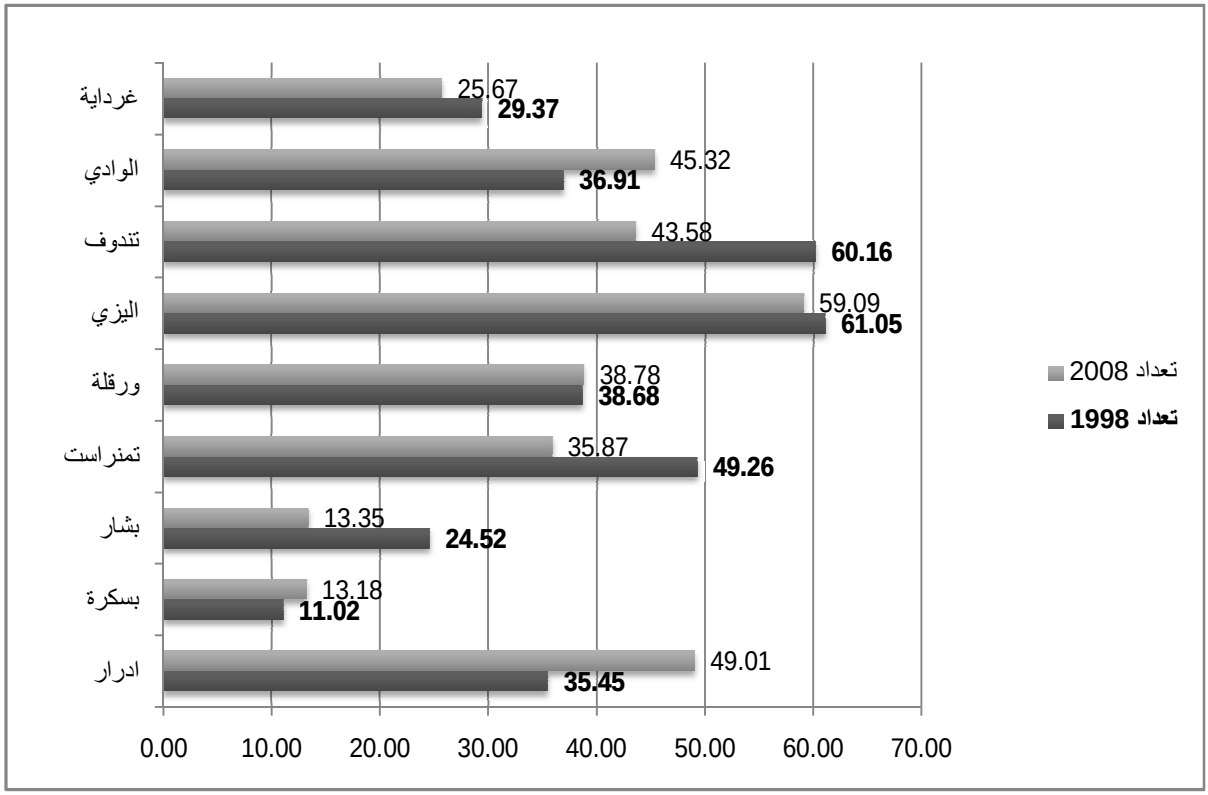

جدول رقم 27: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم الصحراوي حسب تعداد 2008

الولاية	من الاقليم (%)	باقي الجمهورية (%)
ادرار	49.01	50.99
بسكرة	13.18	86.82
بشار	13.35	86.65
تمنراست	35.87	64.13
ورقلة	38.78	61.22
اليزي	59.09	40.91
تندوف	43.58	56.42
الوادي	45.32	54.68
غرداية	25.67	74.33

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

شكل رقم 18: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم الصحراوي حسب تعداد 2008

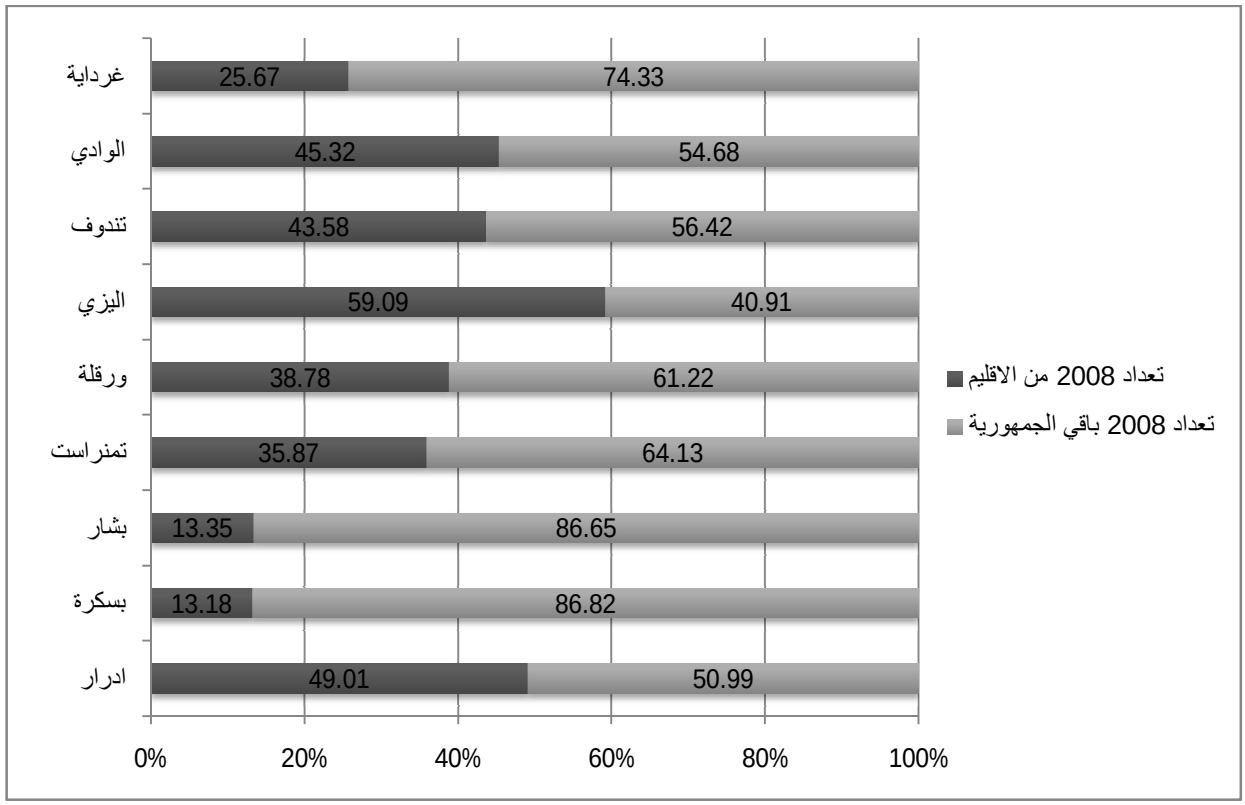

جدول رقم 28: التوزيع النسبي للهجرة الوافدة الى الاقليم من باقي ولايات الاقليم حسب تعداد 2008

الولاية	ادرار	بسكرة	بشار	تمنراست	ورقلة	اليزي	تندوف	الوادي	غرداية	المجموع
ادرار		0.68	17.71	17.8	3.36	1.13	1.45	0.53	6.35	**49.01**
بسكرة	0.37		0.48	0.32	4.65	0.34	0.08	6.37	0.57	**13.18**
بشار	6.93	0.72		0.53	0.8	0.22	3.44	0.31	0.4	**13.35**
تمنراست	17.08	1.88	1.32		4.17	1.89	0.72	2.59	6.22	**35.87**
ورقلة	1.69	6.07	0.76	1.34		1.55	0.13	22.7	4.54	**38.78**
اليزي	12.01	1.62	0.6	11.03	15.24		0.31	12.55	5.73	**59.09**
تندوف	6.89	0.52	33.99	0.48	0.78	0.19		0.46	0.27	**43.58**
الوادي	0.97	7.82	0.5	1.13	30.89	2.8	0.12		1.09	**45.32**
غرداية	7.29	1.48	1.07	3.33	10.26	0.55	0.13	1.56		**25.67**
المجموع	**53.23**	**20.79**	**56.43**	**35.96**	**70.15**	**8.67**	**6.38**	**47.07**	**25.17**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

إن تيار الهجرة الوافدة الى ولايات الاقليم الصحراوي محليا كان ضعيفا في معظم الولايات الجنوبية باستثناء ولايتي اليزي وتندوف، حيث جاءتا في المرتبة الاولى سنة 1998 بنسب (61.05%، 60.16%) تواليا بينما انخفضت سنة 2008 الى (59.09%، 43.58%) على الترتيب، فالانخفاض كان أكبر في ولاية تندوف نظرا للتحديات الأمنية التي تعرفها الحدود الغربية وضرورة التواجد العسكري بها الشيء الذي أدى الى زيادة نسبة الوافدين من الاقاليم الشمالية على حساب نسبة الوافدين اليها من باقي ولايات الاقليم.

احتلت ولاية تمنراست المرتبة الثانية في نسبة الوافدين من الاقليم سنة 1998، حيث جاءت نسبة تيار الهجرة الوافدة اليها من الاقليم مساوية تقريبا لتيار الهجرة الوافدة من الاقاليم الشمالية، انخفضت الى 35.87% من جملة الوافدين للاقليم سنة 2008.

جاءت ولايات ورقلة، الوادي وأدرار في المرتبة الثالثة من حيث نسبة الهجرة الوافدة اليها من ولايات الاقليم الأخرى سنة 1998 بنسب بلغت (38.68%، 36.91%، 35.45%) على الترتيب، بينما ارتفعت في تعداد 2008 إلى (38.78%، 45.32%، 49.01%) على الترتيب لكنها ظلت دون المتوسط.

واحتلت ولايات غرداية، بشار وبسكرة المرتبة الأخيرة من حيث نسبة المهاجرين الوافدين الى كل منها من ولايات الاقليم الاخرى سنة 1998 حيث بلغت (29.37%، 24.52%، 11.02%) على الترتيب، انخفضت الى (25.67%، 13.35%) سنة 2008 في كل من غرداية وبشار على الترتيب؛ بينما عرفت ارتفاعا بسيطا في ولاية بسكرة الى 13.18%.

3-3. تيارات الهجرة المغادرة للاقليم الجنوبي:

جدول رقم 29: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة الى باقي أقاليم الجمهورية في عامي 1998 و 2008

الولاية	تعداد 1998 (%)	تعداد 2008 (%)
ادرار	81.02	41.33
بسكرة	79.99	84.52
بشار	72.12	70.64
تمنراست	55.52	46.25
ورقلة	57.40	63.07
اليزي	60.43	57.68
تندوف	71.65	74.11
الوادي	33.34	38.61
غرداية	68.97	68.16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

شكل رقم 19: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة الى باقي أقاليم الجمهورية في تعدادي 1998 و 2008

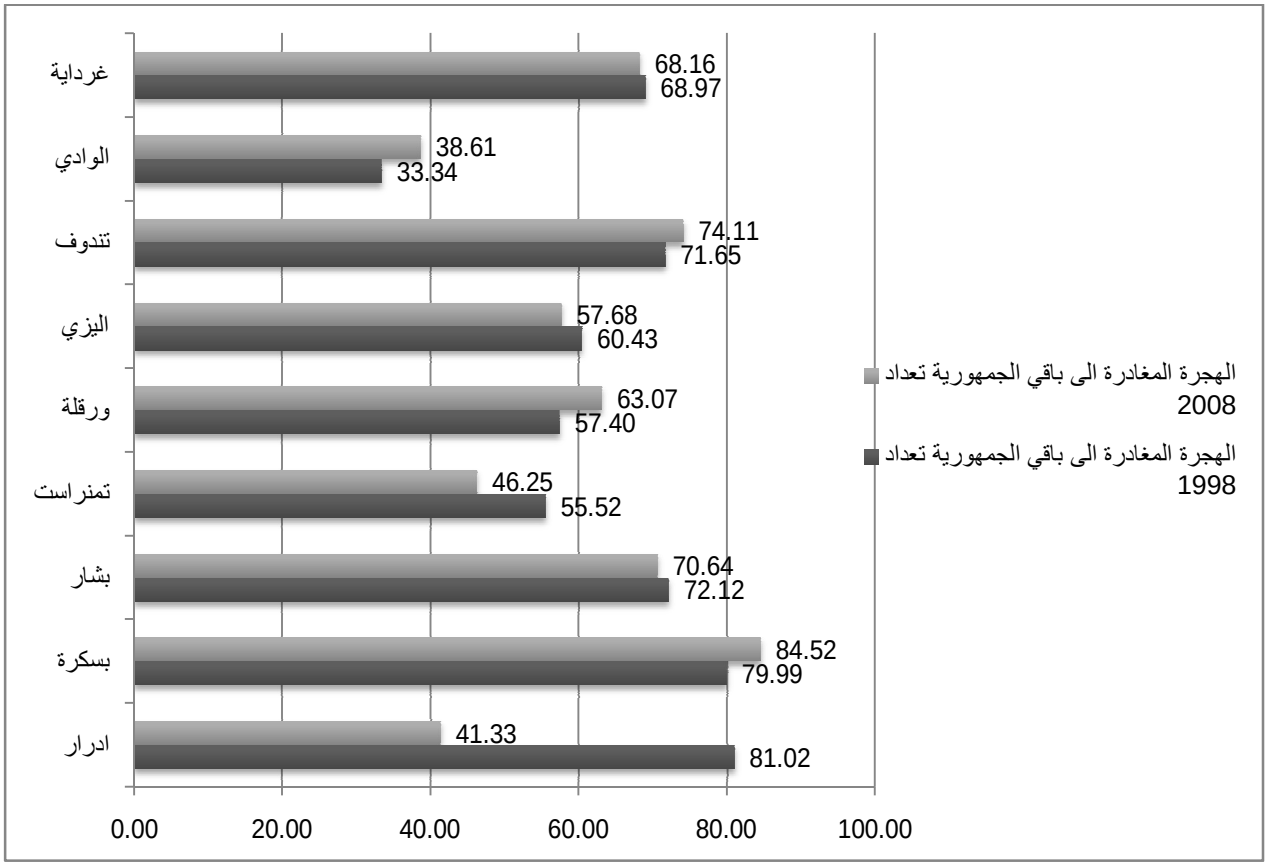

يتبين من الجدول ان تيار الهجرة المغادرة للاقليم تجاه المناطق الشمالية كانت كبيرة في سنة 1998 بالنسبة لكل ولايات الاقليم؛ باستثناء ولاية الوادي التي كانت مغادرة المهاجرين منها تجاه الولايات الأخرى للاقليم أكثر من مغادرتهم نحو الأقاليم الشمالية، حيث سجلت الولاية 33.34% فقط من إجمالي الهجرة المغادرة لها توجهوا نحو المناطق الشمالية، ارتفعت قليلا لتبلغ 38.61% سنة 2008.

وقد جاءت ولايات تمنراست، ورقلة واليزي في المرتبة الثانية من حيث نسبة الهجرة المغادرة الأقل باتجاه الاقاليم الشمالية.

جدول رقم 30: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة الى باقي ولايات الاقليم الصحراوي عامي 1998 و 2008

الولاية	الهجرة المغادرة الى ولايات الاقليم	
	تعداد 1998 (%)	تعداد 2008 (%)
ادرار	18.98	58.67
بسكرة	20.01	15.48
بشار	27.88	29.36
تمنراست	44.48	53.75
ورقلة	42.60	36.93
اليزي	39.57	42.32
تندوف	28.35	25.89
الوادي	66.66	61.39
غرداية	31.03	31.84

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

شكل رقم 20: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة الى باقي ولايات الاقليم الصحراوي عامي 1998 و 2008

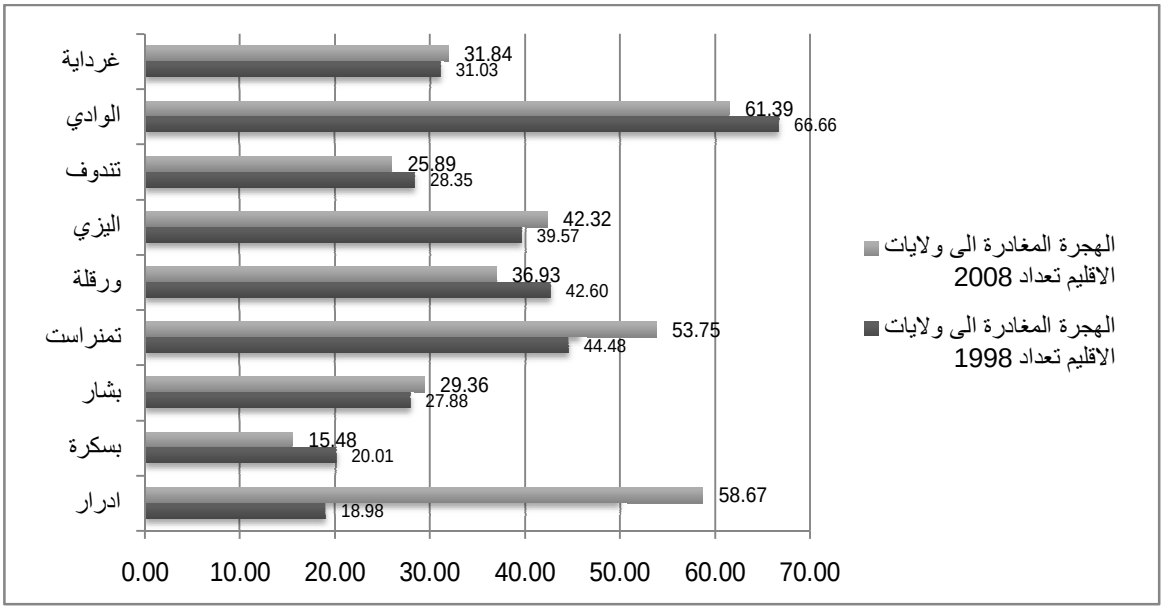

جدول رقم 31: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة حسب تعداد 1998.

الولاية	الى الاقليم (%)	الى باقي الجمهورية (%)
ادرار	18.98	81.02
بسكرة	20.01	79.99
بشار	27.88	72.12
تمنراست	44.48	55.52
ورقلة	42.60	57.40
اليزي	39.57	60.43
تندوف	28.35	71.65
الوادي	66.66	33.34
غرداية	31.03	68.97

شكل رقم 21: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة حسب تعداد 1998.

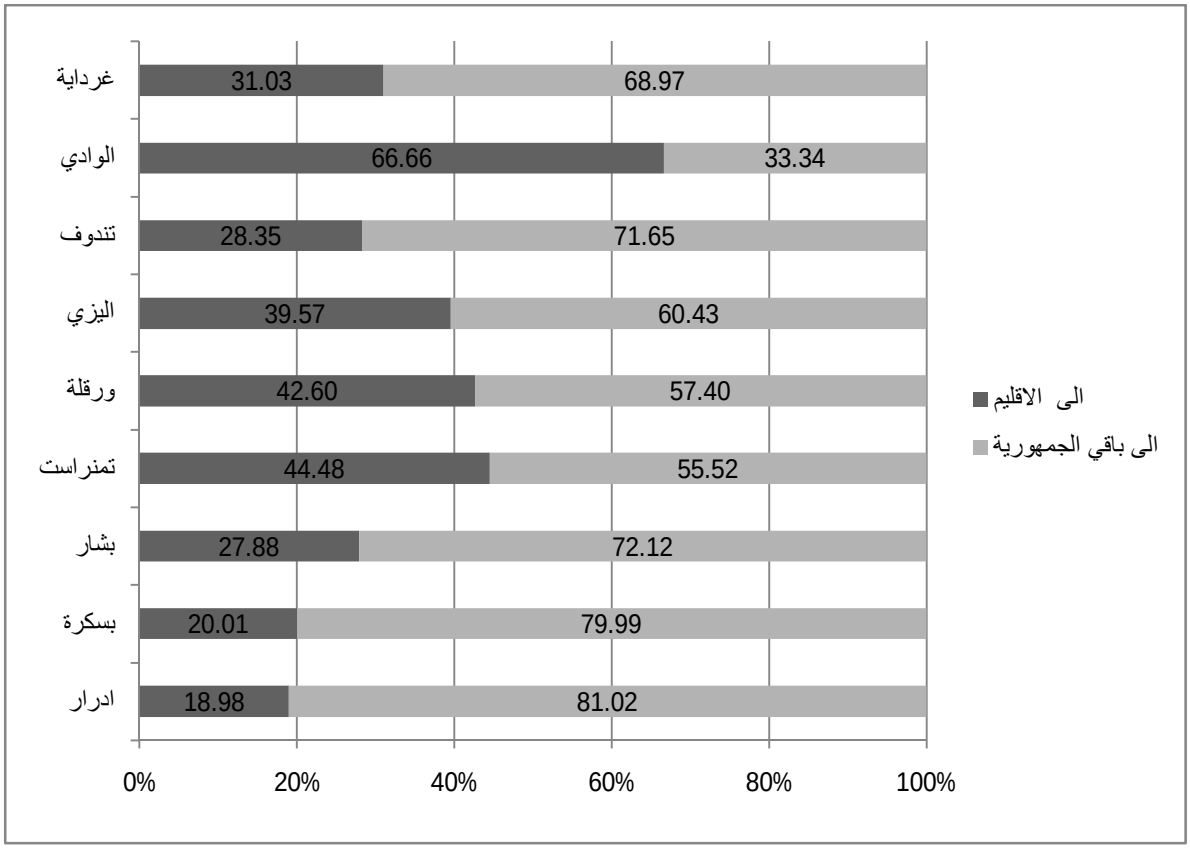

جدول رقم 32: التوزيع النسبي للهجرة المغادرة للاقليم اتجاه ولايات الاقليم حسب تعداد 1998

الولاية	ادرار	بسكرة	بشار	تمنراست	ورقلة	اليزي	تندوف	الوادي	غرداية	المجموع
ادرار		1.50	3.07	6.06	2.3	1.66	0.83	0.78	2.78	**18.98**
بسكرة	0.51		0.57	0.78	8.32	0.79	0.25	6.32	2.47	**20.01**
بشار	9.71	1.06		0.82	1.05	0.12	14.36	0.38	0.38	**27.88**
تمنراست	15.67	1.35	0.82		5.02	15.17	0.27	2.02	4.16	**44.48**
ورقلة	1.53	6.50	0.26	2.64		5.76	0.07	18.51	7.33	**42.60**
اليزي	3.93	4.42	0.64	7.6	13.73		0.15	5.65	3.45	**39.57**
تندوف	4.01	1.40	15.78	0.94	2.75	0.71		1.23	1.53	**28.35**
الوادي	0.16	8.08	0.09	1.59	49.01	6.67	0.06		1	**66.66**
غرداية	5.65	1.70	0.34	5.62	14.08	2.46	0.07	1.11		**31.03**
المجموع	**41.17**	**26.01**	**21.57**	**26.05**	**96.26**	**33.34**	**16.06**	**36.00**	**23.10**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات.

جدول رقم 33: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة للاقليم حسب تعداد 2008.

الولاية	الى الاقليم (%)	الى باقي الجمهورية (%)
ادرار	58.67	41.33
بسكرة	15.48	84.52
بشار	29.36	70.64
تمنراست	53.75	46.25
ورقلة	36.93	63.07
اليزي	42.32	57.68
تندوف	25.89	74.11
الوادي	61.39	38.61
غرداية	31.84	68.16

شكل رقم 22: التوزيع النسبي لتيارات الهجرة المغادرة للاقليم حسب تعداد 2008.

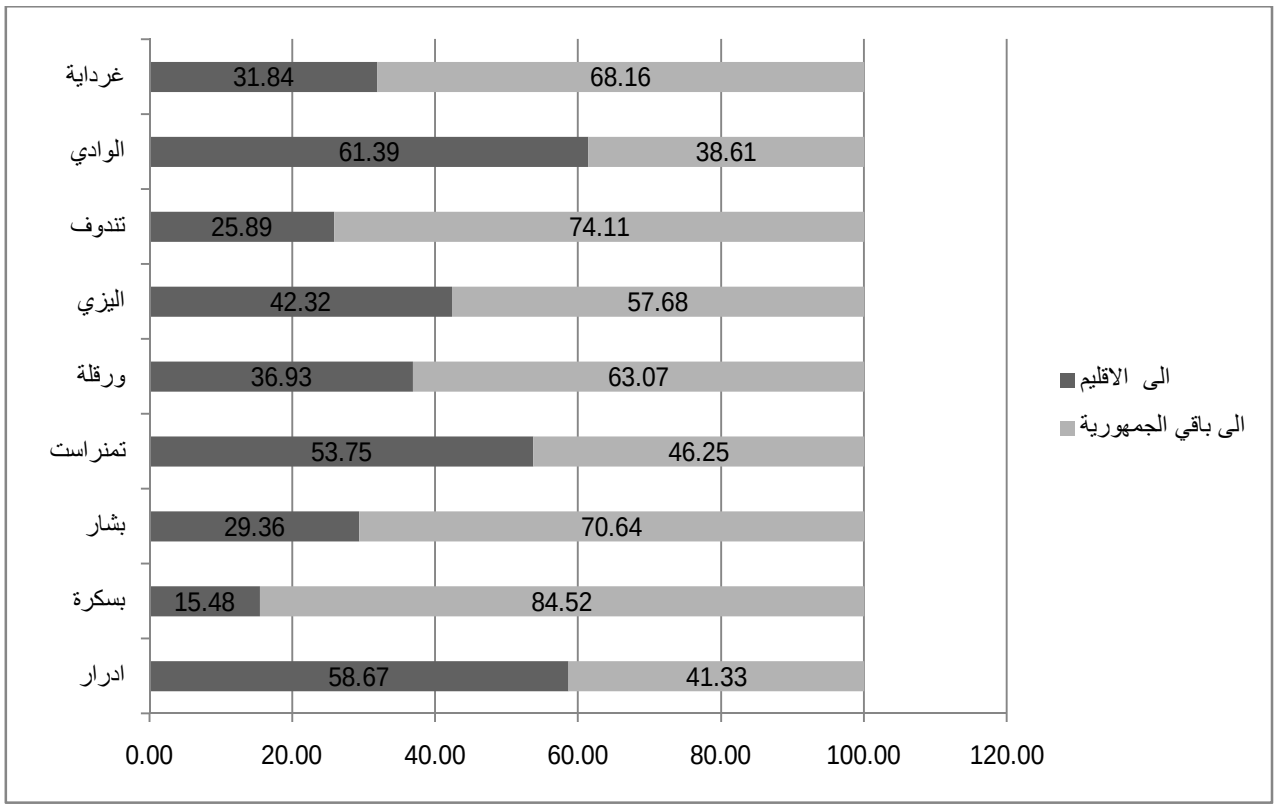

جدول رقم 34: التوزيع النسبي للهجرة المغادرة للاقليم من ولايات الاقليم تعداد 2008

الولاية	ادرار	بسكرة	بشار	تمنراست	ورقلة	اليزي	تندوف	الوادي	غرداية	المجموع
ادرار		0.93	11.69	14.87	4.42	11.14	5.76	1.02	8.84	**58.67**
بسكرة	0.45		0.59	0.8	7.77	0.74	0.21	4.04	0.88	**15.48**
بشار	7.84	2.80		0.99	1.07	0.3	15.37	0.29	0.7	**29.36**
تمنراست	28.73	0.95	1.06		4.16	12.15	0.48	1.43	4.79	**53.75**
ورقلة	2.08	5.26	0.61	1.66		6.45	0.3	14.9	5.67	**36.93**
اليزي	5.31	2.93	1.27	5.7	14		0.55	10.24	2.32	**42.32**
تندوف	5.36	0.52	15.78	1.7	0.96	0.78		0.35	0.44	**25.89**
الوادي	0.48	10.47	0.35	1.49	39.39	7.71	0.25		1.25	**61.39**
غرداية	7.91	1.31	0.62	4.96	10.9	4.87	0.21	1.06		**31.84**
المجموع	**58.16**	**25.17**	**31.97**	**32.17**	**82.67**	**44.14**	**23.13**	**33.33**	**24.89**	

رابعا: الوجهات الرئيسية لقدوم ومغادرة المهاجرين لولايات الاقليم

لقد هيمنت خمس ولايات على الهجرة الرئيسية من والى الاقليم على حجم الهجرة الوافدة والمغادرة للاقليم حيث لم تقل نسبة المهاجرين الى الاقليم أو المغادرين للاقليم في الولايات الخمس الرئيسية مجتمعة عن الثلث في كل الولايات المكونة للاقليم، وجاءت ولاية الجزائر ضمن الخمس الولايات الرئيسية المرسلة للمهاجرين للاقليم في معظم الولايات خلال الفترتين التعداديتين 1987-1998 و 1998-2008.

جدول رقم 35: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية أدرار في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد1998				تعداد 2008			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
ادرار	بشار	14.06	سكيكدة	6.84	بشار	17.80	تمنراست	14.87
	البويرة	8.76	الجزائر	6.77	تمنراست	17.10	بشار	11.69
	تمنراست	8.68	تمنراست	6.06	وهران	6.94	اليزي	11.14
	وهران	7.00	البويرة	5.65	غرداية	6.35	غرداية	8.84
	الجزائر	5.41	الشلف	5.37	الجزائر	4.44	تندوف	5.76

الهجرة الوافدة لولاية أدرار:

حافظت ولاية بشار على صدارة الولايات المرسلة للمهاجرين الى ولاية أدرار في الفترتين التعداديتين حوالي 14و 18 في المائة على التوالي؛ مع ارتفاع في نسبة الوافدين منها الى ولاية أدرار ويرجع هذا الى القرب الجغرافي والروابط التاريخية والأسرية التي تجمع سكان الولايتين. تضاعفت نسبة القادمين من تمنراست خلال تعداد 2008 لتحتل المرتبة الثانية من حيث إسهامها في الهجرة الوافدة على ولاية أدرار في هذه الفترة بعد أن كانت نسبة المهاجرين الوافدين

منها لا تتعدى 8.68% في تعداد 1998، ويعود هذا الارتفاع الى القرب الجغرافي والى الهجرة العائدة لسكان ولاية أدرار الذين كانوا قد هاجروا إلى ولاية تمنراست في فترات سابقة.

وجاءت ولاية وهران في المرتبة الثالثة بالنسبة لإسهامها في الهجرة الوافدة الى ولاية أدرار في تعداد 2008 بعد أن كانت في المرتبة الرابعة خلال تعداد 1998 على الرغم من حفاظها على نفس النسبة تقريبا بسبب ما تمثله من امتداد جهوي في الاقليم الغربي، وعوضت ولاية غرداية ولاية البويرة ضمن الولايات الرئيسية الأكثر إسهاما في الهجرة الوافدة الى ولاية أدرار سنة 2008 لتحتل المركز الرابع بعد أن كانت ولاية البويرة المركز الثاني كأكثر الولايات اسهاما في الهجرة الوافدة الى ولاية أدرار سنة 1998.

وتأتي الجزائر العاصمة في المركز الخامس من بين الولايات الأكثر اسهاما في الهجرة الوافدة الى ولاية أدرار خلال الفترتين التعداديتين ويعد هذا الترتيب الأسوء للعاصمة في مدى اسهامها في الهجرة الوافدة الى كل ولايات الاقليم الجنوبي.

وإجمالا نجد أن ولايتين من أصل خمس ولايات الأكثر اسهاما في الهجرة الوافدة الى ولاية أدرار تقع في نفس الاقليم الجنوبي سنة 1998، لتصبح ثلاث ولايات في تعداد 2008 ويلعب عامل المسافة دورا مهما في ذلك.

الهجرة المغادرة لولاية أدرار:

يلاحظ على الهجرة المغادرة سنة 1998 أن الوجهات الرئيسية الخمس هي ولايات تقع في الشمال باستثناء ولاية تمنراست، حيث مثلت ولاية سكيكدة الوجهة الأولى للمغادرين تلتها العاصمة، وجاءت كل من ولاية البويرة والشلف في المرتبة الرابعة والخامسة تواليا كأكثر الوجهات للهجرة المغادرة لولاية أدرار.

أما سنة 2008 فنجد أن الخمس وجهات الرئيسية للهجرة المغادرة لولاية أدرار فكانت كلها ولايات تقع في نطاقها أي ولايات الاقليم الجنوبي (تمنراست -بشار -اليزي -غرداية -تندوف) على الترتيب. ويعكس هذا الاختلاف عدم الحاجة للهجرة لمسافات كبيرة نحو ولايات الشمال حيث أصبحت بعض الولايات الجنوبية تمثل ملاذا سواءا للهجرة من أجل العمل أو غيره بسبب توفر خدمات أفضل عن ما كان في الفترة السابقة.

جدول رقم 36: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية بسكرة في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد1998				تعداد 2008			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
بسكرة	باتنة	26.58	باتنة	17.66	باتنة	29.10	باتنة	18.52
	الجزائر	12.22	الجلفة	8.67	المسيلة	9.08	الجزائر	12.11
	المسيلة	11.89	ورقلة	8.32	الجزائر	6.57	ورقلة	7.77
	خنشلة	8.74	خنشلة	8.08	الوادي	6.37	المسيلة	6.59
	أم البواقي	4.19	الجزائر	7.16	خنشلة	6.23	ام البواقي	5.07

الهجرة الوافدة لولاية بسكرة:

احتلت ولاية باتنة المرتبة الأولى كأكثر الولايات الموفدة للمهاجرين إلى ولاية بسكرة بنسبة 26.58% و29.1% من مجموع القادمين في سنة 1998 و2008 على التوالي، ويفسر القرب الجغرافي والروابط التاريخية هذا الارتفاع. وجاءت الجزائر في المرتبة الثانية كأكثر الولايات إسهاما في الهجرة الوافدة إلى ولاية بسكرة سنة 1998 تليها ولاية المسيلة، لتتبادلا المراتب في تعداد 2008 انخفاض نسبة إسهامهما في الهجرة الوافدة الى ولاية بسكرة لصالح ولاية باتنة والوادي التي لم تكن ضمن الولايات الخمس الأكثر إسهاما في الهجرة الوافدة الى ولاية بسكرة سنة 1998، حيث حلت رابعة في تعداد 2008 قبل ولاية خنشلة التي تراجع

إسهامها إلى حوالي 6.23% من مجموع الوافدين سنة 2008 بعد أن كان حوالي 8.74% في تعداد 1998.

وعموما يلاحظ أن النصيب الأكبر للهجرة الوافدة الى ولاية بسكرة في تعداد 1998 يأتي من الولايات المجاورة مع استمرار هيمنة العاصمة باعتبارها المركز الاداري والتجاري والصناعي الأهم، بينما مثلت وجهة للقادمين من ولاية الوادي في تعداد 2008 كولاية من الاقليم الجنوبي ضمن خمس ولايات الرئيسية الموفدة للهجرة الى ولاية بسكرة.

الهجرة المغادرة لولاية بسكرة:

استقطبت ولاية باتنة حوالي 18% من مجموع المهاجرين المغادرين لولاية بسكرة خلال الفترتين التعداديتين بما يعكس قوة تيارات الهجرة بين الولايتين نظرا للقرب الجغرافي وكذا الروابط الاجتماعية والتاريخية التي تميز العلاقة بين الولايتين، تلتها ولايات الجلفة، ورقلة وخنشلة بنفس النسبة تقريبا (8%) سنة 1998، لتأتي الجزائر العاصمة في المرتبة الخامسة كأكثر الوجهات المستقطبة للهجرة المغادرة لولاية بسكرة في نفس الفترة، ليرتفع مدى استقطابها للمهاجرين المغادرين لولاية بسكرة في تعداد 2008 الى أكثر من 12% من إجمالي الهجرة المغادرة في المرتبة الثانية، تلتها ولايات ورقلة، المسيلة وأم البواقي، حيث حافظت ولاية ورقلة باعتبارها عاصمة النفط على نسبة استقطابها للهجرة المغادرة لولاية بسكرة خلال الفترة التعداديتين.

جدول رقم 37: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية بشار في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد1998				تعداد 2008			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
بشـــار	بومرداس	12.92	تندوف	14.36	وهران	11.04	تندوف	15.37
	تندوف	11.05	أدرار	9.71	تلمسان	7.52	وهران	9.61
	أم البواقي	7.62	جيجل	7.97	ادرار	6.93	ادرار	7.84
	البليدة	6.60	المسيلة	6.54	الجزائر	6.50	النعامة	6.27
	الطارف	5.54	البيض	6.41	النعامة	6.20	تبسة	5.48

الهجرة الوافدة لولاية بشار:

مثلت الهجرة القادمة من ولاية بومرداس النسبة الأكبر من اجمالي الهجرة الوافدة الى ولاية بشار في تعداد 1998 بينما لا نجدها ضمن الخمس ولايات الموفدة للمهاجرين في تعداد 2008 وهذا يعني أن مساهمتها ظرفية ارتبطت أساسا بالظروف السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة، فيما بلغت الهجرة الوافدة من ولاية تندوف حوالي 11% في المرتبة الثانية سنة 1998 لتختفي بدورها من الولايات الخمس الأولى الموافدة للمهاجرين الى ولاية بشار في تعداد 2008، وجاءت كل من ولايات أم البواقي، البليدة والطارف ضمن خمس ولايات الأكثر ايفادا للمهاجرين في تعداد 1998، ويظهر هنا التنوع الجغرافي للهجرة الوافدة الى ولاية بشار بفعل الوظيفة العسكرية بالأساس.

أما في تعداد 2008 فقد تصدرت ولاية وهران الولايات المرسلة للمهاجرين باتجاه ولاية بشار بنسبة فاقت 11%، تلتها كل من تلمسان، أدرار، الجزائر والنعامة على الترتيب بنسب متقاربة.

الهجرة المغادرة لولاية بشار:

استقطبت ولاية تندوف النسبة الأكبر من الهجرة المغادرة لولاية بشار خلال الفترتين التعداديتين بفعل القرب الجغرافي وتوافر فرص العمل بها بنسبة فاقت 15% من اجمالي المغادرين، تلتها أدرار بحوالي 10% من اجمالي المغادرين سنة 1998، أي أنهما استقطبتا 4/1 المهاجرين المغادرين لولاية بشار. وجاءت بعدهما كل من جيجل، المسيلة والبيض على التوالي في تعداد 1998، بينما تراجعت ولاية أدرار الى المرتبة الثالثة في سنة 2008 حيث تناقص مدى مساهمتها الى حوالي 8%، وحلت محلها ولاية وهران في المرتبة الثانية بنفس النسبة تقريبا التي سجلتها ولاية أدرار في تعداد 1998.

وجاءت كل من ولاية النعامة وتبسة في المرتبة الرابعة والخامسة على الترتيب كأكثر الولايات المستقبلة للهجرة المغادرة لولاية بشار في تعداد 2008.

جدول رقم 38: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية تمنراست في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد1998				تعداد 2008			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
تمنراست	أدرار	21.78	أدرار	15.67	ادرار	17.08	ادرار	28.73
	الجزائر	6.28	اليزي	15.17	الجزائر	9.08	اليزي	12.15
	غرداية	5.36	الجزائر	7.03	غرداية	6.22	الجزائر	6.22
	ورقلة	3.38	وهران	5.33	باتنة	4.32	غرداية	4.79
	باتنة	2.31	ورقلة	5.02	ورقلة	4.17	ورقلة	4.16

الهجرة الوافدة لولاية تمنراست:

حافظت الولايات الخمس الأولى الأكثر إسهاما في الهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست في تعداد 1998 على صدارتها وإسهامها في هذه الهجرة، حيث تمثل التيارات الرئيسية للهجرة الوافدة لولاية تمنراست طوال الفترة 1987 - 1998، كما يتضح ذلك أيضا من بيانات تعداد 2008، حيث بلغت نسبة المهاجرين القادمين من ولايات (أدرار -الجزائر -غرداية - ورقلة - باتنة) في تعداد 1998 حوالي (21.78%، 6.28%، 5.36%، 3.38%، 2.31%) على الترتيب، وما يلاحظ هو تغير الترتيب فيما بينها سنة 2008 الى (أدرار -الجزائر -غرداية - باتنة -ورقلة) بنسب قاربت (17.08%، 9.08%، 6.22%، 4.32%، 4.17%) على الترتيب، وساهمت هذه الولايات الخمس بحوالي 39.11% من الهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست سنة 1998 مقابل 40.88% من مجموع الوافدين اليها سنة 2008، بينما توزعت حوالي 60% المتبقية بين 42 ولاية الأخرى، أي أن الولايات الخمس حافظت على نسبة مساهمتها في الهجرة الوافدة خلال الفترتين التعداديتين مع بعض التفاوت في مدى مساهمة كل ولاية الهجرة الوافدة الى ولاية تمنراست، حيث انخفضت مساهمة ولاية أدرار وارتفعت مساهمة بقية الولايات.

الهجرة المغادرة لولاية تمنراست:

وبالمقارنة بين نتائج التعدادين فإن تيارات الهجرة المغادرة الرئيسية قد ساهمت بحوالي 48.22% سنة 1998 وبحوالي 56.06% سنة 2008، مع محافظة الخمس تيارات الرئيسية على ترتيبها (أدرار -اليزي -الجزائر -وهران -ورقلة) بنسب بلغت سنة 1998 حوالي (15.67%، 15.17%، 7.03%، 5.33%، 5.02%) مع فارق تمثل في أن حلت ولاية غرداية محل ولاية وهران في تعداد 2008، حيث بلغت مساهمة كل منها في استقبال الهجرة النازحة عن ولاية تمنراست (28.73%، 12.15%، 6.22%، 4.79%، 4.16%) ويرجع

استئثار ولاية أدرار بالنسبة الأكبر الى عوامل عدة تتمثل أساسا في القرب الجغرافي، العوامل التاريخية والثقافية وكذا الى الهجرة العائدة للمهاجرين الذين كانوا قد غادروا ولاية أدرار اتجاه ولاية تمنراست في فترات سابقة وعادوا خلال فترة الدراسة الحالية.

جدول رقم 39: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية ورقلة في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد1998				تعداد 2008			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
ورقلـــة	الوادي	22.59	الوادي	18.51	الوادي	22.70	الوادي	14.90
	الجزائر	13.71	الأغواط	7.94	الجزائر	7.84	الجزائر	12.99
	الجلفة	7.20	غرداية	7.33	باتنة	7.77	اليزي	6.45
	باتنة	6.16	الجزائر	7.27	بسكرة	6.07	غرداية	5.67
	بسكرة	4.92	بسكرة	6.50	غرداية	4.54	بسكرة	5.26

الهجرة الوافدة لولاية ورقلة:

استأثرت ولاية الوادي بالنصيب الأكبر من المهاجرين الوافدين الى ولاية ورقلة بحوالي 22.59% و22.7% من اجمالي الهجرة الوافدة في تعداد 1998 و2008 على الترتيب، وجاءت الجزائر العاصمة في المركز الثاني كأكثر الولايات مساهمة في الهجرة الوافدة إلى ولاية ورقلة خلال الفترتين التعداديتين وإن انخفضت نسبة مساهمتها.وجاءت ولايات الجلفة، باتنة وبسكرة ضمن أكثر الولايات ايفادا للمهاجرين الى ولاية ورقلة في تعداد 1998 بهذا الترتيب، فيما جاءت ولايات باتنة، بسكرة وغرداية على التوالي في تعداد 2008 كأكثر الولايات المرسلة للمهاجرين الى ولاية ورقلة.

الهجرة المغادرة لولاية ورقلة:

ظلت الولايات الأكثر ارسالا للمهاجرين باتجاه ورقلة نفسها تقريبا الولايات الأكثر استقبالا للمهاجرين المغادرين لورقلة، حيث جاء ترتيبها كالتالي: الوادي، الأغواط، غرداية، الجزائر وبسكرة في تعداد 1998، لتصبح في تعداد 2008: الوادي، الجزائر، اليزي، غرداية وبسكرة على الترتيب ويرج السبب الى كون الهجرة الى ولاية ورقلة هي بالأساس هجرة للعمل وليست للاستقرار النهائي.

جدول رقم 40: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية اليزي في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد1998				تعداد2008			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
اليـــزي	تمنراست	15.52	ورقلة	13.73	ورقلة	15.24	ورقلة	14.00
	الوادي	14.19	تمنراست	7.60	الوادي	12.55	الوادي	10.35
	ورقلة	12.41	عنابة	6.20	ادرار	12.01	تمنراست	10.24
	أدرار	10.02	الجزائر	5.68	تمنراست	11.03	الجزائر	5.70
	الجزائر	5.77	الوادي	5.65	غرداية	5.73	ادرار	5.31

تتميز الهجرة الوافدة الى ولاية اليزي بأنها حوالي 55% منها قدمت من 4 ولايات من الاقليم الجنوبي في تعداد 1998، تأتي في مقدمتها الهجرة الوافدة من ولاية تمنراست والوادي بنسبة أكثر من 15% و14% على الترتيب. وفي تعداد 2008 فإن أكثر من 55% من الهجرة الوافدة الى ولاية اليزي جاءت من كل ورقلة، الوادي، أدرار، تمنراست وغرداية على الترتيب، بمعنى من ولايات تقع ضمن نفس الاقليم.

وبالنسبة للهجرة المغادرة نجد تقريبا أن هناك تبادلا هجريا بين ولاية اليزي وبقية ولايات الاقليم الجنوبي بالأساس باستثناء ممارسة الجزائر العاصمة لهيمنتها كمركز صناعي واداري وتجاري، حيث غادر حوالي 28% الى كل من ورقلة، تمنراست والوادي على الترتيب في تعداد 1998، بينما بلغت النسبة في تعداد 2008 حوالي 40% من اجمالي الهجرة المغادرة الى كل من ورقلة، الوادي، تمنراست وأدرار على الترتيب.

جدول رقم 41: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية تندوف في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد1998				تعداد 2008			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
تنـدوف	بشار	50.37	بشار	15.78	بشار	33.99	بشار	15.78
	أدرار	6.58	تيسمسيلت	9.80	سيدي بلعباس	9.47	وهران	6.28
	وهران	5.46	وهران	4.89	ادرار	6.89	الجزائر	5.58
	الجزائر	4.36	مستغانم	4.18	وهران	5.47	أدرار	5.36
	بلعباس	2.91	أدرار	4.01	الجزائر	3.75	سيدي بلعباس	5.19

تميزت الهجرة الوافدة الى ولاية تندوف بهيمنة ولاية بشار عليها، حيث أن أكثر من 50% من اجمالي الوافدين قدموا من ولاية بشار في تعداد 1998 وأكثر من الثلث في تعداد 2008 إذ يلعب عامل المسافة دورا بارزا في ذلك، حيث أن بشار أقرب ولاية لتندوف (800كلم). وتتبعها في تعداد 1998ولايات: أدرار، وهران، الجزائر وسيدي بلعباس على الترتيب، واختلف ترتيبها فقط في تعداد 2008 لتصبح سيدي بلعباس، أدرار، وهران والجزائر.

أما بالنسبة للهجرة المغادرة لولاية تندوف حسب تعداد 1998 فقد توجه حوالي 16 % منها الى ولاية بشار ونفس النسبة في تعداد 2008، تلتها تيسمسيلت بحوالي 10% من اجمالي المغادرين، وجاءت بعدها كل من وهران، مستغانم وأدرار. أما في تعداد 2008 فقد جاءت في

المرتبة الثانية ولاية وهران بنسبة 6.28% تلتها الجزائر، أدرار وسيدي بلعباس كأكثر الولايات المستقبلة للهجرة المغادرة لولاية تندوف.

جدول رقم 42: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية الوادي في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد1998				تعداد 2008			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
الوادي	ورقلة	20.49	ورقلة	49.01	ورقلة	30.89	ورقلة	39.39
	الجزائر	15.06	بسكرة	8.08	تبسة	8.93	بسكرة	10.47
	يسكرة	8.86	اليزي	6.67	الجزائر	8.41	اليزي	7.71
	تبسة	6.36	الطارف	5.39	بسكرة	7.82	الجزائر	6.37
	البليدة	4.65	الجزائر	4.69	عنابة	3.63	عنابة	3.82

تأتي ولاية ورقلة في المرتبة الأولى كمصدر للهجرة الوافدة على ولاية الوادي في تعدادي 1998 و2008 بنسبة فاقت 20% و30% على التوالي، وتفسر هذه النسبة المرتفعة بأنها الهجرة العائدة، وجاءت الجزائر في المرتبة الثانية في تعداد 1998 بأكثر من 15% من اجمالي الهجرة الوافدة الى ولاية الوادي، تلتها بسكرة ثم تبسة فالبليدة. أما في تعداد 2008 فقد جاء ترتيب الولايات الأكثر ارسالا للمهاجرين الى ولاية الوادي كما يلي: تبسة، الجزائر، بسكرة وعنابة تواليا.

وفي ما يخص الهجرة المغادرة لولاية الوادي فقد توجه حوالي نصف المغادرين في تعداد 1998 الى ولاية ورقلة، فيما توجه أكثر من 8% الى بسكرة تلتها اليزي، الطارف والجزائر العاصمة كأكثر الولايات المستقبلة للمغادرين لولاية الوادي.

أما في تعداد 2008 فقد بلغت نسبة الهجرة المغادرة لولاية الوادي والتي توجهت إلى ورقلة حوالي 40% فيما استقبلت بسكرة أكثر من 10% من اجمالي المغادرين، لتليها اليزي في حدود 8% من اجمالي الهجرة المغادرة لولاية الوادي، وجاءت تواليا كل من الجزائر وعنابة.

جدول رقم 43: التوزيع النسبي لوجهات الهجرة المغادرة والوافدة الرئيسية بولاية غرداية في تعدادي 1998 و2008

الولاية	تعداد 1998				تعداد 1998			
	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة	الداخلين من	النسبة	المغادرين الى	النسبة
غرداية	الجزائر	15.31	الجزائر	14.97	الجزائر	14.39	الجزائر	20.85
	الجلفة	10.09	ورقلة	14.08	تيارت	11.96	ورقلة	10.90
	أدرار	10.01	الأغواط	11.32	ورقلة	10.26	الأغواط	9.92
	ورقلة	9.38	الجلفة	10.42	الاغواط	8.67	ادرار	7.91
	تيارت	9.08	أدرار	5.65	ادرار	7.29	الجلفة	5.84

الهجرة الوافدة لولاية غرداية:

بالنسبة لولاية غرداية فيتضح من التحليل الجغرافي لتيارات الهجرة الوافدة إليها، وجود خمس تيارات رئيسية للهجرة الوافدة في تعداد 1998، تمثل حوالي 53.88% من الهجرة الوافدة الى الولاية، وهذه الولايات هي (الجزائر -الجلفة -أدرار -ورقلة -تيارت) بلغت نسب كل منها في الهجرة الوافدة الى ولاية غرداية (15.31%، 10.09%، 10.01%، 9.38%، 9.08%) على الترتيب، حافظت على نسبة اسهامها في الهجرة الوافدة الى الولاية خلال تعداد 2008 بحوالي 52.57% مع بعض الفوارق تمثلت في اختلاف الترتيب وانخفاض نسبة مساهمة كل من ولاية الجزائر وولاية أدرار، وارتفاع نسبة مساهمة كل من ولاية تيارت وورقلة في الهجرة الوافدة الى ولاية غرداية، وعوضت ولاية الأغواط ولاية الجلفة ضمن الخمس تيارات الرئيسية المرسلة للمهاجرين اتجاه ولاية غرداية، وهي (الجزائر -تيارت -ورقلة -الأغواط -أدرار) بنسب

مساهمة بلغت (14.39%، 11.96%، 10.26%، 8.67%، 7.29%) على الترتيب، وتتقاسم بقية الولايات والبالغ عددها 42 ولاية تقل عن النصف في مدى مساهمتها في الهجرة الوافدة الى ولاية غرداية.

الهجرة المغادرة لولاية غرداية:

وعموما بالنسبة لولاية غرداية فقد غادرها حوالي 6817 مهاجر في الفترة 1998-2008 مقابل 7986 مهاجر خلال الفترة التعدادية السابقة، حيث بلغ معدل الهجرة المغادرة سنة 1998 حوالي 2.66 % من اجمالي السكان مثلت نسبة 8.44% من اجمالي المغادرين للاقليم الجنوبي، وحوالي 1.87% سنة 2008 يمثلون حوالي 9.75% من مجموع المغادرين للاقليم الجنوبي.

بلغت نسبة الذكور الذين غادروا الولاية حوالي 47.92% والاناث 52.08%، وتوزعت تيارات المهاجرين المغادرين للولاية كما يلي:

استأثرت خمس ولايات هي (الجزائر -ورقلة -الأغواط -أدرار -الجلفة) بنحو 55.42% من جملة الهجرة المغادرة لولاية غرداية خلال الفترة 1998-2008 مقابل 56.45% في الفترة التعدادية السابقة، ويمثل القرب الجغرافي أحد أهم العوامل المؤثرة في هذا التوزيع وسهولة المواصلات، وكذا العامل الاقتصادي خاصة بالنسبة لعاصمة البترول ورقلة والأغواط والثقل السياسي للعاصمة.

ويلاحظ أن الولايات الخمس الأولى قد حافظت على استئثارها بأكبر عدد من جملة المهاجرين المغادرين من ولاية غرداية، مع بعض الفروق البسيطة تمثلت في الترتيب بينها في نسبة المهاجرين لكل منها بين كل من ولاية أدرار والجلفة سنة 2008.

وهذه الولايات هي (الجزائر -ورقلة -الأغواط -الجلفة -أدرار) بنسب بلغت في تعداد 1998 حوالي (14.97%، 14.08%، 11.32%، 10.42%، 5.65%) على الترتيب، بينما بلغت سنة 2008 حوالي (20.85%، 10.9%، 9.92%، 5.84%،7.91 %) على الترتيب.

وبصفة عامة مثلت الجزائر العاصمة الوجهة الرئيسية للهجرة المغادرة من ولاية تمنراست وولاية غرداية، ويبرز هذا التأثير الذي مازالت تمارسه العاصمة على بقية ولايات الجمهورية على الرغم من المسافة التي تفصل بينها وبين الولايتين بسبب الثقل الاداري والسياسي والاقتصادي الذي تمثله العاصمة.

وبالنسبة لولاية ورقلة وولاية أدرار فيرجع السبب الى تفضيلهما بالنسبة للمهاجرين المغادرين لولايتي تمنراست وغرداية الى توفر فرص العمل بهما، باعتبار ورقلة عاصمة البترول والمؤهلات الهائلة لولاية أدرار في المجال الطاقة والزراعة وغيرها، يضاف اليها العامل التاريخي والثقافي والاجتماعي الذي يربط هذه الولايات بعضها ببعض وكذا الهجرة العائدة.

خلاصة:

إن حجم الهجرة الداخلية في الاقليم الصحراوي قد شهد تذبذبا من فترة تعدادية لأخرى، كما عرفت بعض ولايات الاقليم تذبذبا والبعض الآخر تزايدا في حجم هذه الهجرة الداخلية حيث:

- بلغ حجم الهجرة الوافدة للاقليم خلال الفترتين التعداديتين (1987-1998)، (1998-2008) حوالي 98471 و 84550 مهاجر على التوالي، حيث انخفض معدل الهجرة الوافدة من 3.84% سنة 1998 الى 2.61% سنة 2008.

- بلغ حجم المهاجرين المغادرين خلال الفترة التعدادية 1987- 1998 حوالي 94675 مهاجر حيث انخفض معدل الهجرة المغادرة من 3.95% سنة 1998 الى 2.15 % سنة 2008.

- انخفض معدل الهجرة الصافية للاقليم من 13.34% سنة 1998 الى 7.3% سنة 2008 ويرجع ذلك الى تباين حجم الهجرة الوافدة والمغادرة.

من بين ولايات الاقليم التسع؛ ست ولايات كانت جاذبة في تعداد 1998 ظلت جاذبة للسكان في تعداد 2008 لكن مع اختلاف في النسب، حيث جذبت بعض منها نسب من المهاجرين أعلى في تعداد 2008 مقارنة بتعداد 1998 (اليزي وتندوف) والبعض الآخر جذب نسب أقل من المهاجرين في تعداد 2008 مقارنة بتعداد 1998 (بسكرة، تمنراست، ورقلة)، في حين انضمت ولاية أدرار الى الولايات الجاذبة للسكان خلال الفترة التعدادية 1998-2008 بعدما كانت طاردة للسكان خلال الفترة التعدادية 1987-1998.

وقد هيمنت خمس ولايات الهجرة الرئيسية من والى الاقليم على حجم الهجرة الوافدة والمغادرة للاقليم حيث لم تقل نسبة المهاجرين الى الاقليم أو المغادرين للاقليم في الولايات الخمس الرئيسية مجتمعة عن الثلث في كل الولايات المكونة للاقليم، وجاءت ولاية الجزائر ضمن الخمس الولايات الرئيسية المرسلة للمهاجرين للاقليم في معظم الولايات خلال الفترتين التعداديتين 1987-1998 و 1998-2008.

الفصل الرابع: نتائج وخصائص الهجرة الداخلية إلى ولايات الاقليم الصحراوي.

تمهيد:

تعد الهجرة من أهم العوامل المغيرة لخصائص السكان في المنطقة المهاجر منها أو المهاجر اليها على حد سواء، وخاصة التركيبة النوعية والعمرية، الخصائص التعليمية، الحالة المهنية والعائلية، حيث يرجع التغير الذي تحدثه الهجرة الى انتقائيتها وقد تم الاستعانة بنتائج تعداد سنة 2008 لمعرفة بعض خصائص المهاجرين من وإلى مختلف ولايات الاقليم، في حين تم الاستعانة بنتائج التعدادات الثلاث لمعرفة المقدار الذي تساهم به الهجرة في الزيادة السكانية لولايات الاقليم الجنوبي.

أولا: التركيب العمري والنوعي

تعتبر دراسة التركيب العمري والنوعي على جانب كبير من الأهمية، حيث أنها توضح الملامح الديمغرافية للمجتمع ذكورا واناثا وتحدد الفئات المنتجة فيه والتي يقع على عاتقها اعالة باقي افراده.

كما أن التركيب العمري في الواقع يعد نتاجا للعوامل المؤثرة في النمو السكاني من مواليد ووفيات وهجرة، والتي لايمكن اعتباره أحدهما مستقلا عن الأخر، بل أن أي تغير في أحد هذه العوامل يؤدي الى التأثير في العاملين الآخرين، ولذلك فإن دراسة التركيب العمري تساعد على فهم دور هذه العوامل في النمو واتجاهها وما يتبع ذلك من دراسة للحالة العائلية، التعليمية والاقتصادية وغيرها.(فتحي أبو عيانة،جغرافية سكان الاسكندرية، ص121)

وتعد بيانات السن الواردة في التعداد هي المصدر الرئيسي لدراسة التركيب العمري، وكثيرا ما ينظر الى الاعمار الواردة بنوع من الريبة نتيجة الأخطاء في ذكر الأعمار بدقة عند اجراء التعداد ويرجع ذلك الى:

- جاذبية بعض الارقام في ذكر الاعمار مثل الارقام الزوجية أو المنتهية بالصفر أو الخمسة في الغالب، وكذا محاولة التقريب في الأعمار ويؤدي ذلك الى ما يعرف الى التراكم في فئة عمرية معينة، أو عدم ذكر أعمار الأطفال أو الرضع والاناث.

وهناك طرق احصائية عدة للتأكد من دقة البيانات الخاصة بالسن في التعدادات منها طريقة " مضروبات سبراج" Sprague multipliers وهي تستخدم لتدريج آحاد السن في التعداد ووضعها في صورتها الحقيقية، وبيان مدى الانحراف على السن الحقيقي في كل السنوات المفردة.

وكذا طريقتي كل من مقياس ويبل Whipple's index و مقياس مايرز Meyers index وتطبقان على التوزيع العمري ذو السنوات المفردة وليس على التوزيعات الخمسية؛ التي يمكن

الاعتماد فيها على طريقة مقياس سكرتارية الامم المتحدة وتتطلب في تطبيقها دراسة نسبة النوع sex ratio ونسبة العمر age ratio (ابوعيانة، جغرافية السكان الاسكندرية، 126).

وتعتبر الهجرة انتقائية حيث أنها ترتبط بفئات عمرية معينة، وغالبا ما تكون ضمن فئة الشباب الذين يسعون لتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، أم صغار السن وفئة كبار السن فغالبا ما يكونون مرافقين لعائلهم الذي يتخذ قرار الهجرة وينفذه ومن خلال دراسة نتائج التعداد عن الخصائص العمرية والنوعية للمهاجرين من وإلى الاقليم والمتضمنة في الجداول(35،36،37) تبين:

بالنسبة للتركيب العمري؛ ارتفاع نسبة الوافدين الى الاقليم للفئة العمرية 20-29 سنة، حيث بلغت في المتوسط نحو 32.6%، وكذا الفئة العمرية (30-39)سنة اذ بلغت في المتوسط 31.2%، حيث سجلت ولاية اليزي اعلى نسبة من حيث الوافدين اليها في الفئة 20-29سنة بحوالي 38.7 % من بين المهاجرين اليها، بينما بلغت النسبة 28.7% فقط في ولاية غرداية من بين الوافدين اليها في الفئة ذاتها.

في حين سجلت ولاية تمنراست وبشار اعلى النسب من الوافدين ضمن الفئة 30-39 سنة، حيث بلغت النسب 37.2% و 37.1% على التوالي، بينما عرفت ولاية بسكرة أدنى نسبة من الوافدين اليها ضمن هذه الفئة بنسبة 26%.

- انخفاض نسبة الوافدين الى الاقليم من الفئتين العمريتين 50-59سنة و60 فأكثر اذ بلغ متوسط الوافدين في الفئة حوالي 4.68%و 2.86% على الترتيب، وسجلت ولاية اليزي أدنى نسبة من بين ولايات الاقليم ضمن هاتين الفئتين بنسب 3% و1.3% على الترتيب.

بالنسبة للتركيب النوعي؛ نلاحظ ان نسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في الهجرة الوافدة للاقليم سنة 2008 حيث بلغت 52.45% بينما بلغت نسبة الذكور 47.55% ويرجع ذلك الى ما يسمى بالتجمع العائلي والى عامل المسافة حيث أن ولايات شمال الصحراء تفوقت فيها

نسبة الاناث بشكل جلي عن الذكور، بينما شهدت هذه النسب تقاربا في كل من ادرار، تندوف وغرداية، في حين فاقت نسبة الذكور نسبة الاناث الوافدين في كل من تمنراست واليزي حيث تظهر انتقائية الهجرة من حيث النوع جليا في الولايتين.

أما بالنسبة للهجرة المغادرة لولايات الاقليم نجد أن نسبة الذكور قد تفوقت على نسبة الاناث، حيث سجلت نسبة 50.53% للذكور و 49.47% للاناث سنة 2008.

- سجلت ولاية ورقلة وبسكرة هجرة وافدة للذكور والاناث أكبر من باقي ولايات الاقليم بسبب الجاذبية للعمل بالنسبة لولاية ورقلة وعامل القرب من الولايات الشمالية بالنسبة لولاية بسكرة بنسب (18.3%، 17.45%) للذكور، و (20.66%، 20.02%) للاناث على التوالي.

في حين سجلت ولاية تندوف ادنى نسبة من الذكور الوافدين الى ولايات الاقليم بنسبة 6.55% بينما سجلت ولاية اليزي ادنى نسبة بين الاناث بنسبة 5.92%.

بالنسبة للهجرة المغادرة لولايات الاقليم فقد شهدت ولاية ورقلة اعلى نسبة بين الذكور قدرت بـ 20.02%، بينما سجلت ولاية بسكرة اعلى نسبة مغادرة بين الاناث (20.57%)، بينما شهدت ولاية اليزي اقل نسبة مغادرة لدى الذكور والاناث (3.01%، 2.15%) على الترتيب.

جدول رقم 44: التوزيع النسبي للمهاجرين لولايات الاقليم حسب النوع في الفترة 1998-2008.

الولاية	الوافدين				المغادرين			
	ذكور	اناث	ذكور%	اناث%	ذكور	اناث	ذكور%	اناث%
ادرار	4453	4592	49.23%	50.77%	3470	2775	55.56%	44.44%
بسكرة	7015	8879	44.14%	55.86%	5674	7113	44.37%	55.63%
بشار	4775	5834	45.01%	54.99%	5807	5754	50.23%	49.77%
تمنراست	3719	2788	57.15%	42.85%	3017	2241	57.38%	42.62%
ورقلة	7356	9163	44.53%	55.47%	7071	6626	51.62%	48.38%
اليزي	3365	2627	56.16%	43.84%	1062	742	58.87%	41.13%
تندوف	2635	2686	49.52%	50.48%	1473	822	64.18%	35.82%
الوادي	3152	3778	45.48%	54.52%	4480	4955	47.48%	52.52%
غرداية	3735	3996	48.31%	51.69%	3267	3550	47.92%	52.08%
المجموع	**40205**	**44343**	**47.55**	**52.45**	**35321**	**34578**	**50.53**	**49.47**

جدول رقم 45: التوزيع النسبي للمهاجرين للاقليم حسب النوع والولاية في الفترة 1998-2008.

الولاية	الوافدين				المغادرين			
	ذكور	اناث	ذكور%	اناث%	ذكور	اناث	ذكور%	اناث%
ادرار	4453	4592	11.08	10.36	3470	2775	9.82	8.03
بسكرة	7015	8879	17.45	20.02	5674	7113	16.06	20.57
بشار	4775	5834	11.88	13.16	5807	5754	16.44	16.64
تمنراست	3719	2788	9.25	6.29	3017	2241	8.54	6.48
ورقلة	7356	9163	18.30	20.66	7071	6626	20.02	19.16
اليزي	3365	2627	8.37	5.92	1062	742	3.01	2.15
تندوف	2635	2686	6.55	6.06	1473	822	4.17	2.38
الوادي	3152	3778	7.84	8.52	4480	4955	12.68	14.33
غرداية	3735	3996	9.29	9.01	3267	3550	9.25	10.27
المجموع	**40205**	**44343**	**100.00**	**100.00**	**35321**	**34578**	**100.00**	**100.00**

جدول رقم 46: التركيب النوعي حسب الفئات العمرية للمهاجرين الوافدين الى ولايات الاقليم سنة 2008

الفئة	أدرار		بسكرة		بشار		تمنراست		ورقلة		اليزي		تندوف		الوادي		غرداية	
العمرية	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)
19_10	17.8	16.6	20.7	16.1	14.4	12	9.8	12.5	20.1	15.8	13.5	13.7	17.1	16.1	19.4	18.1	20.6	18
60_20	78.3	81.4	72.4	80.4	83	86.3	87.6	85.8	76.5	81.9	84.9	84.8	80.6	81.7	73.7	79.2	75.2	78.7
60+	3.8	2	6.7	3.4	2.5	1.7	2	1.2	3.2	2.1	1.3	1.3	2.4	2.4	6.5	2.5	4	3

جدول رقم 47: التركيب النوعي حسب الفئات العمرية للمهاجرين المغادرين من ولايات الاقليم سنة 2008

الفئة	أدرار		بسكرة		بشار		تمنراست		ورقلة		اليزي		تندوف		الوادي		غرداية	
العمرية	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)
19_10	16.3	18.7	24.4	20.5	22.8	21.7	21.1	26.8	22.5	24.3	21.6	31	15.8	30.9	23	20.5	22.8	19.7
60_20	80	78	70.9	76.2	72.9	76	75.6	70.8	72.1	73.3	74.8	67.4	82.4	66.5	72.8	76.7	73.7	77.9
60+	3.6	3.1	4.5	3.2	4.2	2.4	3.2	2.4	5.2	2.5	3.3	1.6	1.8	2.5	4	2.7	3.4	2

جدول رقم 48: التركيب النوعي حسب الفئات العمرية بين المهاجرين الوافدين الى ولايات الاقليم سنة 2008

فئات العمر	أدرار		بسكرة		بشار		تمنراست		ورقلة		اليزي		تندوف		الوادي		غرداية		المتوسط	
	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذكور	اناث
19-10	17.8	16.6	20.7	16.1	14.4	12	9.8	12.5	20.1	15.8	13.5	13.7	17.1	16.1	19.4	18.1	20.6	18	17.04	15.43
29-20	24.3	38.8	24.2	40.2	19.8	42.5	30.3	42.3	21	39.3	35.6	42.5	24.5	37.1	20.9	40.2	20.8	36.1	24.60	39.89
39-30	32.1	29.3	25.9	26.1	41.6	33.3	39.8	33.8	30.7	29.3	33.8	33.1	32.5	30.5	28.9	25.9	28.2	27	32.61	29.81
49-40	15.4	10.3	14.4	9.7	16.1	8.6	13.5	7.7	17.6	9.9	11.7	7.1	16.9	10.5	16	9.4	18	11.9	15.51	9.46
59-50	6.5	3	7.9	4.4	5.5	1.9	4	2	7.2	3.4	3.8	2.1	6.7	3.6	7.9	3.7	8.2	3.7	6.41	3.09
60+	3.8	2	6.7	3.4	2.5	1.7	2	1.2	3.2	2.1	1.3	1.3	2.4	2.4	6.5	2.5	4	3	3.60	2.18

جدول رقم 49: التركيب النوعي حسب الفئات بين المهاجرين المغادرين من ولايات الاقليم سنة 2008

الفئة العمرية	أدرار		بسكرة		بشار		تمنراست		ورقلة		اليزي		تندوف		الوادي		غرداية		المتوسط	
	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذ (%)	إ (%)	ذكور	اناث
19_10	16.3	18.7	24.4	20.5	22.8	21.7	21.1	26.8	22.5	24.3	21.6	31	15.8	30.9	23	20.5	22.8	19.7	21.14	23.79
29_20	30.3	39.8	20.3	34.3	17.8	28.7	16.6	25.7	19.9	31.3	11.5	20.3	10	15.7	26.6	39	22.1	38.7	19.46	30.39
39-30	28.2	22.1	24.2	24.8	26.2	27.7	30.7	25.7	23.7	21.6	28.8	24.7	42.3	29.8	24.6	23.8	26.8	24.3	28.39	24.94
49-40	13.9	12.3	17.3	12.1	20.3	14.8	21.4	15	17.7	13.9	25.1	17.4	24.1	17.4	15.4	9.6	17	11.5	19.13	13.78
59-50	7.6	3.8	9.1	5	8.6	4.8	6.9	4.4	10.8	6.5	9.4	5	6	3.6	6.2	4.3	7.8	3.4	8.04	4.53
60+	3.6	3.1	4.5	3.2	4.2	2.4	3.2	2.4	5.2	2.5	3.3	1.6	1.8	2.5	4	2.7	3.4	2	3.69	2.49

كما يتبين من الجداول السابقة أن معدلات الهجرة العمرية النوعية بولايات الاقليم تشمل جميع الفئات، حيث يتضح ان المهاجرين الداخلين للاقليم يتوزعون على كل الاعمار، لكن المعدلات المرتفعة للهجرة تظهر في الأعمار الوسطى، فتتركز الغالبية الوافدة على ولايات الاقليم من الذكور في الفئة 30-39 سنة حيث بلغت 32.61% في المتوسط، بينما يختلف الوضع بين المهاجرين من الاناث حيث يصل معدل الهجرة بينهن الى اقصاه في الفئة العمرية 20-29 سنة بنسبة تقدر بـ 39.89% في المتوسط، تتركز غالبية الاناث الوافدات في هذه الفئة 20 من مجموع الوافدات الى ولايات الاقليم.

وقد يرجع ارتفاع نسبة الوفود في فئة الذكور بالبحث عن العمل بعد استكمال الدراسة والخدمة الوطنية، بينما تفسر النسبة المرتفعة بين الاناث الوافدات في الفئة 20-29 سنة بالولوج لعالم الشغل وكذا الالتحاق العائلي بالزوج الباحث عن عمل أو العامل في ولايات الجنوب.

ففي ولاية بشار مثلا يصل معدل الهجرة الوافدة بين الذكور الى اقصاه في الفئة العمرية 30-39 سنة حيث بلغ حوالي 42% في ولاية تمنراست يصل هذا المعدل الى حوالي 40% في نفس الفئة العمرية، وهما ولايتين تتميزان بضمهما لعديد أفراد الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن إضافة الى الوظائف الادارية.

بينما وصل المعدل ذاته في ولاية اليزي الى حوالي 36% لكن في الفئة العمرية 20-29 سنة، وهي نسبة تعبر عن توجه الشباب الجزائري للبحث عن عمل في هذه الولاية التي تمتاز بمنطقة شمالية صناعية تتمركز العديد من الشركات البترولية ومركبات الغاز الطبيعي على غرار مركب تيقنتورين المصنف عالميا من حيث قدرة الإنتاج إضافة إلى العديد من الشركات الوطنية و الأجنبية العاملة في هذا المجال.

أما بالنسبة للهجرة المغادرة لولايات الاقليم فلا يختلف تركيبها النوعي ولا العمري عن التركيبة النوعية والعمرية للهجرة الوافدة مع اختلاف بسيط في النسب يصب لمصلحة الهجرة الوافدة، حيث بلغت نسبة الهجرة المغادرة لولايات الاقليم في المتوسط حوالي 28.39% من الذكور في الفئة العمرية 30-39 سنة من مجموع الذكور المغادرين لولايات الاقليم، فيما بلغت أعلى نسبة من المهاجرات المغادرات لولايات الاقليم ضمن الفئة العمرية 20-29 سنة حيث بلغت حوالي 30.39% من مجموع المغادرات لولايات الاقليم.

ففي ولاية تندوف بلغت نسبة الذكور المغادرين من فئة 30-39 سنة أكثر من 42% من مجموع المهاجرين الذكور وفي تمنراست فاقت النسبة 30% في نفس الفئة، وما يفسر ارتفاع هذه النسبة هو الهجرة العائدة من أفراد الجيش و أسلاك الأمن بسبب تغير مكان الوظيفة أو انتهاء عقد العمل.

بينما نجد ان ارتفاع نسبة المهاجرات المغادرات من فئة 20-29 سنة، حيث فاقت 38% في كل من غرداية ، أدرار والوادي مرده الى الالتحاق الأسري بسبب انتفاء الوظيفة أو للهجرة بين ولايات الاقليم الجنوبي في حد ذاته للاناث من اجل العمل، كما قد يكون السبب الهجرة العائدة للاناث لتحويل مكان الوظيفة.

جدول رقم 50: نسبة النوع في ولايات الاقليم الجنوبي مقارنة باجمالي الجمهورية لتعدادات 1987، 1998، 2008

الولاية	تعداد1987			تعداد 1998			تعداد 2008		
	ذكور	اناث	نسبة النوع	ذكور	اناث	نسبة النوع	ذكور	اناث	نسبة النوع
ادرار	110550	104246	106.05	159614	152001	105.01	203836	195878	104.06
بسكرة	202496	199933	101.28	289959	285899	101.42	365040	356317	102.45
بشار	92137	88704	103.87	113764	111782	101.77	135436	134626	100.60
تمنراست	42858	39046	109.76	70553	66622	105.90	90820	85816	105.83
ورقلة	143865	135632	106.07	226900	218719	103.74	283389	275169	102.99
اليزي	8649	7515	115.09	18403	15705	117.18	28244	24088	117.25
تندوف	8005	6969	114.87	13866	13195	105.09	24996	24153	103.49
الوادي	177751	166448	106.79	256656	247745	103.60	329604	317944	103.67
غرداية	108217	103800	104.26	152720	147796	103.33	185209	178390	103.82
المجموع	894528	852293	104.96	1302435	1259464	103.41	1646574	1592381	103.40
الجمهورية	11485086	11230490	102.27	14698589	14402278	102.06	17232747	16847283	102.29

بالنسبة لنسبة النوع؛ ان التفاوت بين عدد الذكور وعدد الاناث أو ما يسمى بنسبة النوع يعتبر من المقاييس العددية للتركيب النوعي الاكثر استعمالا لدراسة التركيب النوعي للسكان، حيث يعبر عن نسبة الذكور لكل 100 من الاناث.

اذا كان من المعتاد أن يولد 105 أو 106 ذكر لكل 100 انثى فقد يتباين عدد الاناث لكل 100 ذكر عادة ما بين 90 الى 110 في الاقطار المختلفة، وذلك مع وجود بعض التناقضات الاقليمية (سامح عبد الوهاب، 1996، ص 195).

وكما يبرزه الجدولين رقم 48 و49 فإن نسبة النوع في الاقليم دائما ما كانت اعلى من تلك التي سجلت على مستوى الجمهورية، حيث سجلت 104.96 ذكر لكل 100 انثى مقابل 102.27 ذكر لكل 100 انثى سنة 1987، انخفضت الى 103.41 مقابل 102.06 سنة 1998 لتستقر سنة 2008 عند نسبة 103.40 مقابل 102.29.

اما بالنسبة لنسبة النوع في ولايات الاقليم فقد عرفت تفاوتا لعبت الهجرة فيه دورا تبرز ملامحه في بعض الولايات بصورة كبيرة حيث تبدو انتقائية الهجرة واضحة المعالم.

فنسبة النوع في المتوسط بلغت 104.96 في الاقليم سنة 1987 ارتفعت في ادرار ، ورقلة، الوادي، تمنراست لتبلغ (106.05، 106.07، 106.79، 109.76) على الترتيب.

في حين انخفضت في بسكرة ،اقل من المتوسط الوطني، وبشار بنسب 101.28، 103.87 على التوالي.

وقد سجلت ولايتي اليزي وتندوف انحراف النسبة النوعية عن متوسط الاقليم بما يزيد على +10 وذلك حيث بلغت النسبة النوعية (115.09، 114.87) على الترتيب، ومن الاسباب التي ادت الى ارتفاع النسبة النوعية في الولايتين هجرة الذكور للعمل في ولاية اليزي أكثر من الاناث بسبب عامل المسافة، وهجرة الذكور بسبب الوظيفة العسكرية الى تندوف.

أما في سنة 1998 فقد عرف متوسط النسبة النوعية في الاقليم انخفاضا الى (103.41)، وظلت ولاية اليزي أكبر ولايات الاقليم من حيث نسبة الاقليم بانحراف يزيد على +14 عن متوسط الاقليم ؛ اذ بلغت النسبة 117.18، في حين عرفت ولايات ادرار، تمنراست، تندوف انحرافا للنسبة النوعية بأكثر من +1، بينما كان انحراف النسبة النوعية عن المتوسط بأقل +1 في كل من ورقلة والوادي، وانحرفت النسبة النوعية بالسالب عن متوسط الاقليم بحوالي -2 في كل من بشار وبسكرة.

وفي سنة 2008 حافظت نسبة النوع في الاقليم على المتوسط المسجل سنة 1998 تقريبا، ففي حين حافظت ولاية اليزي على نسبة المرتفعة فيها بانحراف فاق +14، الشيء الذي سجلته تمنراست ايضا بنسبة تزيد عن +2؛ شهدت ولايات بسكرة، بشار، ورقلة انحرافا سالبا في نسبة النوع وصل الى -3 في بشار.

بلغت نسبة النوع بالاقليم في تعداد 1987 حوالي 104.96؛ انخفضت حسب تعداد 1998 لتبلغ نحو 103.41، وحافظت نسبة النوع بالاقليم على هذه النسبة في تعداد 2008، بينما حافظت نسبة النوع تقريبا على نفس النسب المسجلة على مدار الفترة التعدادية 1987-1998 وأيضا 1998-2008.

واجمالا تنحرف نسبة النوع بالاقليم لتزيد عن نظيرتها على المستوى الوطني خلال الفترة 1987-2008، حيث سجل أعلى انحراف لنسبة النوع بالاقليم عن المستوى الوطني في تعداد 1987، اذ بلغ +2.69، وسجل تعداد 2008 ادنى انحراف اذ بلغ +1.12، ويرجع السبب في ذلك الى عامل الهجرة الذكورية الى الاقليم بهدف اقتصادي.

جدول رقم 51: نسبة النوع بين المهاجرين الداخلين والمغادرين لولايات الاقليم سنة 2008.

الولاية	الوافدين			المغادرين		
	ذكور	اناث	نسبة النوع	ذكور	اناث	نسبة النوع
ادرار	4453	4592	96.97	3470	2775	125.05
بسكرة	7015	8879	79.01	5674	7113	79.77
بشار	4775	5834	81.85	5807	5754	100.92
تمنراست	3719	2788	133.39	3017	2241	134.63
ورقلة	7356	9163	80.28	7071	6626	106.72
اليزي	3365	2627	128.09	1062	742	143.13
تندوف	2635	2686	98.10	1473	822	179.20
الوادي	3152	3778	83.43	4480	4955	90.41
غرداية	3735	3996	93.47	3267	3550	92.03
المجموع	40205	44343	90.67	35321	34578	102.15

ولقد تأثرت نسبة النوع بالاقليم خلال الفترة التعدادية 1998-2008 بعوامل عدة أدت إلى تذبذبها لعل أهمها:

- أثرت الهجرة الداخلية بشكل واضح على نسبة النوع بولايات: تمنراست واليزي، اذ بلغت نسبة النوع للسكان الداخلين اليهما خلال الفترة 1998-2008 حوالي 133.39 و128.09 على الترتيب.

وقد صاحب تردي الأوضاع الأمنية خلال فترة التسعينات هجرة للسكان الى الاقليم، ثم حدثت هجرة مرتدة الى خارج الاقليم عقب استتباب الأمن وخاصة من الذكور الذين التحقوا بالعمل في المشاريع الكبرى التي شهدتها ولايات الاقليم خلال الفترة 2000-2008، وكان لذلك اثره على نسبة النوع بالاقليم التي عرفت تراجعا بسبب ذلك وبسبب التجمع العائلي.

إن التفاوت الذي عرفته نسبة النوع في الاقليم في الفترة 1987-2008 يدل على مدى مساهمة الاناث في الهجرة، باستثناء ولايتي تمنراست واليزي اللتان تظهر فيهما انتقائية الهجرة بصورة واضحة، حيث بلغت نسبة النوع بين المهاجرين الوافدين إلى ولايات الاقليم 90.67% سنة 2008 وجملة سكانه 103.4%، ويرجع ذلك بالأساس الى الالتحاق بالزوج العامل بالاقليم أو الزواج بالاقليم.

في حين بلغت نسبة النوع بين المهاجرين المغادرين لولايات الاقليم 102.15% مما يدل على هجرة أكبر من الاقليم بفعل انتهاء مدة العمل أو التقاعد أو تحويل مكان الوظيفة.

ثانيا: الحالة التعليمية

تعتبر الحالة التعليمية للسكان من أهم الخصائص الاجتماعية، حيث يعد معرفة تركيبة السكان حسب الحالة التعليمية للذكور والاناث مؤشرا لمستوى المعيشة ومقياسا للحكم على مدى التطور الثقافي والاجتماعي الذي وصلت اليه الدولة، اضافة الى أنها تعد ذات أهمية خاصة في التنبؤ بالاتجاهات التعليمية مستقبلا.

ويقول **لين سميث** " إن الحالة التعليمية تأتي بعد الصحة مباشرة كمعيار يستخدم لوصف نوعية السكان أو تميزهم، حتى إن هذين المعيارين مرتبطان ارتباطا وثيقا، فالشعب جيد الصحة تكون له أيضا انجازات كبيرة في مجال التعليم" (سميث، ترجمة محمد السيد غلاب، 1971، ص309).

ويبين الجدول الموالي التوزيع النسبي للمهاجرين إلى الاقليم حسب الحالة التعليمية والنوع في الفترة التعدادية 1998-2008:

- بالنسبة للذكور الوافدين الى ولايات الاقليم خلال الفترة التعدادية، زادت نسبة الذين ليس لديهم مستوى تعليمي عن 13% يمثلون أكثر من 40% من اجمالي الوافدين الى ولايات الاقليم الذين لا مستوى تعليمي لديهم، وقد بلغت نسبة من لديهم مستوى ابتدائي حوالي 15.75% يمثلون حوالي 45.9% من اجمالي الوافدين والذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي، وبلغت نسبة من لديه مستوى متوسط حوالي 27.3% يمثلون 47.19% من اجمالي ذوو المستوى المتوسط الوافدين الى ولايات الاقليم، بينما بلغت نسبة الذين لديهم مستوى ثانوي حوالي 27.79% يمثلون 49.55% من اجمالي الوافدين الذين لديهم مستوى ثانوي.

أما بالنسبة لحاملي المؤهلات العلمية العالية فقد بلغت النسبة حوالي 16.1% يمثلون حوالي 53.78% من اجمالي الوافدين الى ولايات الاقليم الذين لديهم هذا المستوى من التعليم.

ولعل السبب في ارتفاع نسبة الذكور الوافدين الى ولايات الاقليم ضمن فئات المستوى التعليمي المتوسط والثانوي يرجع الى طبيعة فرص العمل المتاحة في ولايات الاقليم والتي لاتتطلب مستويات تعليمية أعلى، أو بسبب النقل لوظائف مماثلة لتلك التي كانوا يمارسونها قبل وفودهم الأمر الذي لا يستوجب منهم تغيير مستواهم التعليمي.

- بالنسبة للاناث الوافدات الى ولايات الاقليم في ذات الفترة التعدادية، بلغت نسبة اللواتي ليس لديهن مستوى تعليمي حوالي 17.32% يمثلن حوالي 59.4% من اجمالي الوافدين الى ولايات الاقليم ممن ليس لديهم مستوى تعليمي.

وقد بلغت نسبة من لديهن مستوى ابتدائي حوالي 16.82% يمثلن حوالي 54.1% من اجمالي الوافدين الى ولايات الاقليم الذين لديهم مستوى ابتدائي، وبلغت نسبة من لديهن مستوى متوسط حوالي 27.69% يمثلن حوالي 52.81% من اجمالي الوافدين الى ولايات الاقليم والذين لديهم مستوى متوسط، فيما بلغت نسبة من يملكن مستوى ثانوي حوالي 25.64% يمثلن حوالي 50.45% من اجمالي الوافدين الى الاقليم الذين لديهم مستوى ثانوي.

أما بالنسبة لمن لهن مستوى عال من التعليم فقد زادت النسبة عن 12.5% يمثلن حوالي 46.22% من اجمالي الوافدين الى ولايات الاقليم الذين يملكون مؤهل علمي عال.

ويرجع سبب ارتفاع نسبة الاناث الوافدات الى ولايات الاقليم من فئات المستوى المتوسط والثانوي، الى الالتحاق أو مرافقة أزواجهن أو بسبب الارتباط بفرصة عمل مناسبة بالاقليم.

إن ما يميز التركيبة السكانية للمهاجرين الوافدين الى ولايات الاقليم من حيث الحالة التعليمية هو أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي زادت نسبة الوفود الى ولايات الاقليم وخاصة بالنسبة لفئتي المستويات المتوسطة والثانوية، كما تتميز بأنه كلما زاد المستوى التعليمي مالت الفروق الجنسية لصالح الذكور، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الاناث عن الذكور بالنسبة للمستويات التعليمية المتدنية بينما نجد العكس بالنسبة لحاملي المستويات العلمية المرتفعة.

جدول رقم 52: التوزيع النسبي للوافدين الى ولايات الاقليم حسب النوع والحالة التعليمية في تعداد 2008.

الولاية	بدون تعليم				ابتدائي				متوسط				ثانوي				عالي			
	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%
ادرار	578	13	817	17.8	677	15.2	700	15.2	1081	24.3	1152	25.1	1181	25.8	1161	25.3	928	20.8	733	16
بسكرة	1355	19.3	2391	26.9	1330	19	1628	18.3	1963	28	2215	24.9	1609	22.9	1749	19.7	754	10.7	885	10
بشار	360	7.5	664	11.4	596	12.5	911	15.6	1240	26	1723	29.5	1710	35.8	1725	29.6	869	18.2	812	13.9
تمنراست	737	19.8	503	18	425	11.4	383	13.7	716	19.2	656	23.5	1097	29.5	795	28.5	700	18.8	415	14.9
ورقلة	681	9.3	1232	13.4	1175	16	1440	15.7	2177	29.6	2687	29.3	2054	27.9	2468	26.9	1170	15.9	1224	13.4
اليزي	432	12.8	405	15.4	461	13.7	394	15	938	27.9	698	26.6	810	24.1	704	26.8	678	20.2	408	15.5
تندوف	322	12.2	412	15.3	412	15.6	481	17.9	725	27.5	761	28.3	768	29.1	706	26.3	409	15.5	326	12.1
الوادي	337	10.7	519	13.7	552	17.5	702	18.6	919	29.2	1102	29.2	871	27.6	1005	26.6	384	12.2	347	9.2
غرداية	407	10.9	678	17	650	17.4	761	19	1126	30.1	1187	29.7	979	26.2	968	24.2	526	14.1	365	9.1
الاقليم	**5209**	**40.60**	**7621**	**59.40**	**6278**	**45.90**	**7400**	**54.10**	**10885**	**47.19**	**12181**	**52.81**	**11079**	**49.55**	**11281**	**50.45**	**6418**	**53.78**	**5515**	**46.22**

جدول رقم 53: التوزيع النسبي للمغادرين الى ولايات الاقليم حسب النوع والحالة التعليمية في تعداد 2008.

الولاية	بدون تعليم				ابتدائي				متوسط				ثانوي				عالي			
	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%	ذكور	%	اناث	%
ادرار	480	13.8	673	24.2	529	15.2	601	21.6	919	26.5	695	25	1031	29.7	537	19.4	470	13.6	247	8.9
بسكرة	857	15.1	1542	21.7	955	16.8	1246	17.5	1609	28.4	1761	24.8	1377	24.3	1555	21.9	821	14.5	961	13.5
بشار	395	6.8	740	12.9	871	15	1056	18.4	1819	31.3	1694	29.4	1880	32.4	1655	28.8	788	13.6	583	10.1
تمنراست	399	13.2	484	21.6	455	15.1	398	17.7	774	25.6	553	24.7	984	32.6	585	26.1	377	12.5	212	9.4
ورقلة	514	7.3	873	13.2	1076	15.2	1090	16.4	2111	29.9	1892	28.5	2046	28.9	1768	26.7	1232	17.4	943	14.2
اليزي	79	7.4	102	13.8	154	14.5	140	18.9	291	27.3	209	28.2	360	33.8	195	26.3	166	15.6	95	12.8
تندوف	82	5.6	105	12.7	177	12	155	18.8	391	26.5	229	27.9	609	41.4	263	32	200	13.6	64	7.7
الوادي	561	12.5	951	19.2	830	18.5	1007	20.3	1418	31.7	1433	28.9	1014	22.6	1070	21.6	623	13.9	456	9.2
غرداية	271	8.3	461	13	500	15.3	620	17.5	929	28.4	1214	34.2	974	29.8	907	25.6	553	16.9	299	8.4
الاقليم	**3638**	**38.02**	**5931**	**61.98**	**5547**	**46.77**	**6313**	**53.23**	**10261**	**51.46**	**9680**	**48.54**	**10275**	**54.63**	**8535**	**45.37**	**5230**	**57.54**	**3860**	**42.46**

جدول رقم 54: التوزيع النسبي للوافدين الى ولايات الاقليم حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008.

الولاية	بدون تعليم			ابتدائي			متوسط			ثانوي			عالي			المجموع	
	العدد	%		العدد	%		العدد	%		العدد	%		العدد	%		العدد	%
ادرار	1395	10.87	15.54	1377	10.07	15.34	2234	9.69	24.89	2309	10.34	25.72	1661	13.92	18.50	8976	100.00
بسكرة	3746	29.19	23.59	2958	21.63	18.63	4178	18.11	26.31	3358	15.04	21.15	1638	13.73	10.32	15878	100.00
بشار	1024	7.98	9.65	1507	11.02	14.20	2963	12.85	27.93	3435	15.38	32.38	1681	14.09	15.84	10610	100.00
تمنراست	1240	9.66	19.30	808	5.91	12.57	1371	5.94	21.34	1893	8.48	29.46	1114	9.34	17.34	6426	100.00
ورقلة	1913	14.91	11.73	2615	19.12	16.03	4864	21.09	29.82	4523	20.26	27.73	2394	20.07	14.68	16309	100.00
اليزي	837	6.52	14.12	855	6.25	14.42	1636	7.09	27.59	1515	6.78	25.55	1086	9.10	18.32	5929	100.00
تندوف	734	5.72	13.79	893	6.53	16.78	1485	6.44	27.91	1474	6.60	27.70	735	6.16	13.81	5321	100.00
الوادي	856	6.67	12.71	1254	9.17	18.61	2021	8.76	30.00	1876	8.40	27.85	730	6.12	10.84	6737	100.00
غرداية	1086	8.46	14.20	1411	10.32	18.45	2313	10.03	30.24	1947	8.72	25.46	891	7.47	11.65	7648	100.00
المجموع	12831	100.00	15.31	13678	100.00	16.32	23065	100.00	27.51	22330	100.00	26.64	11930	100.00	14.23	83834	100.00

جدول رقم 55: التوزيع النسبي للمغادرين الى ولايات الاقليم حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008.

الولاية	بدون تعليم			ابتدائي			متوسط			ثانوي			عالي			المجموع	
	العدد	%	%	العدد	%	%	العدد	%	%	العدد	%	%	العدد	%	%	العدد	%
ادرار	1153	12.05	18.65	1129	9.52	18.26	1614	8.09	26.11	1568	8.34	25.36	718	7.90	11.61	6182	100.00
بسكرة	2399	25.08	18.91	2201	18.56	17.35	3370	16.90	26.57	2932	15.59	23.12	1782	19.60	14.05	12684	100.00
بشار	1135	11.86	9.88	1928	16.25	16.79	3513	17.62	30.59	3535	18.79	30.78	1372	15.09	11.95	11483	100.00
تمنراست	883	9.23	16.91	853	7.19	16.34	1327	6.65	25.42	1569	8.34	30.05	589	6.48	11.28	5221	100.00
ورقلة	1387	14.50	10.24	2166	18.26	15.99	4002	20.07	29.55	3813	20.27	28.15	2175	23.93	16.06	13543	100.00
اليزي	181	1.89	10.11	294	2.48	16.42	500	2.51	27.92	555	2.95	30.99	261	2.87	14.57	1791	100.00
تندوف	187	1.95	8.22	332	2.80	14.59	620	3.11	27.25	873	4.64	38.37	263	2.89	11.56	2275	100.00
الوادي	1511	15.79	16.14	1838	15.50	19.63	2851	14.30	30.45	2085	11.08	22.27	1079	11.87	11.52	9364	100.00
غرداية	731	7.64	10.87	1120	9.44	16.65	2143	10.75	31.86	1881	10.00	27.97	851	9.36	12.65	6726	100.00
المجموع	9567	100.00	13.81	11861	100.00	17.12	19940	100.00	28.79	18811	100.00	27.16	9090	100.00	13.12	69269	100.00

من الجدولين السابقين والأشكال الموضحة لهما يتضح أن نسبة المهاجرين الوافدين الى ولاية أدرار في تعداد 2008 في غالبيتهم من فئة الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي ومتوسط بنسبة فاقت 25% في كليهما وقد يفسر السبب وراء ذلك الى فرص العمل التي توفرها الولاية والى هجرة الطلبة للدراسة في الزوايا الدينية وخاصة زاوية الشيخ سيدي محمد بلكبير والتي تعد قبلة لتلقي العلوم الشرعية من كل ولايات الوطن، إضافة الى قطاع الصناعات البترولية في منطقة السبع وغيرها.

أما بالنسبة لولاية بسكرة فقد بلغت نسبة الوافدين اليها والذين لديهم مستوى تعليمي متوسط أكثر من 26% وهي الأعلى تليها نسبة الذين ليس لديهم مستوى تعليمي بما يتناسب مع المقومات التي توفرها الولاية إذ تعتبر من أهم الواحات الكبرى في الجزائر، تمتد على مساحة تصل إلى 05 كلم2، تحوي مناطق فلاحية تقدر تقريبا بـ 1300 هكتار ،ثروة غابية بها أكثر من 4.500.000 نخلة والعديد من الأشجار المثمرة.

وبولاية بشار نجد أن أكثرية الوافدين هم من ذوو المستوى التعليمي الثانوي ثم المتوسط بنسب فاقت 32% و27% على التوالي وقد يعود السبب الى طبيعة وظائف العمل التي توفرها الولاية كون أن أغلبها في مجال الخدمة العسكرية، وبما يتناسب مع مقوماتها الطبيعية.

وفي ولاية تمنراست فأغلب الوافدين هم من فئة المستوى التعليمي الثانوي والمتوسط والعالي كون هذه الولاية تستقطب جميع الفئات لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية وصناعية هائلة في عين صالح ومنطقة الهقار أين تتواجد مناجم الذهب خاصة في منطقة أمسمسا، ويحد الولاية من الجنوب الشرقي جمهورية مالي ، و من الجنوب الغربي النيجر و من الغرب ولاية أدرار، و بهذا الموقع تعد إستراتجية ، فهي همزة الوصل بين الجزائر و إفريقيا كما أنها نقطة تبادل تجاري و ثقافي جد هامة.

وتستقطب ولاية ورقلة شرائح عدة من عدة مستويات، فمن المعروف أنها تمثل عصب الحياة للدولة والقائم على البترول، فبها منطقة حاسي مسعود النفطية لانتاج وتكرير البترول والغاز الطبيعي، وتعتبر عاصمة الواحات قال عنها ابن خلدون أنها باب الصحراء؛ بها ثلاثة مطارات، اضافة الى الموارد المنجمية.

وقد بلغت نسبة الذين لديهم مستوى متوسط بين الوافدين الى كل من اليزي، تندوف، الوادي وغرداية وهي الفئة السائدة ضمن الوافدين الى هذه الولايات حوالي 26 % من مجموع الوافدين وهذا لطبيعة الوظائف التي توفرها ولأسباب تتعلق بطبيعة الهجرة في حد ذاتها.

شكل رقم 23: التوزيع النسبي للوافدين للاقليم الذين ليس لديهم مستوى تعليمي حسب الولاية سنة 2008.

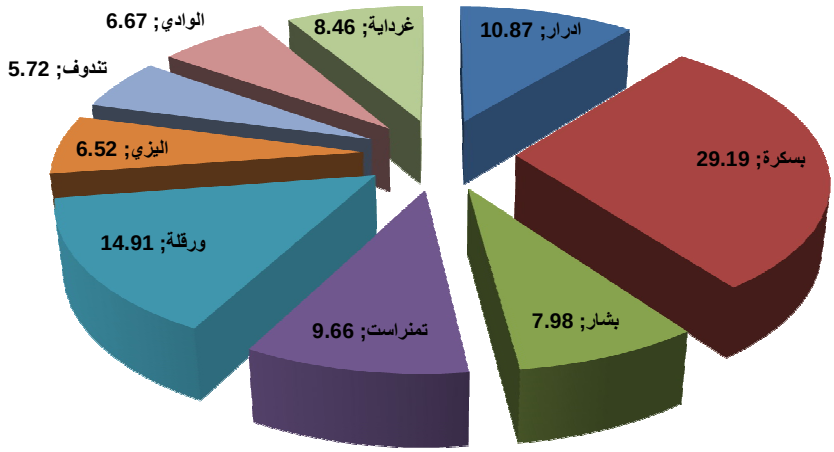

شكل رقم 24: التوزيع النسبي للوافدين الذين لديهم مستوى ابتدائي حسب الولاية سنة 2008

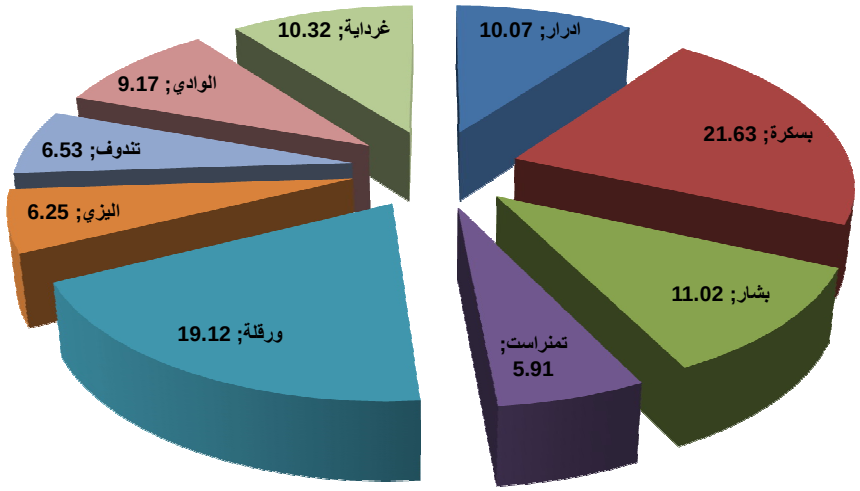

من الشكلين السابقين يتضح أن النسبة الأكبر من المهاجرين الوافدين الى ولايات الاقليم الجنوبي في تعداد 2008 من الذين ليس لديهم مستوى تعليمي أو لديهم مستوى ابتدائي توجهت صوب ولاية بسكرة حيث لا تتطلب المقومات التي تقدمها الولاية مؤهلا كبيرا ولا مستوى تعليمي كبير إذ يتقدمها قطاع الخدمات والبناء، تليهما الفلاحة كأكثر القطاعات التي يشتغل بها السكان. في حين جاءت ولاية تندوف كأقل الولايات الجنوبية التي استقبلت وافدين ليس لديهم مستوى تعليمي؛ وولاية تمنراست كأقل ولاية استقبلت مهاجرين لديهم مستوى تعليم ابتدائي.

شكل رقم 25: التوزيع النسبي للوافدين الى الاقليم الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط حسب الولاية سنة 2008

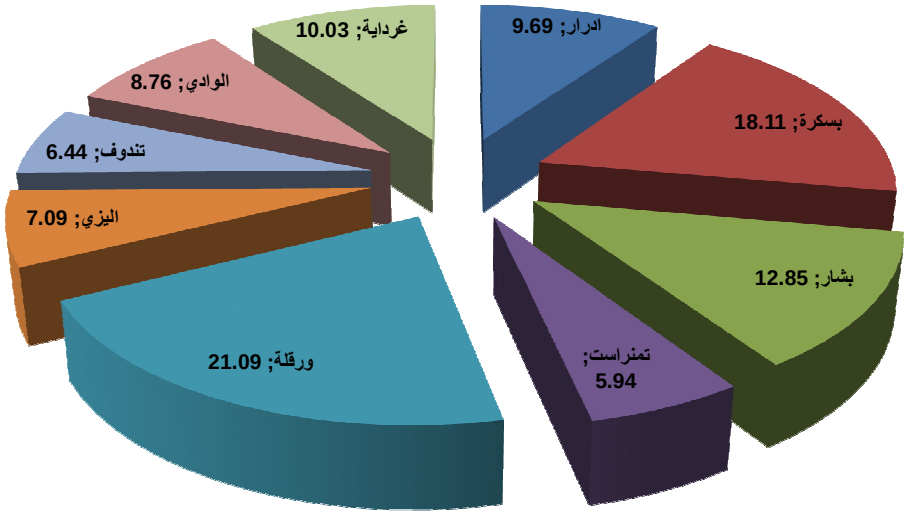

شكل رقم 26: التوزيع النسبي للوافدين للاقليم الذين لديهم مستوى ثانوي حسب الولاية سنة 2008.

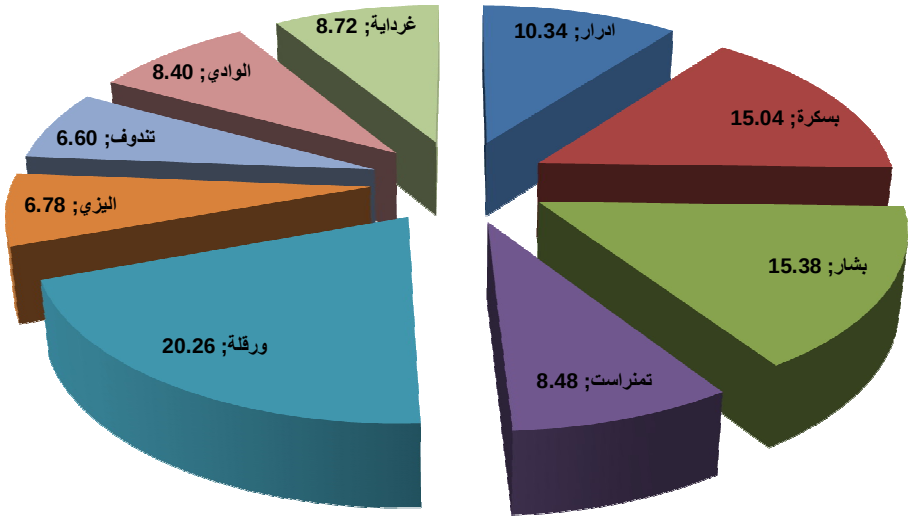

من الشكلين السابقين يتضح أنه استفادت ولاية ورقلة من أعلى نسبة بين المهاجرين الوافدين الى ولايات الاقليم والذين لديهم مستوى تعليمي متوسط وكذا من لديهم مستوى تعليم ثانوي، حيث توفر ورقلة بحكم مقوماتها الملاذ لجميع فئات المهاجرين، تلتها ولاية بسكرة بالنسبة لذوي مستوى الابتدائي؛ فيما تلتها ولاية بشار في فئة ذوو مستوى التعليم الثانوي، بينما كانت أقل نسبة من المهاجرين الوافدين الى ولايات الاقليم بولاية تمنراست بفعل عامل المسافة وارتفاع الأجور كلما زاد المستوى التعليمي، لهذا السبب وغيرة لم تستقبل ولاية تمنراست سوى نسبة ضئيلة من مجموع الوافدين الى الاقليم.

شكل رقم 27: التوزيع النسبي للوافدين الى الاقليم الذين مستواهم التعليمي عال حسب الولاية سنة 2008.

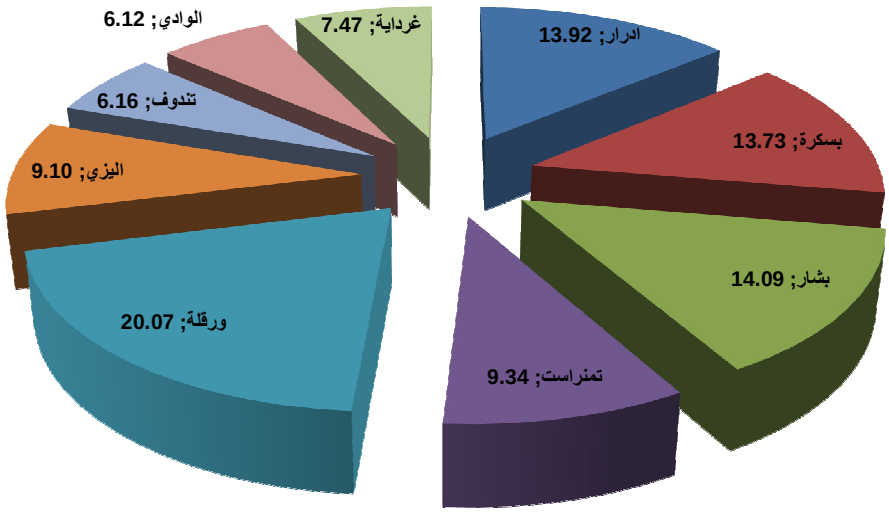

أما بالنسبة لفئة ذوو المستوى التعليمي العالي، والذين لديهم مؤهلات عالية فيلعب الحافز المادي المتمثل في ارتفاع الاجور والعامل الاجتماعي والمتمثل في المكانة والنظرة الاجتماعية في اختيار ولاية ورقلة لتكون الوجهة الرئيسية لهذه الفئة من مجموع المهاجرين الوافدين على ولايات الاقليم الجنوبي والتي وفد اليها خمس هذه الفئة من المهاجرين، بينما توزعت نسبة 45% من هذه الفئة بالتقريب على الوافدين الى كل من ولاية بشار، أدرار وبسكرة بحكم

الوظيفة الحكومية على الأرجح، في الوقت الذي تقل نسبة تمثيل هذه الفئة في الولايات تندوف، تمنراست واليزي إذ قد يرجع السبب الى عوامل التفضيل في الهجرة الى منطقة دون أخرى على الرغم تشابه عوامل الجذب المتمثلة في ارتفاع الاجور والتحفيزات المصاحبة.

شكل رقم 28: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية أدرار حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

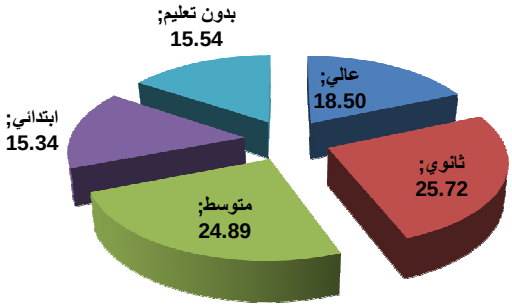

شكل رقم 29: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية بسكرة حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

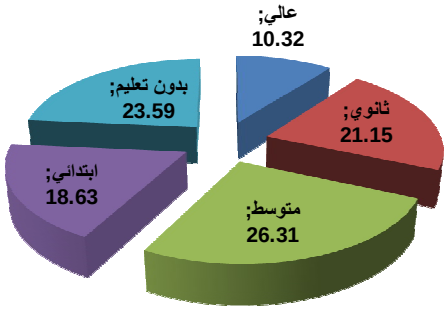

شكل رقم 30: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية تمنراست حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

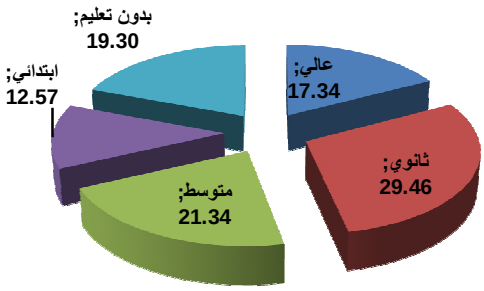

شكل رقم 31: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية بشار حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

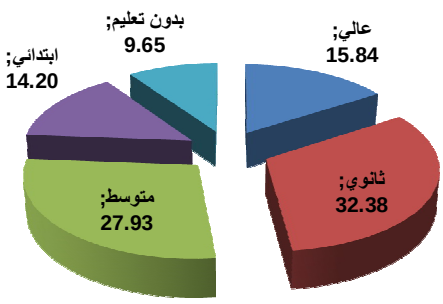

شكل رقم 32: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية ورقلة حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

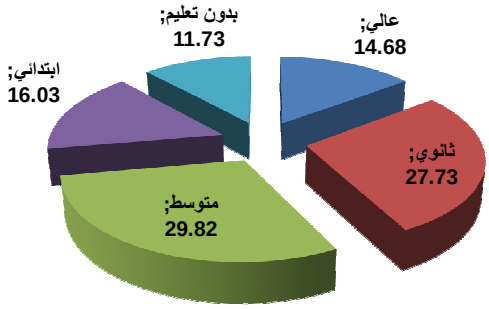

شكل رقم 33: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية اليزي حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

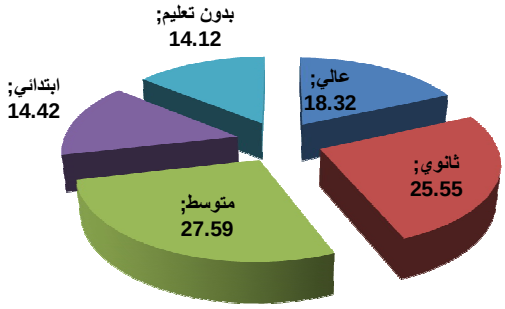

شكل رقم 34: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية تندوف حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

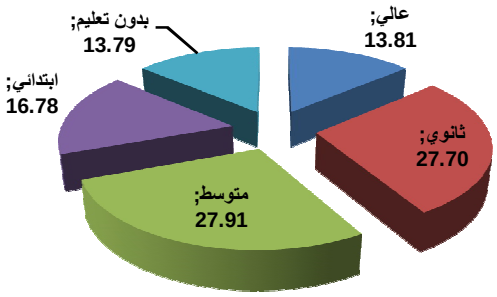

شكل رقم 35: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية الوادي حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

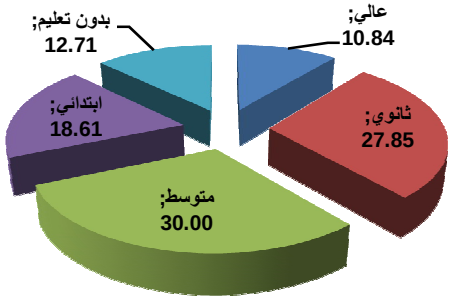

شكل رقم 36: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية غرداية حسب الحالة التعليمية في تعداد 2008

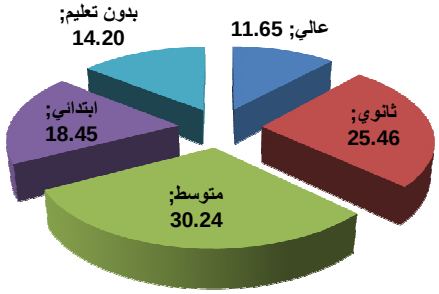

ثالثا: الحالة الزواجية

تعد حالة الأفراد حسب الزواج أحد الجوانب الأساسية للتركيبة السكانية، وتتوفر عنها بيانات في التعدادات والمسوح ونظم التسجيل، ويميز أكثر الطرق شيوعا لتصنيف الأفراد حسب الحالة الزواجية -وهي الطريقة التي أوصت بها الأمم المتحدة - بين خمس فئات هي:

- العزاب (لم يسبق لهم الزواج).
- السكان المتزوجون حاليا.
- المطلقون الذين لم يتزوجوا زواجا تاليا.
- الأرامل الذين لم يتزوجوا زواجا تاليا.
- المتزوجون ولكنهم منفصلون قانونا.

وقد تم اعتماد هذا التصنيف بالجزائر في تعداد 1987، ليتخلى عنه بعد ذلك، حيث اعتمد تعداد 1998 و2008 على 4 فئات الأولى في حين تم استبعاد فئة المنفصلين.

بالنسبة للذكور الوافدين الى ولايات الاقليم خلال الفترة 1998-2008، بلغت نسبة العزاب بينهم حوالي 41.66% يمثلون حوالي 63% من اجمالي العزاب الوافدين الى ولايات الاقليم، وقد بلغت نسبة المتزوجين الوافدين الى ولايات الاقليم حوالي 57.67% يمثلون حوالي 41.38% من اجمالي المتزوجين الوافدين الى ولايات الاقليم، فيما بلغت نسبة المطلقين الوافدين حوالي 0.43% يمثلون 21.89% من اجمالي المطلقين الوافدين الى ولايات الاقليم. أما بالنسبة للأرامل من الذكور فقد بلغت نسبتهم حوالي 0.23% يمثلون 8.49% من اجمالي الأرامل الوافدين الى الاقليم.

وبالنسبة للاناث الوافدات الى ولايات الاقليم حسب الحالة الزواجية في تعداد، فقد بلغت نسبة العازبات بينهن حوالي 22.26% يمثلن حوالي 37% من اجمالي العزاب الوافدين الى ولايات الاقليم، وبلغت نسبة المتزوجات ما يقارب ثلاثة أرباع الاناث ويمثلن 58.62% من اجمالي المتزوجين الوافدين الى الاقليم ويرجع سبب هذه الزيادة الى مرافقتهن أو التحاقهن بأزواجهن في ولايات الاقليم، بينما بلغت نسبة المطلقات حوالي 1.4% يمثلن أكثر من 78% من اجمالي المطلقين الوافدين الى ولايات الاقليم، في حين بلغت نسبة الأرامل 2.26% يمثلن 91.51% من اجمالي الأرامل الوافدين الى ولايات الاقليم لأن الاعالة الأسرية في المجتمع الجزائري ذكورية بالأساس ولأن أمل الحياة لدى الاناث أعلى منه لدى الذكور.

شكل رقم 37: التوزيع النسبي للوافدين المتزوجين الى الاقليم حسب الولاية سنة 2008

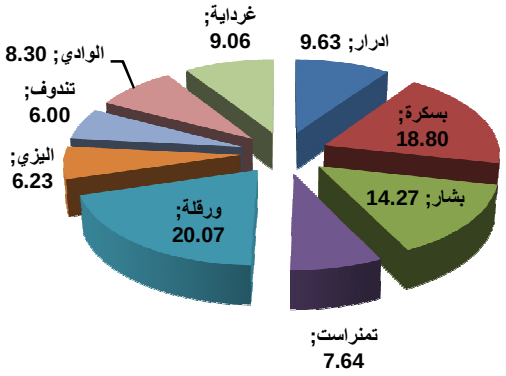

شكل رقم 38: التوزيع النسبي للوافدين العزاب الى الاقليم حسب الولاية سنة 2008

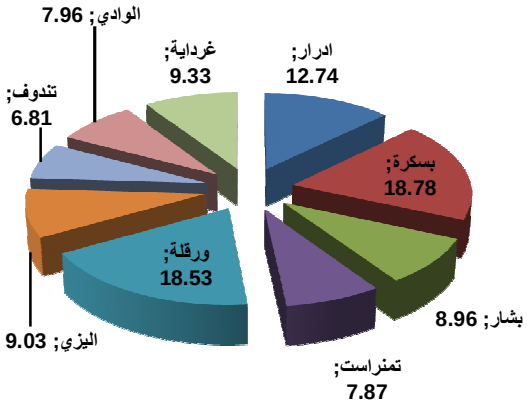

شكل رقم 39: التوزيع النسبي للوافدين الأراملالى الاقليم حسب الولاية سنة 2008

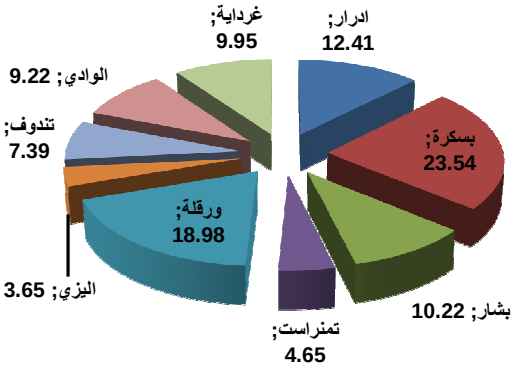

شكل رقم 40: التوزيع النسبي للوافدين المطلقين الى الاقليم حسب الولاية سنة 2008

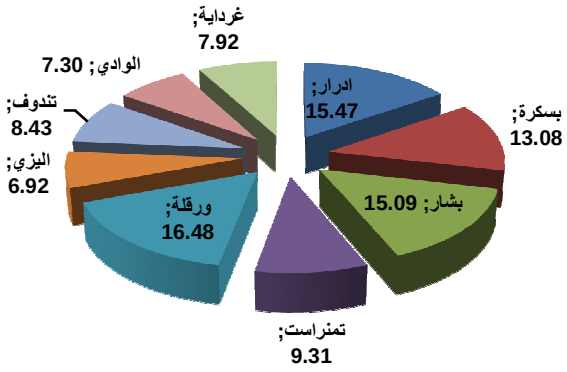

من خلال الأشكال الأربعة السابقة يتضح أن نسبة الهجرة الوافدة الى ولاية الاقليم في فئة العزاب كانت لولاية ورقلة بما يزيد عن 20% من مجموع العزاب الوافدين الى ولايات الاقليم، وهذا يفهم إذا ما قورن بالتركيبة العمرية للوافدين لهذه الولاية والذين هم بصدد تكوين أنفسهم أو بسبب طبيعة العمل في المناطق النفطية والتي لا تقتضي الاستقرار كونها تكون بصفة متناوبة

في الغالب، تلتها كل من بسكرة وبشار وهذا ما يدعم فكرة طبيعة العمل في تفسير الحالة الزواجية للمهاجر، وتتقارب نسبة تمثيل هذه الفئة من مجموع الوافدين الى ولايات الاقليم الأخرى.

وبالنسبة لفئة المتزوجون الذين وفدوا الى ولايات الاقليم فإن نسبة أكثر من 18% وجدت بولاية بسكرة وورقلة لكل منهما، وقد يفسر ذلك بالالتحاق العائلي في مرحلة ما من فترة الهجرة، أو انتقال جزء من المهاجرين الوافدين العزاب الى فئة المتزوجين بعد استقرارهم وتمكنهم من الزواج.

وتجدر الاشارة الى أن نسبة الترمل كانت أعلى بين الوافدين الى ولاية بسكرة من مجموع الأرامل الوافدين الى ولايات الاقليم، بينما سجلت ولاية اليزي أدنى نسبة أرامل في التوزيع النسبي للأرامل الوافدين الى ولايات الاقليم، فين عرف التوزيع النسبي للمطلقين الوافدين الى ولايات الاقليم أكبر نسبة في ولاية ورقلة والأدنى في ولاية اليزي.

شكل رقم 41: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية أدرار حسب الحالة الزواجية سنة 2008

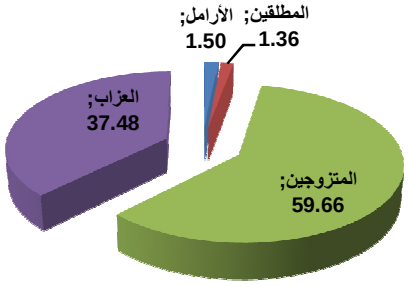

شكل رقم 42: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية بسكرة حسب الحالة الزواجية سنة 2008

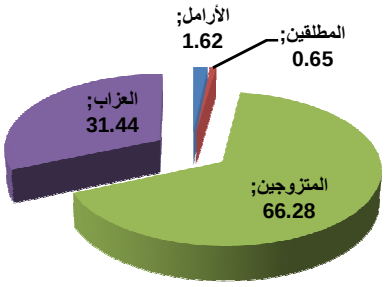

شكل رقم 43: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية بشار حسب الحالة الزواجية سنة 2008

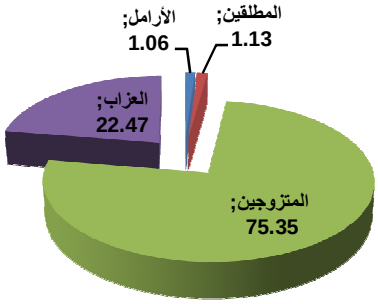

شكل رقم 44: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية تمنراست حسب الحالة الزواجية سنة 2008

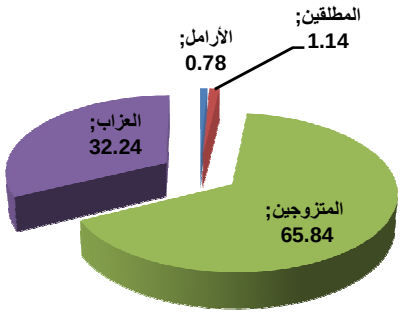

شكل رقم 45: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية ورقلة حسب الحالة الزواجية سنة 2008

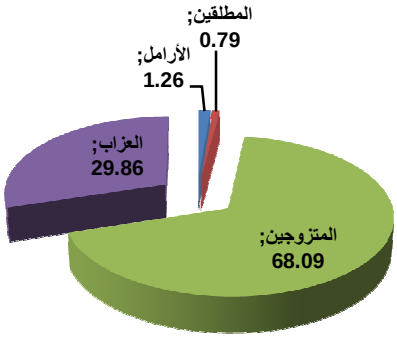

شكل رقم 46: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية اليزي حسب الحالة الزواجية سنة 2008

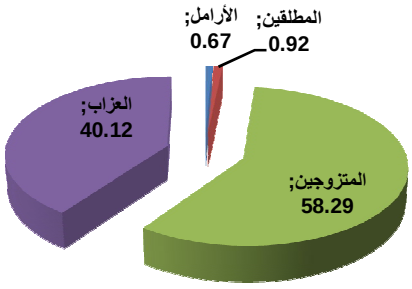

شكل رقم 47: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية تندوف حسب الحالة الزواجية سنة 2008

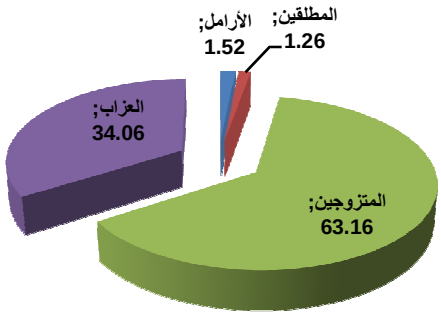

شكل رقم 48: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية الوادي حسب الحالة الزواجية سنة 2008

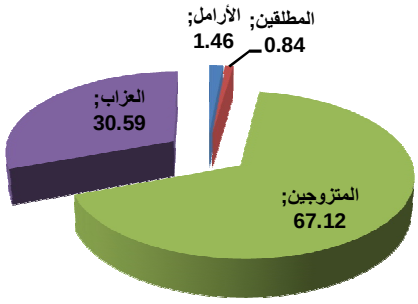

شكل رقم 49: التوزيع النسبي للوافدين الى ولاية غرداية حسب الحالة الزواجية سنة 2008

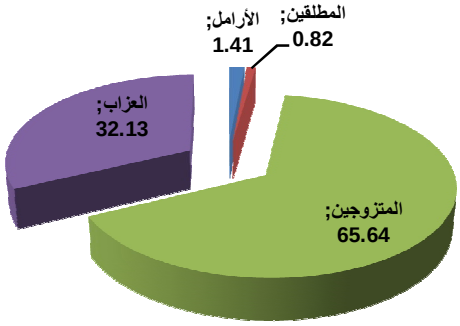

أما بالنسبة للتوزيع النسبي للوافدين الى ولايات الاقليم حسب الولاية والحالة الزواجية ففي كل الولايات بلا استثناء كانت فئة المتزوجين هي الفئة السائدة من بين الوافدين الى كل ولاية، مما يعكس حالة الاستقرار التي يرنوا القائم بالهجرة نحو الولايات الجنوب تحقيقها، حيث فاقت في كل الولايات نصف مجموع الوافدين الى الولاية؛ إذ بلغت النسبة في ولاية بشار أكثر من 75% من مجموع الوافدين مما يعكس اختيارية الهجرة، و حوالي 67% بالوادي في الوقت الذي سجلت فيه ولاية اليزي أدنى نسبة بحوالي 58% من مجموع الوافدين الى الولاية وقد يعود ذلك الى عامل بعد المسافة.

تلي فئة المتزوجون فئة العزاب كأكثر الفئات الوافدة الى ولايات الاقليم الجنوبي، حيث يبحث الشاب عن فرصة عمل أو تحقيق مكاسب تمكنه من تحقيق مآربه التي هاجر من أجلها والتي قد تكون حالته الزواجية السبب الأساسي في الاقدام عليها.

وكما هو الحال في التركيبة السكانية لسكان أي منطقة ما تأتي فئة المطلقين والأرامل في التوزيع النسبي للمهاجرين الوافدين الى كل ولاية حيث نسبتها الضئيلة تأتي من ضآلة هذه الأحداث الديمغرافية في المجتمع ككل.

رابعا: مساهمة الهجرة الى الاقليم في الزيادة السكانية.

ويتم قياسها بالاعتماد على معادلة الموازنة السكانية، حيث يمكن معرفة مدى مساهمة الهجرة في التغير السكاني لمنطقة معينة من خلال حساب الفرق بين الزيادة السكانية والزيادة الطبيعية.

لقد كان للهجرة دور هام في توزيع السكان بين ولايات الاقليم وهذا ما يبينه الجدول 56 والأشكال 48، 49، و50.

جدول رقم 56: تطور حجم سكان الاقليم الجنوبي ومقدار التغير في الفترتين التعداديتين 1998/1987 و2008/1998.

الولاية	تعداد 1987 حجم السكان	تعداد 1998 حجم السكان	تعداد 2008 حجم السكان	مقدار التغير 98-87	نسبة التغير %	مقدار التغير 08-98	نسبة التغير %
ادرار	214796	311615	399714	96819	45.07	88099	28.27
بسكرة	402429	575858	721356	173429	43.10	145498	25.27
بشار	180841	225546	270061	44705	24.72	44515	19.74
تمنراست	81904	137175	176637	55271	67.48	39462	28.77
ورقلة	279497	445619	558558	166122	59.44	112939	25.34
اليزي	16164	34108	52333	17944	111.01	18225	53.43
تندوف	14974	27060	49149	12086	80.71	22089	81.63
الوادي	344199	504401	647548	160202	46.54	143147	28.38
غرداية	212017	300516	363598	88499	41.74	63082	20.99
الاقليم	1746821	2561898	3238954	815077	46.66	677056	26.43

شكل رقم 50: نسبة مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية لولايات الاقليم في الفترتين 1987-1998 و1998-2008

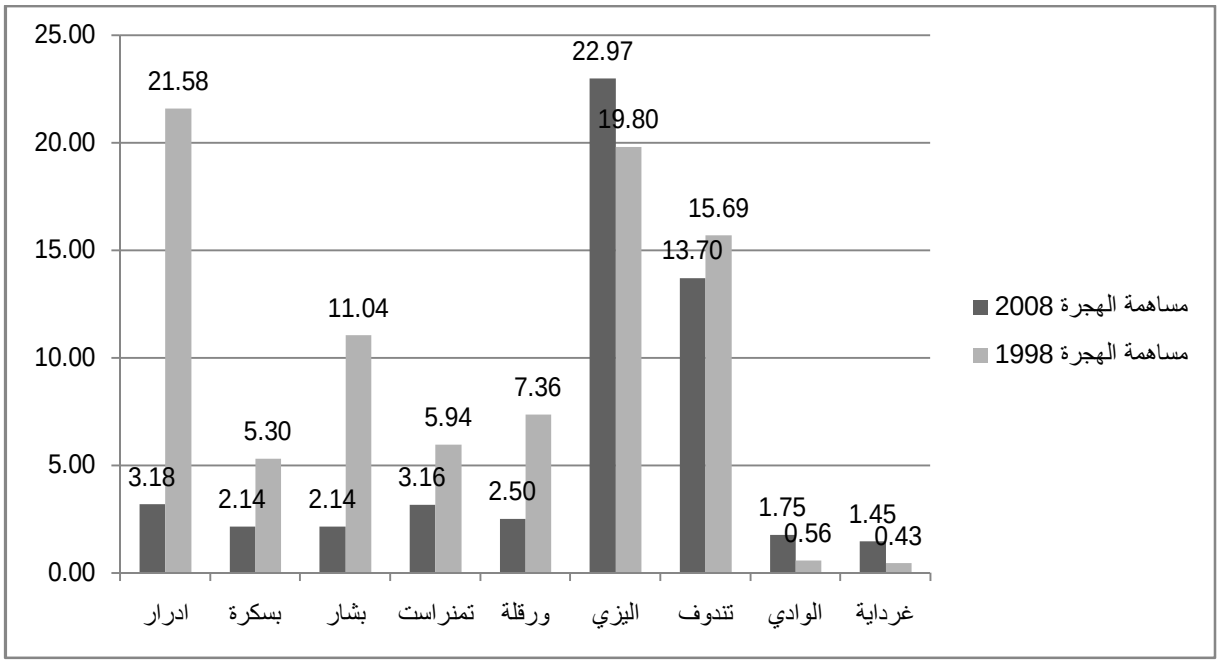

يلاحظ من الشكل 48 أن مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية كانت أكبر في الفترة 1987-1998 مقارنة بالفترة 1998-2008، حيث يبرز هذا في في ولايات: أدرار، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، وتندوف. بينما كانت مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية شبه منعدمة في كل من الوادي وغرداية في الوقت الذي شكلت اليزي الاستثناء باعتبارها أكثر الولايات التي ساهمت فيها الهجرة في الزيادة السكانية طول الفترتين التعداديتين.

ويرجع هذا التفاوت في مساهمة الهجرة الى صافي الهجرة في الولايات والى تحسن الأوضاع الأمنية وتناقص حركة السكان اجمالا وكذا الى تشبع بعض القطاعات التي كانت توفر فرص العمل والتي كانت السبب الرئيسي في الهجرة، كل هذه الأسباب وغيرها أدت الى تراجع دور الهجرة في زيادة سكان المناطق الجنوبية.

شكل رقم 51: التوزيع النسبي لمساهمة الزيادة الطبيعية والهجرة في الزيادة السكانية لولايات الاقليم في الفترة 1987-1998.

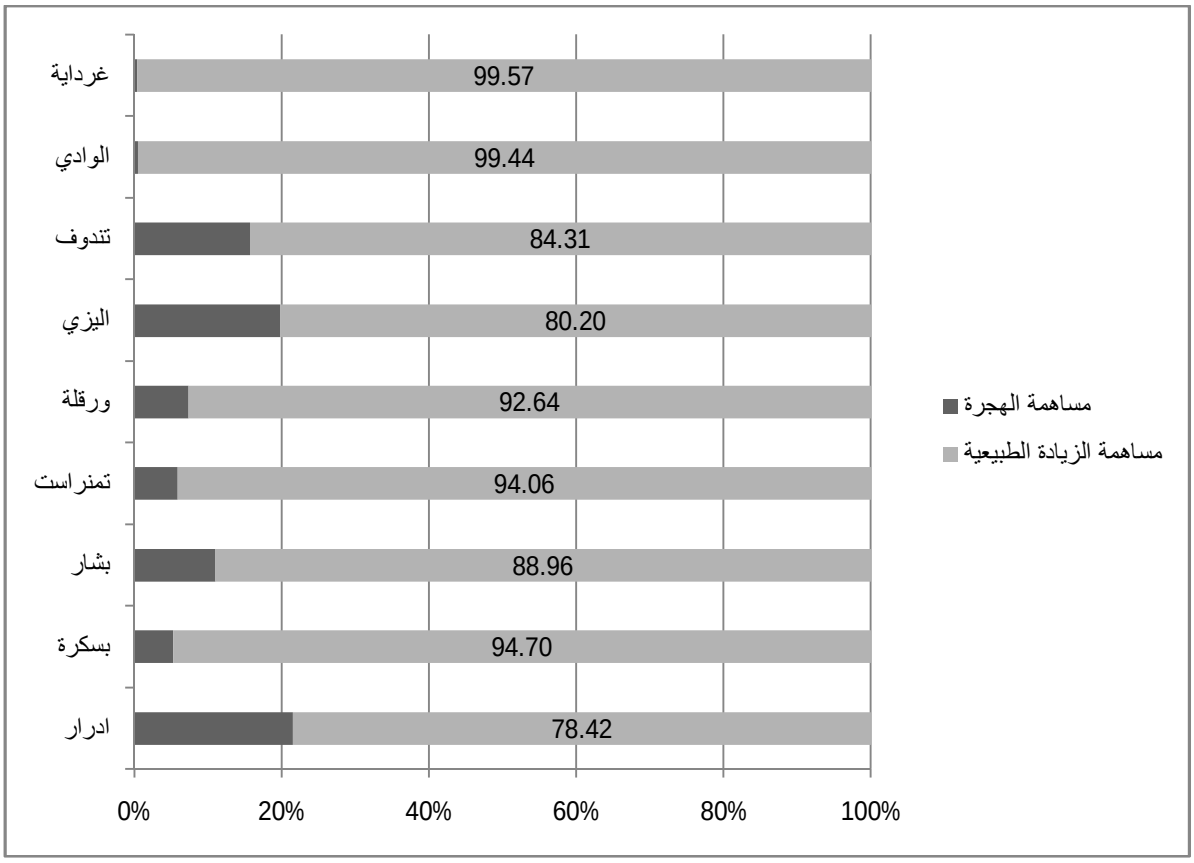

شكل رقم 52: التوزيع النسبي لمساهمة الهجرة في نمو سكان الاقليم في الفترة 1998-2008.

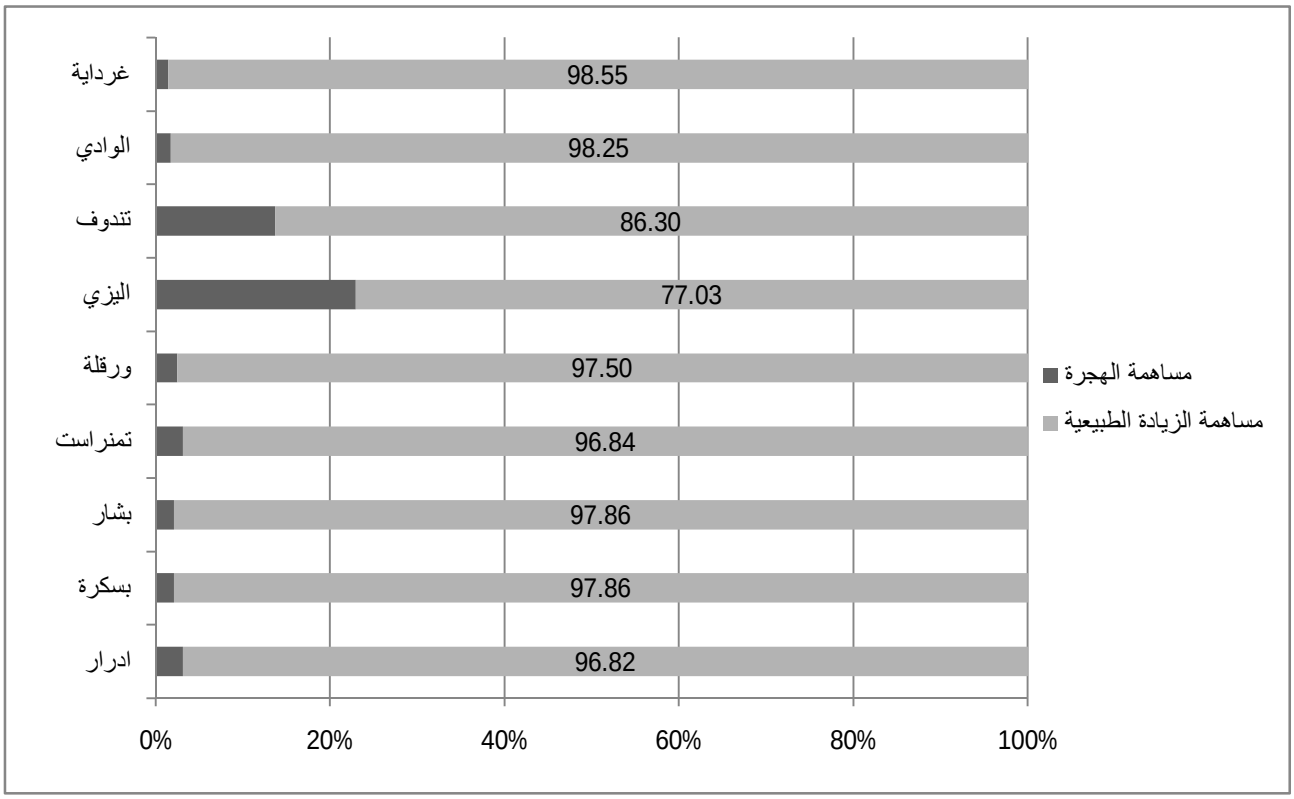

لقد اختلف حجم السكان في ولايات الاقليم في الفترة 1987-2008 نتيجة للزيادة الطبيعية من جهة وكناتج من نتائج الهجرة اليها، واختلفت نسبة سكان ولايات الاقليم الى اجمالي سكان الاقليم، مما يدل على تغير مستمر للتوزيع الجغرافي للسكان على مستوى ولايات الاقليم، ويظهر التغير الذي أفرزته الهجرة جليا في كل من تمنراست، ورقلة، اليزي وتندوف حيث بلغت نسبة الزيادة السكانية بها في الفترة 1987-1998 حوالي (67.48%، 59.44%، 111%، 80.71%) على الترتيب، كانت نسبة الهجرة في هذه الزيادة حوالي 22% في ادرار، 20% باليزي و16% بتندوف. أما في سنة 2008 فقد انخفضت النسبة في زيادة السكان الى حوالي 29% بتمنراست، 53.43% باليزي، بينما عرفت ولاية تندوف ارتفاعا قدر بأكثر من 81% مرده بالأساس الى الهجرة الداخلية خاصة المحلية بفعل التيار الوافد من ولاية بشار وأدرار، بينما سجلت ولاية اليزي أكبر مساهمة للهجرة في زيادة حجم السكان قدرت بحوالي 23% من اجمالي الزيادة السكانية.

خلاصة:

إن الهجرة هي مؤشر على وجود ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متغيرة على المستوى الوطني أو المحلي، ففي الحالتين يلاحظ أن الهجرة هي علامة على وجود تباينات شاسعة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين المنشأ والمقصد، إلا أنه بالنسبة لخصائص المهاجرين الوافدين أو المغادرين لولايات الاقليم الصحراوي تقل تلك الفروق، حيث تبقى الهجرة محافظة على انتقائيتها عموما من حيث النوع والفئات العمرية إذ وجد:

- بالنسبة للتركيب العمري؛ ارتفاع نسبة الوافدين الى الاقليم للفئة العمرية 20-29 سنة، حيث بلغت في المتوسط نحو 32.6%، وكذا الفئة العمرية (30-39)سنة اذ بلغت في المتوسط 31.2%، حيث سجلت ولاية اليزي اعلى نسبة من حيث الوافدين اليها في الفئة 20-29سنة بحوالي 38.7 % من بين المهاجرين اليها، بينما بلغت النسبة 28.7% فقط في ولاية غرداية من بين الوافدين اليها في الفئة ذاتها.

- انخفاض نسبة الوافدين الى الاقليم من الفئتين العمريتين 50-59سنة و60 فأكثر اذ بلغ متوسط الوافدين في الفئة حوالي 4.68%و 2.86% على الترتيب، وسجلت ولاية اليزي أدنى نسبة من بين ولايات الاقليم ضمن هاتين الفئتين بنسب 3% و1.3% على الترتيب.

- بالنسبة للتركيب النوعي؛ نلاحظ ان نسبة الاناث اعلى من نسبة الذكور في الهجرة الوافدة للاقليم سنة 2008 حيث بلغت 52.45% بينما بلغت نسبة الذكور 47.55% ويرجع ذلك الى ما يسمى بالتجمع العائلي والى عامل المسافة حيث أن ولايات شمال الصحراء تفوقت فيها نسبة الاناث بشكل جلي عن الذكور، بينما شهدت هذه النسب تقاربا في كل من ادرار، تندوف وغرداية، في حين فاقت نسبة الذكور نسبة الاناث الوافدين في كل من تمنراست واليزي حيث تظهر انتقائية الهجرة من حيث النوع جليا في الولايتين.

أما بالنسبة للهجرة المغادرة لولايات الاقليم نجد أن نسبة الذكور قد تفوقت على نسبة الاناث، حيث سجلت نسبة 50.53% للذكور و 49.47% للاناث سنة 2008.

-بالنسبة للخصائص التعليمية؛ بالنسبة للذكور الوافدين الى ولايات الاقليم خلال الفترة التعدادية، زادت نسبة الذين ليس لديهم مستوى تعليمي عن 13% يمثلون أكثر من 40% من اجمالي الوافدين الى ولايات الاقليم الذين لا مستوى تعليمي لديهم، وقد بلغت نسبة من لديهم مستوى ابتدائي حوالي 15.75% يمثلون حوالي 45.9% من اجمالي الوافدين والذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي، وبلغت نسبة من لديه مستوى متوسط حوالي 27.3% يمثلون 47.19% من اجمالي ذوو المستوى المتوسط الوافدين الى ولايات الاقليم، بينما بلغت نسبة الذين لديهم مستوى ثانوي حوالي 27.79% يمثلون 49.55% من اجمالي الوافدين الذين لديهم مستوى ثانوي.

أما بالنسبة لحاملي المؤهلات العلمية العالية فقد بلغت النسبة حوالي 16.1% يمثلون حوالي 53.78% من اجمالي الوافدين الى ولايات الاقليم الذين لديهم هذا المستوى من التعليم.

- أما بالنسبة للحالة الزواجية للمهاجرين؛ بالنسبة للذكور الوافدين الى ولايات الاقليم خلال الفترة 1998-2008، بلغت نسبة العزاب بينهم حوالي 41.66% يمثلون حوالي 63% من اجمالي العزاب الوافدين الى ولايات الاقليم، وقد بلغت نسبة المتزوجين الوافدين الى ولايات الاقليم حوالي 57.67% يمثلون حوالي 41.38% من اجمالي المتزوجين الوافدين الى ولايات الاقليم، فيما بلغت نسبة المطلقين الوافدين حوالي 0.43% يمثلون 21.89% من اجمالي المطلقين الوافدين الى ولايات الاقليم. أما بالنسبة للأرامل من الذكور فقد بلغت نسبتهم حوالي 0.23% يمثلون 8.49% من اجمالي الأرامل الوافدين الى الاقليم.

وبالنسبة للاناث الوافدات الى ولايات الاقليم حسب الحالة الزواجية في تعداد، فقد بلغت نسبة العازبات بينهن حوالي 22.26% يمثلن حوالي 37% من اجمالي العزاب الوافدين الى ولايات الاقليم، وبلغت نسبة المتزوجات ما يقارب ثلاثة أرباع الاناث ويمثلن 58.62% من اجمالي المتزوجين الوافدين الى الاقليم ويرجع سبب هذه الزيادة الى مرافقتهن أو التحاقهن بأزواجهن في ولايات الاقليم، بينما بلغت نسبة المطلقات حوالي 1.4% يمثلن أكثر من 78% من اجمالي المطلقين الوافدين الى ولايات الاقليم، في حين بلغت نسبة الأرامل 2.26% يمثلن 91.51% من اجمالي الأرامل الوافدين الى ولايات الاقليم لأن الاعالة الأسرية في المجتمع الجزائري ذكورية بالأساس ولأن أمل الحياة لدى الاناث أعلى منه لدى الذكور.

- أن مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية كانت أكبر في الفترة 1987-1998 مقارنة بالفترة 1998-2008، حيث يبرز هذا في في ولايات: أدرار، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، وتندوف. بينما كانت مساهمة الهجرة في الزيادة السكانية شبه منعدمة في كل من الوادي وغرداية في الوقت الذي شكلت اليزي الاستثناء باعتبارها أكثر الولايات التي ساهمت فيها الهجرة في الزيادة السكانية طول الفترتين التعداديتين. ويرجع هذا التفاوت في مساهمة الهجرة الى صافي الهجرة في الولايات والى تحسن الأوضاع الأمنية وتناقص حركة السكان اجمالا وكذا الى تشبع بعض القطاعات التي كانت توفر فرص العمل والتي كانت السبب الرئيسي في الهجرة، كل هذه الأسباب وغيرها أدت الى تراجع دور الهجرة في زيادة سكان المناطق الجنوبية.

خاتمة عامة

لقد لعبت الهجرة الداخلية دورا كبيرا في النمو السكاني لولايات الاقليم الصحراوي، ففي الوقت الذي كان دورها مؤثرا في بعض الولايات خلال الفترتين التعداديتين 1987-1998 و1998-2008، انحسر دورها في زيادة سكان ولايات أخرى تاركة المجال أمام الزيادة الطبيعية لتكون هي العنصر المهيمن كما هو عليه الحال دائما كونها العنصر الطبيعي والاعتيادي من عناصر التغير السكاني، وقد دأبت الجزائر منذ استقلالها في محاولة اعادة توزيع السكان بين مختلف مناطقها من خلال البرامج والمخططات التي أعدت لهذا الغرض ولتقليص الهوة في التفاوت الاقليمي خاصة تجاه الاقليم الجنوبي، على المستوى الاقتصادي، الثقافي، الصحي ...وغيرها.

ففي النهاية بدأنا نرى اتجاها جديدا للهجرة الداخلية بالجزائر من مدن الشمال الى الجنوب، وهو ما لم نشهده إلا منذ تسعينيات القرن الماضي؛ سواءا بفعل الأوضاع الأمنية أو البرامج التنموية التي خصصت للصحراء، وكذا التحفيزات المصاحبة والتي كان الهدف من ورائها تشجيع السكان على الاقامة بالولايات الجنوبية حتى ولو كانت مؤقتة أو دورية من أجل العمل، حيث أن عائد الهجرة يكون في معظمه لصالح منطقة الأصل، رغم ذلك فإن هذا الأمر يساعد في إعادة توزيع سكاني متوازن بين الشمال والجنوب وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية أكثر عدالة، غير أن رصيد الهجرة الداخلية مازال في ولايات الاقليم الجنوبي ضعيفا، وما زال اتجاه صافي الهجرة يميل لصالح ولايات الشمال.

وما يميز المهاجرين من وإلى الولايات الجنوبية هو انتقائية الهجرة نحو الولايات الجنوبية فهي تشمل في الغالب الفئات العمرية المتوسطة وتستهدف فئة المتعلمين، كما أنها تمتاز بأن من يقوم بالهجرة في الغالب هم المتزوجون.

إن الهجرة إلى الإقليم الجنوبي لا تعدوا أن تكون مجرد انتقال للعمل وبالتالي فإن تأثيرها على البنية السكانية والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للسكان محدود ومؤقت، غير أنه ما فتئ يسهم في التغيرات السكانية في الاقليم.

وعموما قد عرفت الجزائر اختلال توازن بين الشمال والجنوب نتيجة المعطيات الطبيعية والتاريخية بما في ذلك الاستعمار أساسا، وعملت الدولة منذ الاستقلال على تطوير مختلف الجهات على مختلف الأصعدة وبنسب متفاوتة لكن لا يمكن إغفالها كالخدمات الأساسية والصحة والسكن والدخل، وهذا طبيعي جدا خلال فترة تجاوزت اليوم نصف القرن. لكن المشاهد أن التفاوت الجهوي بين الشمال والجنوب لا يزال قائما بالرغم من الجهود التي بذلت ولازالت خاصة مع حلول الألفية الثالثة، ومعنى ذلك أنه رغم المجهودات التي بذلت فإن التركيبة أو البنية المجالية لا تزال على حالها، غير متوازنة وجب تداركها حتى تنجح المخططات ان كان من ضمن أهدافها تأهيل الجنوب وتخفيف الضغط على المناطق الشمالية وإعادة توزيع جديد للسكان على المستوى الوطني من خلال تحقيق توازن جهوي، و أنه لا مجال لتحققه على أرض الواقع إلا من خلال تحقيق التصورات التالية:

- التنمية المتوازنة بين مختلف جهات الوطن، فالتنمية الجهوية أو المحلية تستوجب وتتجاوز النمو المادي والمرافق والخدمات بالرغم من كونهما أساسيان من خلال تمكين الولايات الجنوبية من آليات الاعتماد على الذات ولو نسبيا حسب إمكاناتها وخصوصياتها.
- فالتنمية المحلية لا تتمثل في سياسة الهبة والإعانة وسياسة الدولة الريعية التي تتمكن فعلا من حل ظرفي ونسبي يكمن في خلق بعض مواطن الشغل المحدودة أو توفير جزء من

رأس المال، ولا أدل على ذلك من أزمة 1986 والحالة التي نعيشها اليوم بسبب الاعتماد على مداخيل النفط التي بدأت في النضوب وما صاحبها من إجراءات تقشفية، هذا الارتباط الوحيد بأسعار النفط في السوق العالمية يجعل الدولة في صلب إشكالية التنمية الجهوية والمحلية مهما كانت درجة تخليها عن الحياة الاقتصادية بصفة مباشرة وتعويض الدولة الراعية بالدولة الموجهة، كما تشير إليه تصريحات المسؤولين منذ أواخر سنة 2014.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية:

1) **أحمد الربايعة 1983**، دراسات في نظريات الهجرة ومشكلاتها اجتماعيا وثقافيا، دار الثقافة، عمان.

2) **الامم المتحدة 1998**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعجم الديمغرافي متعدد اللغات، 213 ص.

3) **الموسوعة البريطانية**، شركة الموسوعة البريطانية المحدودة 2007

4) **جورج و. باركلي:** أساليب تحليل البيانات السكانية، ترجمة سعد زغلول، دار الكتب الجامعية، القاهرة 1968.

5) **خالد زهدي خواجة**، الهجرة الداخلية: مفاهيم ومقاييس، المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، الكويت.

6) **رولان بريسا**، معجم علم السكان ، ترجمة مصطفى خلف عبد الجواد، 2008، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة. 429ص.

7) **لين سميث**، أساسيات علم السكان، ترجمة محمد السيد غلاب وفؤاد اسكندر1977، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية.

8) **محمد عبده محجوب 1977**، الكويت والهجرة: دراسة للآثار الديمغرافية والاجتماعية للبترول في الخليج العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية.

9) **محمد فتحي أبو عيانة 1980**، جغرافية سكان الاسكندرية؛ دراسة ديموغرافية منهجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 736ص.

10) **محمد فتحي أبوعيانة 1987**، مدخل الى التحليل الاحصائي في الجغرافيا البشرية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

11) **محمد فتحي أبو عيانة 1993**، جغرافية السكان؛ أسس وتطبيقات، الطبعة الرابعة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 614ص.

12) **محمد عبد الغني سعودي، محسن أحمد الخضيري 1992**، الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 154ص.

13) **محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين 1999**، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات،الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 269ص.

14) **كايد أبو صبحة، نسيم برهم، 1987**، الهجرة الداخلية في الأردن: طبيعتها وتجاهاتها، دوافعها وأسبابها، وبعض النتائج المترتبة عليها، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.

15) **عبد القادر القصير 1992**، " الهجرة من الريف إلى المدن"، دار النهضة العربية، بيروت، 399ص.

16) **علي عبد الرازق جلبي2011**، "علم اجتماع السكان"، دار المسيرة، عمان،397 ص.

17) **عبد الله عبد الغني غانم 2002**، المهاجرون دراسة سوسيوانثروبولوجية، الطبعة الثانية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 277ص.

18) **عبد اللطيف بن أشنهوا**، الهجرة الريفية في الجزائر، ترجمة عبد الحميد أتاسي، المطبعة التجارية، الجزائر.

19) **فوزي سهاونة وموسى عبودة سمحة**2003، جغرافية السكان، مراجعة وإشراف فوزي سهاونة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

20) **فايز العيسوي، 2005:** أسس جغرافية السكان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية.

21) **سعاد نور الدين 2010،** السكان والتنمية: مقاربة سوسيوتنموية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.

22) **صالح الصقور، 2002** " الهجرة الداخلية؛ الضخ الريفي والتضخم الحضري؛ أشكالها ودوافعها وآثارها على البلدان النامية الأردن/ حالة تطبيقية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 324ص.

المجلات والدوريات:

1- **بدر الدين يوسفي،** " مدينة أدرار وفق السياق الحضري الجديد"، إنسانيات عدد مزدوج 51-52 جانفي- جوان 2011، ص ص 27-50.

2- **رشود الخريف، 1998:** التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم في الفترة 1394-1413هـ، رسائل جغرافية، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، والجمعية الجغرافية الكويتية. العدد 211، ديسمبر 1998.

3- **دانييل.ر. فانينج:** الهجرة بين النواة ومناطق الأطراف **ترجمة: أحمد علي إسماعيل** ، رسائل جغرافية، العدد 66، يونيو 1984، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.

4- **محمد سالم ابراهيم مقلد، 2013:** حركة الهجرة الداخلية واتجاهاتها في محافظة القاهرة، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 33، سبتمبر2013، ص ص 263-328.

5- عباس فاضل السعدي، 2012: العلاقة بين تيارات الهجرة والمسافة في العراق عام 1997، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 10، مارس 2012. العراق، ص 268-297.

6- عباس فاضل السعدي 1980، "الهجرة الداخلية عواملها، طرق قياسها واتجاهاتها"، مجلة كلية الآداب العراقية، العدد 31، بغداد.

7- علي عنبر و كايد أبو صبحة 2009، " الهجرة الداخلية في الأردن: حجمها، واتجاهاتها"، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 2، العدد 2.

8- ساري الجيلالي: سياسة التنمية الاقليمية (الجهوية) في الجزائر، المجلة الجغرافية، ص 64-71.

<u>الرسائل والأطروحات:</u>

1- **أيمن أحمد علي شلضم 2012**، سكان إقليم القناة التخطيطي(1976-2006) دراسة ديموجغرافية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طنطا.

2- **أشرف زكريا العبد، 1996**، الهجرة الداخلية لاقليم القاهرة الكبرى 1976-1986، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا.

3- **بشير مسعودان 2009**، ولاية باتنة دراسة في جغرافية السكان، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة.

4- **هادي العيساوي، 2004**، "الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء وظائف الأسرة اليمنية: دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد، العراق.

5- **حسين أنور عبد الرحمن خليل1991**، قياس الهجرة الداخلية في جمهورية مصر العربية في الفترة 1976-1986، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

6- **نعيمة أوطالب ، 2005**، الهجرة الداخلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الديمغرافيا، جامعة وهران.

7- **محمد أحمد علي حسانين 2009**، الهجرة الداخلية في مصر خلال الفترة 1960-1996، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة

8- **مختار محمد مختار الحسانين 2011**، سكان مركز ميت غمر، دراسة جغرافية، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، مصر

9- **محمد عبد الرحمن محمود المنهاوي 1994**، الهجرة الداخلية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة.)

10- **محمد عمور 2014:** التركيبة السكانية وتأثيرها على القوى العاملة في الجزائر في ظل التحولات الاجتماعية الراهنة. دراسة سويولوجية لبعض إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء للفترة الممتدة 1998-2001، رسالة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع الديمغرافيا، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 278ص.

11- **فيصل مناور المعيوف 2001**، الهجرة الداخلية في الأردن حسب تعداد 1994، رسالة ماجستير، كلية الآداب جامعة البصرة، العراق.

12- **سامح عبد الوهاب 1996:** التغيرات السكانية في القاهرة الكبرى، الجزء الأول. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 334ص.

13- **سالم أبو القاسم العزابي 2010**، التغيرات السكانية بمنطقة الجبل الغربي في ليبيا 1973-1995، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة.

14- **سيد عبد الفتاح علي حسن 1979**، سكان الجزائر- دراسة ديموغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الافريقية، جامعة القاهرة.

15- عبير مصطفى أحمد حسن 2005، أثر عامل المسافة على الهجرة الداخلية من محافظتي البلقاء والمفرق إلى محافظة عمان، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

التقارير والوثائق:

1- **الأمم المتحدة، 2009:** مبادئ وتوصيات لتعداد السكان والمساكن، ورقات احصائية، العدد 67، التنقيح 2، نيويورك، 472ص.

2- **ايمان محمود صالح،** الهجرة الداخلية بجمهورية مصر العربية فى تعدادي (1996-2006)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 39ص

3- **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء 2005،** اتجاه ونمط الهجرة الداخلية من وإلى إقليم القاهرة الكبرى، مداخلة مقدمة للمؤتمر العربي الاقليمي "الترابط بين الريف والحضر" القاهرة.

4- مركز الاعلام والتوثيق لحقوق الطفل والمرأة 2015، "النساء الجزائريات بدليل الأرقام 2014"، CEDDEF2015، الجزائر.

5- هيئة تخطيط الدولة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان1991، الاستراتيجية الوطنية المقترحة للهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية، الطبعة الأولى، دمشق، 347ص.

6- وزارة التخطيط (1986): التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، نشر المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

المراجع بالغة الأجنبية:

Bendjelid A., **Kouzmine Y, 2011** : *Le Sahara et ses marges*, Double numéro de la revue *Insaniyat*, n°51-52, janvier-juin.

BOULAIS .J. 2010, La régionalisation de l'immigration au Québec. Evolution de 1982 à 2006 des flux et des caractéristiques sociodémographiques. Département de démographie, Université de Montréal.

COURGEAU. D (1988) : « Méthodes de mesure de la mobilité spatiale : migrations internes, mobilité temporaire, navette ». Edition INED.

Fontaine J., Kouzmine Y., 2008 : « Infrastructures et migrations au Sahara algérien », in Benghabrit-Remaoun K., Haddab M, *L'Algérie 50 ans après. État des savoirs en sciences humaines et sociales*, Oran, Editions du CRASC, pp.403-426.

Fontaine J, Infrastructures Et Oasis-Relais Migratoires Au Sahara Algérien Annales de géographie, 2005/4 n° 644, Armand Colin / Dunod . pages 437 à 448

KOUZMINE .Y 2007: Dynamiques Et Mutations Territoriales Du Sahara Algerien Vers De Nouvelles Approches Fondées Sur L'observation, thèse du doctorat publiée, Université de FRANCHE-COMTE. France. 423p.

KOUAOUCI. A (1991) : La question de la population en Algérie. Edition FNUAP, Alger.

Kamel KATEB; Violences politiques et migrations en Algérie; in "Les Migrations Internationales. Observation, Analyse Et Perspectives" Institut national d'études démographiques, Paris, France, p 557-571

MAZOUZ. M (1998) : Population, société, et développement en Algérie : facteurs historiques et problèmes actuels p-47, in la société algérienne entre population et développement. Document de CEPED N° 18. Edition CEPED, Paris.

Michel Poulain, « L'analyse spatiale d'une matrice de migration interne : l'exemple des migrations interprovinciales de six provinces du Canada pour les périodes 1956-1961, 1966-1971 et 1971-1976 », Cahiers québécois de démographie, vol. 11, n° 1, 1982, p. 47-68.

NATION UNIES (1998) : Principes et Recommandations concernant les Recensements de la population et de l'habitat, Etude statistique, Série N°67/Rev1.Edition N.U. New York.

NATION UNIES (1971) : méthodes de mesure de la migration interne. Manuel VI in Etudes démographiques N° 47. Edition N.U. New York.

Sassia Spiga 2005: Aménageurs et migrants dans les villes du Grand Sud algérien" in Autrepart (36), 2005, p. 81-103

TABUTIN. D, 1984 ,la collecte des données en Démographie, ORDINA EDITIONS, BELGIQUE, 258p.

Annuaires statistiques:

ONS (2014): Annuaire Statistique de l'Algerie, volume n° 30

ONS (2013): Rétrospective Statistique 1962 / 2011 - Edition 2013

ONS (2011): Collections Statistiques N° 159/2011, Série S : Statistiques Sociales, LES MIGRATIONS INTERNES INTERCOMMUNALES A travers les résultats exhaustifs du RGPH 2008

ONS (2004) : Données statistiques, N° 308. Edition ONS, Alger**.**

ONS (2003) : Annuaire Statistique de l'Algérie N°20 : Résultats 1999-2001. Edition ONS. alger.

ONS (2002) : Annuaire Statistique de l'Algérie N°. Edition ONS. Alger.

ONS (2000): Annuaire Statistique, Migrations Internes Inter-Wilaya Intercensitaires 1987-1998 Et Migrations Duree De Vie. N° 315

ONS (2000) : annuaire Statistique de l'Algérie N°18. Edition ONS. Alger.

ONS (2000) : Armature urbain, RGPH 1998, in collections Statistiques N°97. Edition O.N.S. alger.

ONS (2000) : Données statistiques, N° 305. Edition ONS, Alger.

ONS (1999) : Résultats du RGPH 1998, échantillon 1/10, in Collections Statistiques N°80, Série Résultats N°1. Edition O.N.S. Alger.

ONS (1999) : Rétrospective statistique, 1970-1996. édition ONS. Alger.

ONS (1998) : Données Statistiques N°277. Edition O.N.S. Alger.

ONS (1993) : Données synthétiques par Wilaya RGPH 1987, in Collections Statistiques, N°54, Série Résultats V5. Edition O.N.S. Alger.

ONS (1988) : Armature Urbain, RGPH 1987, in Collections Statistiques N°. Edition O.N.S. Alger.

مواقع الانترنت:

www.ons.dz موقع الديوان الوطني للاحصاء

www.algeriatoday.net/vb منتدى الجزائر اليوم.

www.aitrs.org موقع المعهد العربي للتدريب والاحصاء.

الملحـــق

Tableau n°2 Répartition de la population selon les trois grands ensembles de l'espace physique Algérien

Espace physique	Superficie approxi-mative en Km²	Population en milliers d'habitants			Densité hab./Km2			Taux d'Accroissement Annuel Moyen	
		1987	1998	2008	1987	1998	2008	1998/1987	2008/1998
Bande littorale	45 000	8 904	11 000	12 342	197,8	244,4	274	1,9	1,17
	1.9%	38.6%	37.8%	36.2%					
Tell et Steppe	255 000	12 145	15 300	18 010	47,6	60	70,6	2,03	1,67
	10.7%	52.7%	52.6 %	52.9%					
Nord Intérieur du Littoral à la limite Nord de l'Atlas Saharien	300 000	21 049	26 300	30 352	70,1	87,7	101,2	2	1,46
	12.6%	91.3%	90.3%	89.1%					
Sud	2 081 000	2 002	2 801	3 728	0,96	1,35	1,8	3,04	2,94
	87.4%	8.7%	9.5 %	10.9%					
ALGERIE	2 381 000	23 051	29 113	34 080	9,7	12,2	14,3	2,1	1,61
	100%	100%	100%	100%					

Collections **S**tatistiques N° **163**/2011, Série **S** : Statistiques Sociales , Armature Urbaine p11

,

*Table 38: Population Distribution of Collective and Ordinary Households by Sex and Wilaya * - Census 1987 -*

Wilaya	*Masculin*	*Féminin*	*Total*
01 – Adrar	110 550	104 246	**214 796**
02 – Chlef	342 881	342 328	**685 205**
03 – Laghouat	99 105	94 131	**193 236**
04 – Oum-El-Bouaghi	203 773	199 768	**403 541**
05 – Batna	376 756	370 489	**747 245**
06 – Béjaia	351 632	349 180	**700 812**
07 – Biskra	202 496	199 933	**402 429**
08 – Bechar	92 137	88 704	**180 841**
09 – Blida	355 367	345 755	**701 122**
10 – Bouira	265 247	260 695	**525 942**
11 – Tamanrasset	42 858	39 046	**81 904**
12 – Tébessa	206 269	198 920	**405 189**
13 – Tlemcen	355 552	351 179	**706 731**
14 – Tiaret	289 604	280 637	**570 301**
15 – Tizi-Ouzou	463 539	472 692	**936 231**
16 – Alger	849 232	838 773	**1 688 005**
17 – Djelfa	223 235	213 742	**436 977**
18 – Jijel	236 467	235 803	**472 270**
19 – Setif	503 894	495 609	**999 503**
20 – Saïda	118 723	113 937	**232 660**
21 – Skikda	314 437	307 108	**621 545**
22 – Sidi-Bel-Abbès	224 922	218 085	**443 007**
23 – Annaba	230 104	225 183	**455 287**
24 – Guelma	178 520	174 706	**353 226**
25 – Constantine	334 505	328 083	**662 588**
26 – Médea	334 957	316 587	**651 544**
27 – Mostaganem	254 472	250 699	**505 171**
28 – M'Sila	297 843	286 231	**584 074**
29 – Mascara	285 343	278 992	**564 335**
30 – Ouargla	143 865	135 632	**279 497**
31 – Oran	467 920	462 561	**930 481**
32 – El-Bayadh	54 232	52 883	**107 115**
33 – Illizi	8 649	7 515	**16 164**
34 – Bordj-B.-Arreridj	213 979	210 743	**424 722**
35 – Boumerdès	331 126	319 775	**650 901**
36 – El-Tarf	139 204	135 779	**274 983**
37 – Tindouf	8 005	6 969	**14 974**
38 – Tissemsilt	116 120	111 994	**228 114**
39 – El-Oued	177 751	166 448	**344 199**
40 – Khenchela	122 225	120 489	**242 714**
41 – Souk-Ahras	146 396	143 967	**290 363**
42 – Tipaza	316 459	302 837	**619 296**
43 – Mila	257 119	253 986	**511 105**
44 –Ain-Defla	272 706	264 203	**536 909**
45 – Naâma	46 426	44 421	**90 847**
46 – Ain-Témouchent	137 019	135 920	**272 939**
47 – Ghardaïa	108 217	103 800	**212 017**
48 – Relizane	273 251	269 326	**542 577**
Algérie	**11 485 086**	**11 230 490**	**22 715 633**

** Sondage wilaya (1/5ème) de la population totale des ménages ordinaires et collectifs.*

Table 39: Population Distribution of Collective and Ordinary Households by Sex and Wilaya- Census 1998 -*

Wilaya	Sexe		Total
	Masculin	Féminin	
01 - Adrar	159 614	152 001	**311 615**
02 - Chlef	431 184	427 512	**858 695**
03 - Laghouat	161 646	155 479	**317 125**
04 - Oum-El-Bouaghi	261 585	257585	**519 170**
05 - Batna	485 781	476 842	**962 623**
06 - Béjaia	434 872	421 968	**856 840**
07 - Biskra	289 959	285 899	**575 858**
08 - Bechar	113 764	111 782	**225 546**
09 - Blida	397 220	387 063	**784 283**
10 - Bouira	318 443	311 117	**629 560**
11 - Tamanrasset	70 553	66 622	**137 175**
12 - Tébessa	277 195	271 871	**549 066**
13 - Tlemcen	424 140	417 914	**842 053**
14 - Tiaret	366 702	359 151	**725 853**
15 - Tizi-Ouzou	553 248	555 460	**1 108 708**
16 - Alger	1 287 077	1 275 351	**2 562 428**
17 - Djelfa	412 637	385 069	**797 706**
18 - Jijel	287 581	285 627	**573 208**
19 - Setif	662 138	649 275	**1 311 413**
20 - Saîda	141 273	138 253	**279 526**
21 - Skikda	397 793	388 361	**786 154**
22 - Sidi-Bel-Abbès	264 286	261 346	**525 632**
23 - Annaba	280 019	277 799	**557 818**
24 - Guelma	216 213	213 787	**430 000**
25 - Constantine	406 288	404 625	**810 914**
26 - Médea	408 675	393 403	**802 078**
27 - Mostaganem	317 845	313 213	**631 057**
28 - M'Sila	410 150	395 369	**805 519**
29 - Mascara	342 288	333 904	**676 192**
30 - Ouargla	226 900	218 719	**445 619**
31 - Oran	608 832	605 007	**1 213 839**
32 - El-Bayadh	85 318	83 471	**168 789**
33 - Illizi	18 403	15 705	**34 108**
34 - Bordj-B.-Arreridj	281 876	273 527	**555 402**
35 - Boumerdès	329 395	317 994	**647 389**
36 - El-Tarf	176 671	175 917	**352 588**
37 - Tindouf	13 866	13 195	**27 060**
38 - Tissemsilt	134 254	129 986	**264 240**
39 - El-Oued	256 656	247 745	**504 401**
40 - Khenchela	165 368	162 550	**327 917**
41 - Souk-Ahras	185 523	181 931	**367 455**
42 - Tipaza	255 601	250 452	**506 053**
43 - Mila	339 344	335 136	**674 480**
44 -Ain-Defla	333 971	326 371	**660 342**
45 - Naâma	64 876	62 438	**127 314**
46 - Ain-Témouchent	165 262	162 069	**327 331**
47 - Ghardaîa	152 720	147 796	**300 516**
48 - Rélizane	323 586	318 620	**642 205**
Algérie	**14 698 589**	**14 402 278**	**29 100 867**

Source : ONS/Exploitation exhaustive du recensement général de la population et de l'habitat 1998.

Table 40: Population Distribution of Collective and Ordinary Households by Sex and Wilaya - Census 2008 -

Wilaya	Sexe		Total
	Masculin	Féminin	
01 - Adrar	203 836	195 878	399 714
02 - Chlef	502 470	499 618	1 002 088
03 - Laghouat	232 517	223 085	455 602
04 - Oum-El-Bouaghi	314 084	307 527	621 612
05 - Batna	565 320	554 472	1 119 791
06 - Béjaia	465 612	446 965	912 577
07 - Biskra	365 040	356 317	721 356
08 - Bechar	135 436	134 626	270 061
09 - Blida	509 602	493 335	1 002 937
10 - Bouira	353 195	342 387	695 583
11 - Tamanrasset	90 820	85 816	176 637
12 - Tébessa	326 086	322 617	648 703
13 - Tlemcen	482 364	466 771	949 135
14 - Tiaret	427 358	419 465	846 823
15 - Tizi-Ouzou	564 974	562 633	1 127 607
16 - Alger	1 499 800	1 488 345	2 988 145
17 - Djelfa	562 207	529 977	1 092 184
18 - Jijel	320 820	316 128	636 948
19 - Setif	756 434	733 545	1 489 979
20 - Saîda	166 717	163 925	330 641
21 - Skikda	452 392	446 288	898 680
22 - Sidi-B'el-Abbès	305 130	299 614	604 744
23 - Annaba	305 030	304 469	609 499
24 - Guelma	242 430	240 001	482 430
25 - Constantine	470 262	468 213	938 475
26 - Médea	417 559	402 373	819 932
27 - Mostaganem	370 018	367 100	737 118
28 - M'Sila	504 684	485 907	990 591
29 - Mascara	398 767	385 306	784 073
30 - Ouargla	283 389	275 169	558 558
31 - Oran	728 221	725 857	1 454 078
32 - El-Bayadh	115 449	113 175	228 624
33 - Illizi	28 244	24 088	52 333
34 - Bordj-B.-Arreridj	320 786	307 689	628 475
35 - Boumerdès	411 650	390 433	802 083
36 - El-Tarf	203 933	204 480	408 414
37 - Tindouf	24 996	24 153	49 149
38 - Tissemsilt	149 434	145 042	294 476
39 - El-Oued	329 604	317 944	647 548
40 - Khenchela	195 502	191 182	386 683
41 - Souk-Ahras	218 911	219 216	438 127
42 - Tipaza	298 885	292 125	591 010
43 - Mila	386 591	380 295	766 886
44 - Ain-Defla	388 776	377 236	766 013
45 - Naâma	98 299	94 592	192 891
46 - Ain-Témouchent	187 603	183 636	371 239
47 - Ghardaïa	185 209	178 390	363 598
48 - Relizane	366 301	359 879	726 180
Algérie	17 232 747	16 847 283	34 080 030

Source : O.N.S. / Exploitation exhaustive du recensement général de la population et de l'habitat - RGPH 2008 -

les entrées dans la wilaya **ADRAR** les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
BECHAR	1292
BOUIRA	806
TAMANRASSET	798
ORAN	644
ALGER	498
GHARDAIA	451
TIARET	327
LAGHOUAT	245
TLEMCEN	207
EL BAYADH	191
SIDI BEL ABBES	169
MASCARA	165
OUARGLA	164
CHLEF	144
TIZI OUZOU	142
SAIDA	140
AIN TEMOUCHENT	124
NAAMA	117
RELIZANE	115
BLIDA	115
TEBESSA	112
DJELFA	110
JIJEL	95
SETIF	83
MOSTAGANEM	82
TISSEMSILT	76
TINDOUF	76
OUM EL BOUAGHI	73
BISKRA	70
BATNA	68
B.B.ARRERIDJ	60
AIN DEFLA	58
ILLIZI	56
SKIKDA	55
MEDEA	48
BOUMERDES	41
BEJAIA	40
SOUK AHRAS	25
CONSTANTINE	24
TIPAZA	23
ANNABA	22
MILA	20
KHENCHELA	19
GUELMA	18
M SILA	17
EL OUED	17
EL TARF	9
Etrangers	946

WILAYA	EFFECTIFS
SKIKDA	2059
ALGER	2038
TAMANRASSET	1824
BOUIRA	1700
CHLEF	1616
TLEMCEN	1296
ORAN	1178
DJELFA	1110
BECHAR	924
TIZI OUZOU	854
GHARDAIA	838
BLIDA	816
MASCARA	764
SETIF	757
TIARET	753
MOSTAGANEM	739
BATNA	706
OUARGLA	692
CONSTANTINE	661
MEDEA	604
SOUK AHRAS	588
TEBESSA	587
JIJEL	568
SIDI BEL ABBES	557
ILLIZI	499
BISKRA	451
ANNABA	389
M SILA	364
OUM EL BOUAGHI	355
RELIZANE	338
BOUMERDES	317
GUELMA	315
EL BAYADH	306
AIN TEMOUCHENT	251
TINDOUF	250
EL OUED	234
AIN DEFLA	223
SAIDA	209
NAAMA	181
B.B.ARRERIDJ	181
TISSEMSILT	174
TIPAZA	172
LAGHOUAT	160
MILA	158
BEJAIA	135
KHENCHELA	131
EL TARF	71

les entrées dans la wilaya **BISKRA** les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
BATNA	6047
ALGER	2781
M SILA	2706
KHENCHELA	1988
OUM EL BOUAGHI	954
EL OUED	856
OUARGLA	696
CONSTANTINE	540
SETIF	528
DJELFA	516
ADRAR	451
BOUMERDES	321
TEBESSA	300
ANNABA	294
SKIKDA	260
MEDEA	259
BLIDA	257
BOUIRA	224
MILA	208
TIZI OUZOU	155
BECHAR	141
JIJEL	137
GHARDAIA	136
GUELMA	130
BEJAIA	113
SOUK AHRAS	112
ORAN	109
LAGHOUAT	105
TIARET	99
B.B.ARRERIDJ	90
TAMANRASSET	69
CHLEF	65
ILLIZI	63
TIPAZA	59
AIN DEFLA	58
TISSEMSILT	43
MOSTAGANEM	40
RELIZANE	34
TLEMCEN	31
TINDOUF	27
EL TARF	26
MASCARA	22
SIDI BEL ABBES	20
NAAMA	17
EL BAYADH	15
SAIDA	12
AIN TEMOUCHENT	12
Etranger	624

WILAYA	EFFECTIFS
BATNA	2394
DJELFA	1176
OUARGLA	1128
KHENCHELA	1096
ALGER	971
EL OUED	857
OUM EL BOUAGHI	766
MOSTAGANEM	538
SETIF	454
M SILA	427
CONSTANTINE	359
GHARDAIA	336
ANNABA	270
TEBESSA	235
MILA	193
BLIDA	185
EL TARF	152
B.B.ARRERIDJ	131
ORAN	131
SKIKDA	130
LAGHOUAT	123
GUELMA	122
TIZI OUZOU	114
ILLIZI	107
TAMANRASSET	106
BOUMERDES	103
SOUK AHRAS	99
BEJAIA	81
BECHAR	78
ADRAR	70
CHLEF	68
BOUIRA	60
MEDEA	53
TLEMCEN	53
TIPAZA	53
JIJEL	51
SIDI BEL ABBES	43
MASCARA	42
AIN DEFLA	38
TINDOUF	34
TIARET	25
EL BAYADH	24
TISSEMSILT	23
RELIZANE	20
AIN TEMOUCHENT	19
NAAMA	13
SAIDA	8

les entrées dans la wilaya — BECHAR — les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
BOUMERDES	1082
TINDOUF	925
OUM EL BOUAGHI	639
BLIDA	553
EL TARF	464
CHLEF	429
BISKRA	421
MOSTAGANEM	315
SKIKDA	300
TIZI OUZOU	249
ADRAR	226
ILLIZI	210
SIDI BEL ABBES	203
KHENCHELA	156
ALGER	148
MEDEA	136
MILA	122
MASCARA	106
BATNA	103
SETIF	103
EL BAYADH	100
RELIZANE	82
TAMANRASSET	79
AIN TEMOUCHENT	78
NAAMA	78
JIJEL	73
TISSEMSILT	61
ORAN	57
SAIDA	56
GHARDAIA	55
TIARET	53
EL OUED	48
LAGHOUAT	43
TLEMCEN	42
SOUK AHRAS	40
BEJAIA	40
M SILA	38
CONSTANTINE	33
OUARGLA	31
TIPAZA	28
B.B.ARRERIDJ	27
DJELFA	26
AIN DEFLA	20
ANNABA	18
BOUIRA	17
TEBESSA	9
GUELMA	9
Etrangers	246

WILAYA	EFFECTIFS
TINDOUF	1912
ADRAR	1292
JIJEL	1062
M SILA	870
EL BAYADH	854
ORAN	783
NAAMA	744
ALGER	514
RELIZANE	444
TLEMCEN	413
TISSEMSILT	382
BLIDA	338
SIDI BEL ABBES	297
BATNA	257
CHLEF	204
SAIDA	197
MASCARA	188
AIN TEMOUCHENT	175
MOSTAGANEM	158
DJELFA	155
BISKRA	141
OUARGLA	140
TIARET	133
BEJAIA	114
TAMANRASSET	109
SETIF	108
LAGHOUAT	107
TIZI OUZOU	106
TIPAZA	92
BOUMERDES	80
EL TARF	77
TEBESSA	74
AIN DEFLA	67
CONSTANTINE	64
BOUIRA	64
SKIKDA	62
MEDEA	62
GUELMA	60
ANNABA	54
GHARDAIA	51
EL OUED	50
SOUK AHRAS	50
MILA	48
OUM EL BOUAGHI	47
KHENCHELA	47
B.B.ARRERIDJ	46
ILLIZI	15

les entrées dans la wilaya **TAMANRASSET** les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
ADRAR	1824
ALGER	526
GHARDAIA	449
OUARGLA	283
BATNA	194
EL OUED	169
BLIDA	167
ORAN	156
TIZI OUZOU	152
TIARET	135
SETIF	111
BECHAR	109
ILLIZI	108
JIJEL	108
BISKRA	106
SIDI BEL ABBES	99
TEBESSA	97
M SILA	95
BOUIRA	86
OUM EL BOUAGHI	85
MILA	79
CONSTANTINE	79
CHLEF	75
BEJAIA	73
LAGHOUAT	62
SKIKDA	61
GUELMA	61
BOUMERDES	57
SOUK AHRAS	54
DJELFA	52
MEDEA	51
ANNABA	49
MASCARA	47
AIN DEFLA	44
KHENCHELA	42
TLEMCEN	38
AIN TEMOUCHENT	36
B.B.ARRERIDJ	36
TIPAZA	32
RELIZANE	24
MOSTAGANEM	21
SAIDA	19
TINDOUF	18
EL TARF	18
NAAMA	18
TISSEMSILT	11
EL BAYADH	7
Etrangers	2152

WILAYA	EFFECTIFS
ADRAR	798
ILLIZI	772
ALGER	358
ORAN	271
OUARGLA	256
TLEMCEN	249
GHARDAIA	212
TEBESSA	193
TIZI OUZOU	142
SETIF	139
SKIKDA	137
BOUIRA	135
DJELFA	131
EL OUED	103
SIDI BEL ABBES	74
TIARET	73
JIJEL	69
BISKRA	69
SOUK AHRAS	66
LAGHOUAT	63
BLIDA	58
AIN DEFLA	53
BEJAIA	53
BATNA	51
MILA	43
GUELMA	42
BECHAR	42
CONSTANTINE	38
MEDEA	35
MOSTAGANEM	32
CHLEF	31
ANNABA	31
BOUMERDES	26
TIPAZA	25
OUM EL BOUAGHI	25
MASCARA	25
M SILA	23
RELIZANE	21
EL BAYADH	20
KHENCHELA	19
AIN TEMOUCHENT	18
EL TARF	16
B.B.ARRERIDJ	15
TINDOUF	14
NAAMA	12
SAIDA	7
TISSEMSILT	6

les entrées dans la wilaya OUARGLA les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
EL OUED	5183
ALGER	3144
DJELFA	1651
BATNA	1414
BISKRA	1128
GHARDAIA	1125
LAGHOUAT	967
ADRAR	692
TIZI OUZOU	493
TEBESSA	472
ORAN	469
CONSTANTINE	403
BLIDA	402
SETIF	328
JIJEL	303
BOUIRA	288
OUM EL BOUAGHI	277
BEJAIA	274
TAMANRASSET	256
MEDEA	245
M SILA	241
TIARET	199
KHENCHELA	197
ILLIZI	196
ANNABA	185
SOUK AHRAS	181
BOUMERDES	174
SKIKDA	165
MILA	153
GUELMA	147
EL BAYADH	143
BECHAR	140
CHLEF	136
TIPAZA	131
B.B.ARRERIDJ	99
AIN DEFLA	91
TLEMCEN	81
RELIZANE	76
SIDI BEL ABBES	69
MOSTAGANEM	63
MASCARA	62
SAIDA	55
TINDOUF	52
TISSEMSILT	42
EL TARF	41
AIN TEMOUCHENT	36
NAAMA	8
Etrangers	267

WILAYA	EFFECTIFS
EL OUED	1984
LAGHOUAT	851
GHARDAIA	785
ALGER	779
BISKRA	696
ILLIZI	618
BATNA	616
TEBESSA	399
DJELFA	357
TAMANRASSET	283
KHENCHELA	246
TIZI OUZOU	175
ADRAR	164
ANNABA	161
OUM EL BOUAGHI	159
ORAN	157
SETIF	148
BOUMERDES	141
SKIKDA	138
B.B.ARRERIDJ	130
BEJAIA	121
EL TARF	118
SOUK AHRAS	117
CONSTANTINE	114
BLIDA	107
M SILA	105
SAIDA	104
TIPAZA	97
MILA	81
EL BAYADH	76
MASCARA	68
JIJEL	65
MOSTAGANEM	53
GUELMA	53
TIARET	50
BOUIRA	49
TLEMCEN	45
MEDEA	38
NAAMA	37
RELIZANE	33
TISSEMSILT	32
CHLEF	29
AIN TEMOUCHENT	29
BECHAR	28
AIN DEFLA	28
SIDI BEL ABBES	28
TINDOUF	8

les entrées dans la wilaya ILLIZI les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
TAMANRASSET	772
EL OUED	706
OUARGLA	618
ADRAR	499
ALGER	287
GHARDAIA	196
BATNA	190
BISKRA	107
ORAN	97
TIZI OUZOU	88
BEJAIA	65
TEBESSA	63
LAGHOUAT	59
TIARET	59
CONSTANTINE	59
BLIDA	57
DJELFA	51
M SILA	50
SIDI BEL ABBES	50
JIJEL	46
RELIZANE	44
SETIF	42
CHLEF	39
BOUMERDES	39
SOUK AHRAS	39
MILA	37
GUELMA	36
EL BAYADH	34
ANNABA	32
TLEMCEN	30
SKIKDA	27
OUM EL BOUAGHI	27
BOUIRA	26
TISSEMSILT	24
MEDEA	23
AIN DEFLA	22
MASCARA	21
SAIDA	21
AIN TEMOUCHENT	17
BECHAR	15
TIPAZA	15
B.B.ARRERIDJ	15
TINDOUF	13
KHENCHELA	13
MOSTAGANEM	10
EL TARF	6
NAAMA	6
Etrangers	182

WILAYA	EFFECTIFS
OUARGLA	196
TAMANRASSET	108
ANNABA	88
ALGER	81
EL OUED	81
ORAN	66
BISKRA	63
LAGHOUAT	61
ADRAR	56
EL TARF	50
GHARDAIA	49
TIZI OUZOU	43
BATNA	41
TLEMCEN	35
BOUMERDES	33
BEJAIA	31
TEBESSA	24
MILA	24
EL BAYADH	23
SETIF	22
KHENCHELA	20
CONSTANTINE	18
SIDI BEL ABBES	16
B.B.ARRERIDJ	16
BLIDA	15
DJELFA	14
BOUIRA	13
TISSEMSILT	13
TIARET	10
BECHAR	9
CHLEF	9
JIJEL	9
OUM EL BOUAGHI	8
TIPAZA	8
SKIKDA	8
AIN TEMOUCHENT	8
RELIZANE	8
SOUK AHRAS	7
M SILA	7
GUELMA	7
SAIDA	6
AIN DEFLA	5
MOSTAGANEM	4
MEDEA	3
TINDOUF	2
NAAMA	1
MASCARA	1

les entrées dans la wilaya **TINDOUF** les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
BECHAR	1912
ADRAR	250
ORAN	207
ALGER	165
SIDI BEL ABBES	111
TLEMCEN	91
RELIZANE	69
CHLEF	67
EL BAYADH	46
BATNA	44
TIZI OUZOU	42
MASCARA	41
SAIDA	40
BOUMERDES	40
BISKRA	34
BEJAIA	34
TISSEMSILT	34
AIN DEFLA	32
NAAMA	32
TIARET	26
SETIF	26
MOSTAGANEM	26
AIN TEMOUCHENT	26
OUM EL BOUAGHI	26
ANNABA	24
DJELFA	24
BOUIRA	19
GUELMA	19
M SILA	18
BLIDA	17
CONSTANTINE	17
SOUK AHRAS	15
JIJEL	15
TAMANRASSET	14
TEBESSA	14
SKIKDA	12
LAGHOUAT	11
TIPAZA	11
MEDEA	10
B.B.ARRERIDJ	10
OUARGLA	8
EL TARF	6
EL OUED	6
KHENCHELA	6
MILA	5
GHARDAIA	5
ILLIZI	2
Etrangers	87

WILAYA	EFFECTIFS
BECHAR	300
TISSEMSILT	186
ORAN	93
MOSTAGANEM	80
ADRAR	76
BOUMERDES	72
ALGER	64
TIZI OUZOU	57
OUARGLA	52
BEJAIA	48
NAAMA	46
EL BAYADH	44
B.B.ARRERIDJ	43
AIN TEMOUCHENT	41
TLEMCEN	41
BATNA	39
SIDI BEL ABBES	39
SOUK AHRAS	36
TIARET	35
SETIF	35
GHARDAIA	29
DJELFA	29
BISKRA	27
LAGHOUAT	26
EL TARF	25
JIJEL	24
EL OUED	23
BOUIRA	23
SKIKDA	22
OUM EL BOUAGHI	19
BLIDA	18
KHENCHELA	18
MILA	18
MASCARA	18
TAMANRASSET	18
TEBESSA	16
RELIZANE	16
ANNABA	15
M SILA	14
SAIDA	14
ILLIZI	13
MEDEA	9
TIPAZA	9
CONSTANTINE	9
GUELMA	9
AIN DEFLA	7
CHLEF	2

les entrées dans la wilaya **ELOUED** les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
OUARGLA	1987
ALGER	1460
BISKRA	859
TEBESSA	617
BLIDA	451
DJELFA	420
BATNA	327
ANNABA	250
ADRAR	236
TISSEMSILT	210
LAGHOUAT	190
CONSTANTINE	163
SETIF	149
EL TARF	142
ORAN	133
OUM EL BOUAGHI	120
M SILA	111
TAMANRASSET	103
SKIKDA	93
GHARDAIA	89
BEJAIA	87
BOUIRA	85
BOUMERDES	83
KHENCHELA	81
ILLIZI	81
MILA	68
B.B.ARRERIDJ	66
MEDEA	65
JIJEL	64
SOUK AHRAS	58
BECHAR	50
TIZI OUZOU	43
GUELMA	41
CHLEF	41
TIPAZA	38
MOSTAGANEM	32
TIARET	32
MASCARA	28
EL BAYADH	27
TINDOUF	23
AIN DEFLA	23
SIDI BEL ABBES	19
TLEMCEN	17
SAIDA	10
RELIZANE	9
AIN TEMOUCHENT	3
NAAMA	1
ETRANGERS	408

WILAYA	EFFECTIFS
OUARGLA	5193
BISKRA	856
ILLIZI	706
EL TARF	571
ALGER	496
ANNABA	386
TEBESSA	362
KHENCHELA	272
TAMANRASSET	169
BATNA	167
SETIF	134
GHARDAIA	106
TISSEMSILT	104
MASCARA	101
BLIDA	99
LAGHOUAT	88
SKIKDA	78
OUM EL BOUAGHI	77
CONSTANTINE	75
DJELFA	72
ORAN	64
MILA	61
BOUMERDES	52
B.B.ARRERIDJ	35
M SILA	33
GUELMA	29
SOUK AHRAS	27
BEJAIA	20
SIDI BEL ABBES	20
ADRAR	17
TIPAZA	15
TIZI OUZOU	14
CHLEF	13
JIJEL	13
BOUIRA	10
MEDEA	9
BECHAR	9
AIN TEMOUCHENT	9
TIARET	8
MOSTAGANEM	8
RELIZANE	7
SAIDA	7
TINDOUF	6
EL BAYADH	4
TLEMCEN	4
AIN DEFLA	1

les entrées dans la wilaya GHARDAIA les sorties de la wilaya

WILAYA	EFFECTIFS
ALGER	1282
DJELFA	844
ADRAR	838
OUARGLA	785
TIARET	760
LAGHOUAT	554
BISKRA	336
MEDEA	294
ORAN	216
TAMANRASSET	212
BLIDA	147
BATNA	146
SOUK AHRAS	143
M SILA	139
EL OUED	106
EL BAYADH	105
CONSTANTINE	102
RELIZANE	87
SETIF	86
TEBESSA	71
TIPAZA	64
OUM EL BOUAGHI	64
ANNABA	54
AIN DEFLA	53
BECHAR	51
TIZI OUZOU	50
ILLIZI	49
MOSTAGANEM	42
CHLEF	42
BOUIRA	40
MILA	38
BOUMERDES	37
SKIKDA	37
SIDI BEL ABBES	36
MASCARA	35
JIJEL	35
AIN TEMOUCHENT	32
TINDOUF	29
BEJAIA	27
NAAMA	26
TLEMCEN	23
TISSEMSILT	21
KHENCHELA	16
B.B.ARRERIDJ	13
SAIDA	11
GUELMA	9
EL TARF	6
Etranger	175

WILAYA	EFFECTIFS
ALGER	1196
OUARGLA	1125
LAGHOUAT	904
DJELFA	832
ADRAR	451
TAMANRASSET	449
RELIZANE	353
TIARET	278
ORAN	234
ILLIZI	196
CONSTANTINE	161
BLIDA	137
BISKRA	136
OUM EL BOUAGHI	132
BATNA	116
TIPAZA	107
EL BAYADH	96
EL OUED	89
MEDEA	76
SETIF	72
AIN DEFLA	70
SKIKDA	61
ANNABA	54
SIDI BEL ABBES	52
AIN TEMOUCHENT	50
TEBESSA	49
TIZI OUZOU	45
MASCARA	45
MOSTAGANEM	44
BOUMERDES	43
MILA	42
KHENCHELA	38
BEJAIA	34
BECHAR	27
TLEMCEN	27
SOUK AHRAS	24
M SILA	23
CHLEF	21
BOUIRA	21
NAAMA	20
GUELMA	11
EL TARF	9
TISSEMSILT	7
SAIDA	6
JIJEL	6
TINDOUF	5
B.B.ARRERIDJ	5

Mouvements migratoires 1998-2008 : principaux résultats par wilaya

wilaya	Résidents en 1998	Résidents en 2008	même wilaya	Sorties	Entrées	Solde (E-S)
ADRAR	304 436	308 256	298 190	6 246	9 044	2 799
CHLEF	814 649	816 173	801 561	13 088	11 421	-1 666
LAGHOUAT	347 788	351 687	341 091	6 698	8 561	1 864
OUM EL	506 042	505 330	496 542	9 499	8 263	-1 236
BATNA	912 798	907 669	892 685	20 112	14 509	-5 604
BEJAIA	782 868	784 720	767 883	14 985	13 982	-1 002
BISKRA	563 262	567 060	550 475	12 786	15 896	3 109
BECHAR	217 627	216 674	206 064	11 563	10 610	-952
BLIDA	786 790	815 903	763 072	23 718	48 872	25 154
BOUIRA	588 663	579 968	568 285	20 378	10 307	-10 071
TAMANRASSE	128 193	130 721	122 934	5 259	6 505	1 246
TEBESSA	531 629	528 310	521 560	10 069	6 636	-3 433
TLEMCEN	785 964	786 374	771 429	14 534	14 922	388
TIARET	689 687	681 543	669 854	19 833	10 880	-8 953
TIZI OUZOU	991 393	982 856	969 360	22 033	11 899	-10 134
ALGER	2 431 872	2 478 074	2 352 439	79 433	112 847	33 414
DJELFA	817 950	818 261	805 041	12 909	11 362	-1 547
JIJEL	536 591	529 870	522 366	14 225	7 330	-6 896
SETIF	1 231 618	1 215 544	1 198 695	32 922	16 506	-16 417
SAIDA	271 724	270 270	264 797	6 927	5 252	-1 675
SKIKDA	751 886	746 432	739 631	12 255	6 605	-5 650
SIDI BEL	497 636	500 303	484 648	12 988	14 974	1 986
ANNABA	513 934	515 239	500 528	13 406	13 635	229
GUELMA	402 945	403 642	395 167	7 778	8 409	631
CONSTANTIN	776 368	781 780	761 982	14 386	19 644	5 258
MEDEA	691 430	674 123	663 197	28 233	9 527	-18 706
MOSTAGANE	595 765	601 951	586 365	9 401	15 480	6 079
M'SILA	784 500	781 116	769 444	15 056	11 559	-3 497
MASCARA	641 018	636 265	624 672	16 346	10 114	-6 232
OUARGLA	424 904	430 136	411 207	13 697	16 520	2 823
ORAN	1 171 864	1 195 067	1 143 348	28 516	49 076	20 559
EL BAYADH	178 671	178 767	173 519	5 151	5 041	-110
ILLIZI	34 097	38 593	32290	1 807	5 992	4 185
B. BOU	511 447	510 566	500 970	10 477	9 052	-1 425
BOUMERDES	632 772	661 389	617 647	15 125	42 375	27 250
EL TARF	335 139	341 764	329 877	5 263	11 791	6 529
TINDOUF	34 862	37 889	32 568	2 294	5 321	3 027
TISSEMSILT	246 581	241 437	237 390	9 192	4 027	-5 165
EL OUED	488 942	488 701	479 508	9 434	6 929	-2 506
KHENCHELA	313 699	312 172	307 947	5 751	4 176	-1 575
SOUK AHRAS	365 112	362 092	357 227	7 885	4 585	-3 299
TIPAZA	475 604	485 290	463 833	11 770	20 298	8 528
MILA	634 094	630 776	620 380	13 713	10 303	-3 411
AIN DEFLA	626 242	622 645	612 146	14 096	9 269	-4 827
NAAMA	151 577	152 474	146 417	5 160	5 937	777
AIN	302 039	307 251	295 600	6 439	11 534	5 095
GHARDAIA	276 500	278 618	269 685	6 815	7 732	917
RELIZANE	601 912	594 996	585 858	16 054	8 859	-7 195

Migration inter wilaya 1998-2008

Algérie entière : matrice entrées-sorties de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs agée de 10 ans et plus entre 1998 et 2008

	Wilaya de résidence en 1998																
wilaya	**Adrar**	**Chlef**	**Laghouat**	**O. E.Bouaghi**	**Batna**	**Bejaia**	**Biskra**	**Bechar**	**Blida**	**Bouira**	**Tamanrasset**	**Tebessa**	**Tlemcen**	**Tiaret**	**Tizi ouzou**	**Alger**	**Djelfa**
ADRAR	**298100**	105	65	36	129	43	58	1502	66	171	1511	54	266	244	188	377	65
CHLEF	149	**801561**	70	29	83	112	85	165	388	166	48	55	246	268	134	971	189
LAGHOUAT	66	96	**341091**	61	184	65	148	115	116	106	66	95	125	913	160	602	2061
O. E. B	34	30	57	**496542**	879	93	648	54	92	55	52	624	58	20	74	360	65
BATNA	47	67	104	946	**892685**	303	2368	153	126	97	150	384	82	59	158	983	115
BEJAIA	58	112	75	38	234	**767883**	75	74	166	898	72	71	53	50	1208	2630	73
BISKRA	58	95	69	523	4510	126	**550475**	75	103	150	50	373	59	105	152	1018	307
BECHAR	730	263	172	90	203	84	76	**206064**	141	97	56	114	792	314	169	684	96
BLIDA	51	903	233	142	482	794	298	324	**763072**	995	117	314	230	374	927	17066	782
BOUIRA	32	106	24	52	92	733	93	51	206	**568285**	49	71	51	46	1584	2049	167
TAMANRASSET	929	89	37	72	235	74	102	72	107	51	**122934**	106	59	142	137	494	82
TEBESSA	32	28	53	594	278	55	198	115	124	45	55	**521560**	48	42	48	638	78
TLEMCEN	189	311	121	43	78	46	85	634	147	69	77	118	**771420**	807	89	698	81
TIARET	61	205	409	40	100	35	39	158	144	74	47	25	259	**669854**	225	464	1100
TIZI OUZOU	53	80	60	79	135	527	47	77	228	816	75	90	45	150	**969360**	3639	239
ALGER	161	1555	660	547	1970	5054	1549	502	11455	7865	327	1139	670	1038	8778	**2352439**	1537
DJELFA	57	153	1216	90	260	95	250	76	333	186	25	99	81	1121	387	934	**805041**
JIJEL	20	68	41	134	178	235	135	70	72	62	44	164	44	18	57	1084	39
SETIF	66	74	105	264	1654	1875	461	84	177	187	114	192	89	75	166	1743	72
SAIDA	74	92	27	17	38	18	33	252	33	40	28	20	242	527	40	125	47
SKIKDA	34	36	34	213	231	96	106	43	41	58	40	195	49	26	51	366	50
SIDI BEL ABBES	117	258	74	72	156	48	93	448	167	79	76	135	2226	512	125	582	141
ANNABA	25	38	51	395	346	118	268	82	80	29	27	767	24	16	55	720	33
GUELMA	**23**	**35**	**56**	**433**	**326**	**82**	**260**	**136**	**68**	**36**	**43**	**310**	**42**	**25**	**53**	**384**	85

Algérie entière (suite) : matrice entrées-sorties de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs agée de 10 ans et plus entre 1998 et 2008

	Wilaya de résidence en 1998																	
wilaya	**Adrar**	**Chlef**	**Laghouat**	**O. E.Bouaghi**	**Batna**	**Bejaia**	**Biskra**	**Bechar**	**Blida**	**Bouira**	**Tamanrasset**	**Tebessa**	**Tlemcen**	**Tiaret**	**Tizi ouzou**	**Alger**	**Djelfa**
CONSTANTINE	51	55	94	1773	830	204	516	191	169	76	101	465	72	32	79	983	98
MEDEA	24	148	94	65	65	67	98	88	1344	560	17	52	116	193	156	1954	1174
MOSTAGANEM	84	1061	151	20	101	37	65	210	174	64	43	21	460	1130	161	703	171
M'SILA	16	63	74	126	965	206	842	62	182	828	67	182	70	98	245	1549	961
MASCARA	74	203	55	27	68	28	48	176	78	31	28	26	325	1194	81	284	93
OUARGLA	276	118	404	239	1271	233	993	124	201	163	219	492	147	427	392	1283	554
ORAN	223	1449	259	109	494	735	236	1111	489	264	147	191	3483	4994	806	2537	293
EL BAYADH	126	95	243	11	46	9	33	422	37	24	26	14	165	343	52	113	88
ILLIZI	696	22	49	55	229	78	94	35	57	46	639	75	43	90	207	228	61
B. BOU ARRERIDJ	24	43	55	109	220	875	122	34	112	359	23	81	47	40	148	1113	32
BOUMERDES	65	251	78	159	591	930	265	76	1396	4945	66	210	133	158	3398	17636	286
EL TARF	37	42	55	241	305	93	181	44	90	37	39	497	58	29	39	526	61
TINDOUF	360	111	44	69	100	44	27	1777	29	32	25	49	142	72	70	196	56
TISSEMSILT	12	299	35	8	30	10	19	68	160	25	12	8	62	1317	53	264	77
EL OUED	64	44	69	145	233	59	517	33	48	43	75	590	41	33	50	556	121
KHENCHELA	23	15	22	393	607	73	497	37	30	55	41	493	23	7	29	226	27
SOUK AHRAS	21	15	36	388	159	43	100	59	36	26	35	645	33	18	43	296	58
TIPAZA	35	1083	115	42	189	235	161	138	2865	205	44	116	131	163	473	6857	275
MILA	50	81	59	473	355	114	263	88	91	60	63	176	42	26	56	614	47
AIN DEFLA	42	1424	54	29	83	61	62	136	1259	77	43	53	149	170	143	1186	214
NAAMA	152	122	34	17	85	26	13	725	37	11	38	22	486	136	100	135	25
A.TEMOUCHENT	100	158	39	10	50	22	23	417	72	24	37	20	2242	532	85	304	52
GHARDAIA	552	35	657	57	193	46	112	81	119	42	252	61	45	906	64	1090	534

RELIZANE	71	1351	108	22	59	47	23	166	63	47	31	18	180	834	136	192	48
Total	**304436**	**814649**	**347788**	**506042**	**912798**	**782868**	**563262**	**217627**	**786790**	**588663**	**128193**	**531629**	**785964**	**689687**	**991393**	**2431872**	**817950**

Algérie entière (suite) : matrice entrées-sorties de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs agée de 10 ans et plus entre 1998 et 2008

	Wilaya de résidence en 1998																
wilaya	**Jijel**	**Setif**	**Saida**	**Skikda**	**S. B. Abbes**	**Annaba**	**Guelma**	**Constantine**	**Medea**	**Mostaganem**	**M'sila**	**Mascara**	**Ouargla**	**Oran**	**El Bayadh**	**Illizi**	**B. B. Arreridj**
ADRAR	31	153	133	49	213	48	18	54	57	117	45	205	285	58	131	96	**58**
CHLEF	81	94	82	43	176	28	27	51	187	382	55	223	67	60	24	23	**34**
LAGHOUAT	75	164	31	88	79	82	82	79	154	81	151	98	381	19	115	13	**75**
O. E. B	136	292	11	193	34	286	263	1236	26	15	195	23	195	59	4	12	**72**
BATNA	236	1211	27	399	103	334	258	637	83	31	601	42	702	18	19	90	**101**
BEJAIA	153	4114	12	127	35	162	65	195	87	27	139	14	185	29	2	44	**540**
BISKRA	111	726	26	228	59	240	165	415	246	41	1408	37	721	12	17	53	**121**
BECHAR	105	150	300	140	476	95	170	101	117	182	118	369	84	11	465	23	**70**
BLIDA	618	1871	79	238	177	191	214	281	8691	168	641	160	384	66	32	19	**503**
BOUIRA	69	188	15	39	77	62	31	58	940	41	927	37	98	92	5	19	**313**
TAMANRASSET	89	166	22	83	125	59	98	128	57	34	109	62	227	20	23	10	**32**
TEBESSA	103	246	36	170	55	580	139	340	46	24	81	22	321	95	3	54	**66**
TLEMCEN	55	117	348	65	1883	53	41	62	85	315	35	394	205	21	269	30	**58**
TIARET	33	105	348	18	289	27	15	39	299	301	69	776	75	12	191	15	**50**
TIZI OUZOU	58	225	31	39	49	27	35	76	164	28	135	30	237	26	19	45	**87**
ALGER	4115	9957	153	941	448	1042	456	1609	9433	429	3681	334	1779	22	70	18	**2310**
DJELFA	76	153	24	101	112	63	108	72	1368	117	755	92	446	20	40	28	**53**
JIJEL	**522366**	464	14	451	37	230	122	748	51	14	67	36	179	14	13	25	**92**

SETIF	675	**1198695**	17	282	100	213	164	686	126	59	1001	63	226	19	6	33	**1716**
SAIDA	8	59	**264797**	25	656	16	14	8	47	97	16	771	36	47	601	10	**8**
SKIKDA	384	306	20	**739631**	61	765	400	1205	46	20	71	23	120	11	5	25	**69**
SIDI B. ABBE	27	80	1247	75	**484648**	50	54	64	96	295	71	1408	127	24	464	15	**43**
ANNABA	361	349	13	2252	41	**500528**	1522	749	46	12	182	14	183	13	14	6	**85**
GUELMA	162	251	7	774	75	1333	**395167**	776	57	46	75	23	140	97	5	17	**48**

Algérie entière (suite) : matrice entrées-sorties de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs agée de 10 ans et plus entre 1998 et 2008

	Wilaya de résidence en 1998																
wilaya	**Jijel**	**Setif**	**Saida**	**Skikda**	**S. B. Abbes**	**Annaba**	**Guelma**	**Constantine**	**Medea**	**Mostaganem**	**M'sila**	**Mascara**	**Ouargla**	**Oran**	**El Bayadh**	**Illizi**	**B. B. Arreridj**
CONSTANTINE	2208	846	39	2689	87	580	884	**761982**	54	55	244	17	394	204	1	21	**179**
MEDEA	49	155	28	60	107	51	42	60	**663197**	76	453	79	95	134	18	13	**72**
MOSTAGANEM	59	69	261	46	401	28	46	31	116	**586365**	72	1539	86	2636	160	4	**35**
M'SILA	86	1139	31	149	76	169	121	139	470	23	**769444**	43	154	101	17	26	**1060**
MASCARA	21	123	604	46	717	34	16	18	105	634	112	**624672**	25	2917	162	15	**32**
OUARGLA	198	370	96	263	124	180	187	373	129	67	171	102	**411207**	291	50	253	**109**
ORAN	226	422	1101	217	2633	210	125	289	302	3437	166	7200	391	**1143348**	614	38	**764**
EL BAYADH	24	34	574	23	332	25	6	15	25	94	7	202	105	535	**173519**	8	**23**
ILLIZI	61	77	35	78	46	38	51	74	39	42	33	28	883	115	35	**32290**	**29**
B. BOU ARRERI	98	1926	15	110	39	89	68	186	49	15	1288	23	95	500	2	7	**500970**
BOUMERDES	919	3439	24	161	81	128	84	172	1693	81	923	75	209	241	13	17	**732**
EL TARF	273	352	14	438	23	4433	749	345	46	15	87	9	148	93	9	18	**87**
TINDOUF	34	56	60	47	495	13	27	22	36	58	48	124	41	286	60	10	**37**
TISSEMSILT	12	47	36	111	70	6	11	6	149	73	15	54	36	258	26	11	**15**

El Oued	56	164	8	131	29	240	86	103	43	18	73	32	2041	88	11	185	**63**
Khenchela	54	97	4	64	14	147	83	143	11	4	65	27	165	40	1	15	**47**
Souk Ahras	85	113	4	146	39	614	344	233	8	10	44	15	118	54	3	13	**106**
Tipaza	125	225	48	182	115	95	97	95	1320	88	168	89	171	255	24	34	**114**
Mila	1620	1385	17	308	69	186	170	2204	47	23	213	21	130	87	3	32	**138**
Ain Defla	48	75	43	26	110	29	28	29	759	110	69	101	95	221	51	24	**56**
Naama	27	67	392	37	508	20	32	16	24	80	24	233	38	544	871	7	**28**
A.Temouche	34	61	317	22	1248	15	10	9	40	178	11	378	56	3281	280	6	**29**
Ghardaia	68	178	34	56	47	67	37	121	187	50	88	56	777	164	160	42	**63**
Relizane	80	60	141	25	215	24	13	32	72	1292	52	642	40	1437	43	16	**51**
Total	**536591**	**1231618**	**271724**	**751886**	**497636**	**513934**	**402945**	**776368**	**691430**	**595765**	**784500**	**641018**	**424904**	**1171864**	**178671**	**34097**	**511447**

Algérie entière (suite) : matrice entrées-sorties de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs agée de 10 ans et plus entre 1998 et 2008

	Wilaya de résidence en 1998																
wilaya	**Boumerdes**	**El Tarf**	**Tindouf**	**Tissemsilt**	**El Oued**	**Khenchela**	**Souk Ahras**	**Tipaza**	**Mila**	**Ain Defla**	**Naama**	**Ain Temouchent**	**Ghardaia**	**Relizane**	**Etranger**	**ND**	**Total**
Adrar	40	15	123	28	45	24	20	54	57	60	115	97	539	109	557	1021	**308256**
Chlef	85	13	16	1221	30	35	30	708	56	1857	42	96	59	1237	595	3191	**816173**
Laghouat	46	32	64	69	97	45	72	92	56	75	26	36	676	70	183	2035	**351687**
O. E. B	82	115	23	4	96	444	405	14	545	36	10	2	61	11	163	525	**505330**
Batna	102	156	69	26	192	1039	222	107	435	59	33	20	95	32	717	475	**907669**
Bejaia	196	52	26	18	27	38	59	96	87	46	12	7	21	32	1174	2855	**784720**
Biskra	166	78	12	13	988	965	151	162	239	71	7	23	89	25	396	690	**567060**
Bechar	69	107	362	85	33	50	121	167	104	149	653	182	42	199	79	0	**216674**
Blida	917	96	91	1099	162	74	207	2852	347	2974	39	100	160	151	638	3959	**815903**
Bouira	582	16	13	16	47	31	44	85	58	77	7	18	38	37	820	1376	**579968**

TAMANRASSET	36	41	39	27	141	52	71	43	82	80	20	31	338	32	1067	1282	**130721**
TEBESSA	53	114	45	8	252	294	528	47	140	48	12	1	58	18	210	114	**528310**
TLEMCEN	67	27	76	213	30	36	42	86	38	118	744	1261	36	351	2006	22	**786374**
TIARET	26	2	43	1937	12	87	35	67	19	121	46	72	147	787	215	809	**681543**
TIZI OUZOU	1474	15	15	62	28	25	28	115	65	76	9	8	27	115	1951	1597	**982856**
ALGER	8851	245	128	1065	601	303	613	3762	2127	2594	145	165	1421	406	6383	12788	**2478074**
DJELFA	127	65	47	192	228	55	87	148	84	202	40	12	398	87	407	1858	**818261**
JIJEL	70	103	25	7	48	54	84	39	1217	37	13	15	33	19	414	175	**529870**
SETIF	163	92	27	22	213	122	136	94	1503	72	27	28	118	47	878	343	**1215544**
SAIDA	5	3	38	48	9	6	22	25	9	52	239	95	17	76	104	221	**270270**
SKIKDA	43	157	11	12	78	105	109	32	271	40	2	12	35	20	372	196	**746432**
SIDI BEL	64	32	119	172	17	40	62	97	29	123	732	884	40	314	382	681	**500303**
ANNABA	35	2089	22	3	360	174	1189	18	196	13	9	5	52	22	412	1075	**515239**
GUELMA	26	469	33	12	52	113	790	61	217	31	15	3	13	24	263	67	**403642**

Algérie entière (suite) : matrice entrées-sorties de la population résidente des ménages ordinaires et collectifs agée de 10 ans et plus entre 1998 et 2008

	Wilaya de résidence en 1998																
wilaya	**Boumerdes**	**El Tarf**	**Tindouf**	**Tissemsilt**	**El Oued**	**Khenchela**	**Souk Ahras**	**Tipaza**	**Mila**	**Ain Defla**	**Naama**	**A. Temouchent**	**Ghardaia**	**Relizane**	**Etranger**	**ND**	**Total**
CONSTANTIN	49	217	28	17	82	256	286	80	3552	39	13	12	175	32	518	154	**781780**
MEDEA	253	16	69	97	19	29	58	304	75	595	10	36	59	65	133	1399	**674123**
MOSTAGANE	71	5	46	490	34	7	18	86	12	206	126	213	62	3504	350	106	**601951**
M'SILA	181	65	51	33	71	29	105	72	103	75	14	15	27	41	337	112	**781116**
MASCARA	12	9	34	91	22	11	14	60	23	105	144	181	46	718	245	1479	**636265**
OUARGLA	95	67	22	45	3716	285	253	139	189	109	49	45	743	110	153	2409	**430136**
ORAN	128	64	144	867	64	91	101	236	135	421	591	1970	274	6250	1783	2643	**1195067**

El Baya	22	12	39	51	14	5	14	23	15	48	483	72	61	102	197	206	**178767**
Illizi	50	33	18	10	727	52	42	13	53	18	9	40	332	27	197	311	**38593**
B. Bou	147	67	4	17	39	64	68	40	142	37	12	8	23	31	406	544	**510566**
Boumerdes	**617647**	58	39	108	59	100	113	310	583	322	28	36	72	54	859	1366	**661389**
El Tarf	30	**329877**	17	4	255	124	1194	33	319	46	8	7	14	14	211	96	**341764**
Tindouf	31	18	**3256**	64	24	19	48	53	40	42	83	51	14	85	93	0	**37889**
Tissemsilt	26	12	32	**237390**	14	14	3	50	9	219	28	28	12	137	45	20	**241437**
El Oued	56	61	8	8	**479508**	94	87	26	62	17	1	15	72	9	321	2264	**488701**
Khenchela	75	42	4	4	120	**307947**	62	20	101	12	3	5	24	4	117	49	**312172**
Souk Ahras	21	167	13	3	50	86	**357227**	28	71	11	7	9	34	3	123	279	**362092**
Tipaza	227	21	67	207	45	57	55	**463833**	87	2381	34	49	114	71	509	1158	**485290**
Mila	43	114	11	22	112	99	136	62	**620380**	40	11	24	38	39	238	92	**630776**
Ain Defla	144	23	27	326	24	44	22	914	41	**612146**	47	18	39	108	433	1230	**622645**
Naama	19	21	57	20	14	11	9	53	16	86	**146417**	307	12	127	72	120	**152474**
A.Temouchent	31	7	46	159	8	21	15	69	36	74	374	**295600**	29	259	248	118	**307251**
Ghardaia	46	20	10	36	118	27	45	60	40	42	12	33	**269685**	40	158	1201	**278618**
Relizane	41	7	38	153	18	15	7	63	28	140	73	90	22	**585858**	531	279	**594996**
Total	**632772**	**335139**	**34862**	**246581**	**488942**	**313699**	**365112**	**475604**	**634094**	**626242**	**151577**	**302039**	**276500**	**601912**	**28664**	**54993**	**2778736**

Caractéristiques de la population migrante entre 1998 et 2008

WILAYA ADRAR

Caractéristiques de la population immigrante dans la wilaya entre 1998 et 2008 (Entrées)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	793	17,8%	764	16,6%	1556	17,2%
20 -29 ans	1083	24,3%	1782	38,8%	2866	31,7%
30 -39 ans	1430	32,1%	1343	29,3%	2774	30,7%
40-49 ans	688	15,4%	473	10,3%	1160	12,8%
50-59 ans	290	6,5%	139	3,0%	429	4,7%
60 ans & +	169	3,8%	91	2,0%	260	2,9%
Niveau d'instruction						
sans instruction	578	13,0%	817	17,8%	1395	15,4%
primaire	677	15,2%	700	15,2%	1377	15,2%
moyen	1081	24,3%	1152	25,1%	2234	24,7%
secondaire	1148	25,8%	1161	25,3%	2309	25,5%
supérieur	928	20,8%	733	16,0%	1661	18,4%
ND	40	0,9%	28	0,6%	68	0,7%
Etat matrimonial						
Célibataire	2133	47,9%	1257	27,4%	3391	37,5%
Marié	2257	50,7%	3139	68,4%	5396	59,7%
Divorcé	39	0,9%	84	1,8%	123	1,4%
Veuf	24	0,5%	112	2,4%	135	1,5%
Total	**4453**	**100,0%**	**4591**	**100,0%**	**9044**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilaya entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	565	16,3%	519	18,7%	1084	17,3%
20 -29 ans	1050	30,3%	1105	39,8%	2155	34,5%
30 -39 ans	980	28,2%	614	22,1%	1594	25,5%
40-49 ans	483	13,9%	342	12,3%	825	13,2%
50-59 ans	263	7,6%	105	3,8%	369	5,9%
60 ans & +	124	3,6%	87	3,1%	211	3,4%
ND	5	0,2%	3	0,1%	9	0,1%
Niveau d'instruction						
sans instruction	480	13,8%	673	24,2%	1153	18,5%
primaire	529	15,2%	601	21,6%	1129	18,1%
moyen	919	26,5%	695	25,0%	1614	25,8%
secondaire	1031	29,7%	537	19,4%	1568	25,1%
supérieur	470	13,6%	247	8,9%	718	11,5%
ND	43	1,2%	22	0,8%	64	1,0%
Etat matrimonial						
Célibataire	1637	47,2%	724	26,1%	2360	37,8%
Marié	1806	52,0%	1898	68,4%	3704	59,3%
Divorcé	15	0,4%	69	2,5%	84	1,3%
Veuf	11	0,3%	84	3,0%	95	1,5%
ND	2	0,1%	0	0,0%	2	0,0%
Total	**3471**	**100,0%**	**2775**	**100,0%**	**6246**	**100,0%**

WILAYA BISKRA

Caractéristiques de la population immigrante dans la wilaya entre 1998 et 2008 (Entrées)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	1450	20,7%	1425	16,1%	2875	18,1%
20 -29 ans	1696	24,2%	3569	40,2%	5265	33,1%
30 -39 ans	1820	25,9%	2316	26,1%	4136	26,0%
40-49 ans	1007	14,4%	866	9,7%	1873	11,8%
50-59 ans	557	7,9%	393	4,4%	951	6,0%
60 ans & +	470	6,7%	302	3,4%	773	4,9%
ND	15	0,2%	8	0,1%	23	0,1%
Niveau d'instruction						
sans instruction	1355	19,3%	2391	26,9%	3746	23,6%
primaire	1330	19,0%	1628	18,3%	2958	18,6%
moyen	1963	28,0%	2215	24,9%	4178	26,3%
secondaire	1609	22,9%	1749	19,7%	3358	21,1%
supérieur	754	10,7%	885	10,0%	1638	10,3%
ND	4	0,1%	13	0,1%	17	0,1%
Etat matrimonial						
Célibataire	3011	42,9%	1987	22,4%	4998	31,4%
Marié	3959	56,4%	6576	74,1%	10535	66,3%
Divorcé	26	0,4%	78	0,9%	103	0,6%
Veuf	19	0,3%	239	2,7%	259	1,6%
ND	0	0,0%	1	0,0%	1	0,0%
Total	**7015**	**100,0%**	**8880**	**100,0%**	**15896**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilayas entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	1384	24,4%	1461	20,5%	2845	22,2%
20 -29 ans	1153	20,3%	2440	34,3%	3593	28,1%
30 -39 ans	1376	24,2%	1761	24,8%	3136	24,5%
40-49 ans	984	17,3%	862	12,1%	1846	14,4%
50-59 ans	515	9,1%	353	5,0%	868	6,8%
60 ans & +	257	4,5%	229	3,2%	486	3,8%
ND	5	0,1%	7	0,1%	13	0,1%
Niveau d'instruction						
sans instruction	857	15,1%	1542	21,7%	2399	18,8%
primaire	955	16,8%	1246	17,5%	2201	17,2%
moyen	1609	28,4%	1761	24,8%	3370	26,4%
secondaire	1377	24,3%	1555	21,9%	2932	22,9%
supérieur	821	14,5%	961	13,5%	1782	13,9%
ND	55	1,0%	48	0,7%	103	0,8%
Etat matrimonial						
Célibataire	2480	43,7%	2128	29,9%	4608	36,0%
Marié	3160	55,7%	4591	64,5%	7751	60,6%
Divorcé	16	0,3%	143	2,0%	160	1,2%
Veuf	17	0,3%	247	3,5%	264	2,1%
ND	1	0,0%	3	0,0%	4	0,0%
Total	**5674**	**100,0%**	**7113**	**100,0%**	**12786**	**100,0%**

WILAYA BECHAR

Caractéristiques de la population immigrante dans la wilaya entre 1998 et 2008 (Entrées)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	689	14,4%	699	12,0%	1389	13,1%
20 -29 ans	945	19,8%	2482	42,5%	3427	32,3%
30 -39 ans	1988	41,6%	1944	33,3%	3932	37,1%
40-49 ans	770	16,1%	499	8,6%	1270	12,0%
50-59 ans	264	5,5%	111	1,9%	375	3,5%
60 ans & +	119	2,5%	99	1,7%	218	2,1%
Niveau d'instruction						
sans instruction	360	7,5%	664	11,4%	1024	9,6%
primaire	596	12,5%	911	15,6%	1507	14,2%
moyen	1240	26,0%	1723	29,5%	2963	27,9%
secondaire	1710	35,8%	1725	29,6%	3435	32,4%
supérieur	869	18,2%	812	13,9%	1681	15,8%
Etat matrimonial						
Célibataire	1455	30,5%	929	15,9%	2383	22,5%
Marié	3289	68,9%	4706	80,6%	7995	75,4%
Divorcé	22	0,5%	98	1,7%	120	1,1%
Veuf	9	0,2%	103	1,8%	112	1,1%
Total	**4776**	**100,0%**	**5835**	**100,0%**	**10610**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilayas entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	1327	22,8%	1247	21,7%	2574	22,3%
20 -29 ans	1035	17,8%	1652	28,7%	2687	23,2%
30 -39 ans	1523	26,2%	1595	27,7%	3117	27,0%
40-49 ans	1177	20,3%	850	14,8%	2027	17,5%
50-59 ans	498	8,6%	274	4,8%	772	6,7%
60 ans & +	244	4,2%	136	2,4%	381	3,3%
ND	3	,1%	0	,0%	3	,0%
Niveau d'instruction						
sans instruction	395	6,8%	740	12,9%	1135	9,8%
primaire	871	15,0%	1056	18,4%	1928	16,7%
moyen	1819	31,3%	1694	29,4%	3513	30,4%
secondaire	1880	32,4%	1655	28,8%	3535	30,6%
supérieur	788	13,6%	583	10,1%	1372	11,9%
ND	54	,9%	26	0,4%	79	0,7%
Etat matrimonial						
Célibataire	2480	42,7%	1876	32,6%	4356	37,7%
Marié	3293	56,7%	3604	62,6%	6897	59,6%
Divorcé	28	0,5%	127	2,2%	155	1,3%
Veuf	7	0,1%	148	2,6%	155	1,3%
Total	**5808**	**100,0%**	**5755**	**100,0%**	**11563**	**100,0%**

WILAYA TAMANRASSET

Caractéristiques de la population immigrante dans la wilaya entre 1998 et 2008 (Entrées)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	366	9,8%	349	12,5%	714	11,0%
20 -29 ans	1127	30,3%	1180	42,3%	2306	35,5%
30 -39 ans	1481	39,8%	941	33,8%	2422	37,2%
40-49 ans	502	13,5%	216	7,7%	718	11,0%
50-59 ans	151	4,0%	57	2,0%	207	3,2%
60 ans & +	74	2,0%	33	1,2%	107	1,6%
ND	18	,5%	12	,4%	30	,5%
Niveau d'instruction						
sans instruction	737	19,8%	503	18,0%	1240	19,1%
primaire	425	11,4%	383	13,7%	808	12,4%
moyen	716	19,2%	656	23,5%	1371	21,1%
secondaire	1097	29,5%	795	28,5%	1893	29,1%
supérieur	700	18,8%	415	14,9%	1114	17,1%
ND	43	1,2%	35	1,3%	78	1,2%
Etat matrimonial						
Célibataire	1625	43,7%	470	16,9%	2095	32,2%
Marié	2066	55,6%	2212	79,4%	4278	65,8%
Divorcé	15	0,4%	59	2,1%	74	1,1%
Veuf	6	0,2%	45	1,6%	52	0,8%
ND	5	0,1%	1	0,0%	6	0,1%
Total	**3717**	**100,0%**	**2788**	**100,0%**	**6505**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilayas entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	636	21,1%	601	26,8%	1237	23,5%
20 -29 ans	500	16,6%	576	25,7%	1076	20,5%
30 -39 ans	927	30,7%	576	25,7%	1503	28,6%
40-49 ans	646	21,4%	335	15,0%	981	18,7%
50-59 ans	207	6,9%	98	4,4%	305	5,8%
60 ans & +	97	3,2%	53	2,4%	150	2,8%
ND	4	0,1%	2	0,1%	6	0,1%
Niveau d'instruction						
sans instruction	399	13,2%	484	21,6%	883	16,8%
primaire	455	15,1%	398	17,7%	853	16,2%
moyen	774	25,6%	553	24,7%	1327	25,2%
secondaire	984	32,6%	585	26,1%	1569	29,8%
supérieur	377	12,5%	212	9,4%	589	11,2%
ND	29	1,0%	9	0,4%	38	0,7%
Etat matrimonial						
Célibataire	1257	41,7%	834	37,2%	2092	39,8%
Marié	1726	57,2%	1284	57,3%	3010	57,2%
Divorcé	20	0,7%	61	2,7%	80	1,5%
Veuf	14	0,5%	62	2,8%	76	1,4%
Total	**3017**	**100,0%**	**2241**	**100,0%**	**5259**	**100,0%**

WILAYA OUARGLA

Caractéristiques de la population migrante dans la wilaya (Entrées) entre 1998 et 2008

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	1476	20,1%	1447	15,8%	2923	17,7%
20 -29 ans	1542	21,0%	3598	39,3%	5140	31,1%
30 -39 ans	2258	30,7%	2682	29,3%	4940	29,9%
40-49 ans	1292	17,6%	906	9,9%	2198	13,3%
50-59 ans	528	7,2%	311	3,4%	839	5,1%
60 ans & +	239	3,2%	189	2,1%	428	2,6%
ND	21	,3%	30	,3%	51	,3%
Niveau d'instruction						
sans instruction	681	9,3%	1232	13,4%	1913	11,6%
primaire	1175	16,0%	1440	15,7%	2615	15,8%
moyen	2177	29,6%	2687	29,3%	4864	29,4%
secondaire	2054	27,9%	2468	26,9%	4523	27,4%
supérieur	1170	15,9%	1224	13,4%	2394	14,5%
ND	99	1,4%	111	1,2%	211	1,3%
Etat matrimonial						
Célibataire	2837	38,6%	2094	22,8%	4931	29,8%
Marié	4490	61,0%	6756	73,7%	11246	68,1%
Divorcé	19	,3%	112	1,2%	131	,8%
Veuf	11	,1%	197	2,1%	208	1,3%
ND	0	,0%	5	,1%	5	,0%
Total	**7357**	**100,0%**	**9163**	**100,0%**	**16520**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilayas entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	1589	22,5%	1608	24,3%	3197	23,3%
20 -29 ans	1405	19,9%	2073	31,3%	3478	25,4%
30 -39 ans	1679	23,7%	1428	21,6%	3107	22,7%
40-49 ans	1249	17,7%	918	13,9%	2167	15,8%
50-59 ans	765	10,8%	429	6,5%	1193	8,7%
60 ans & +	371	5,2%	163	2,5%	534	3,9%
ND	13	,2%	7	,1%	20	,1%
Niveau d'instruction						
sans instruction	514	7,3%	873	13,2%	1387	10,1%
primaire	1076	15,2%	1090	16,4%	2166	15,8%
moyen	2111	29,9%	1892	28,5%	4002	29,2%
secondaire	2046	28,9%	1768	26,7%	3813	27,8%
supérieur	1232	17,4%	943	14,2%	2175	15,9%
ND	92	1,3%	61	,9%	153	1,1%
Etat matrimonial						
Célibataire	3146	44,5%	2413	36,4%	5559	40,6%
Marié	3883	54,9%	3904	58,9%	7787	56,9%
Divorcé	26	,4%	123	1,9%	148	1,1%
Veuf	14	,2%	186	2,8%	200	1,5%
ND	2	,0%	0	,0%	2	,0%
Total	**7071**	**100,0%**	**6626**	**100,0%**	**13697**	**100,0%**

WILAYA ILLIZI

Caractéristiques de la population immigrante dans la wilaya entre 1998 et 2008 (Entrées)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	455	13,5%	359	13,7%	814	13,6%
20 -29 ans	1198	35,6%	1118	42,5%	2316	38,7%
30 -39 ans	1137	33,8%	870	33,1%	2007	33,5%
40-49 ans	393	11,7%	187	7,1%	580	9,7%
50-59 ans	128	3,8%	54	2,1%	182	3,0%
60 ans & +	45	1,3%	35	1,3%	81	1,3%
ND	9	,3%	4	,2%	13	,2%
Niveau d'instruction						
sans instruction	432	12,8%	405	15,4%	837	14,0%
primaire	461	13,7%	394	15,0%	855	14,3%
moyen	938	27,9%	698	26,6%	1636	27,3%
secondaire	810	24,1%	704	26,8%	1515	25,3%
supérieur	678	20,2%	408	15,5%	1086	18,1%
ND	45	1,3%	18	,7%	62	1,0%
Etat matrimonial						
Célibataire	1837	54,6%	566	21,5%	2403	40,1%
Marié	1505	44,7%	1986	75,6%	3491	58,3%
Divorcé	14	,4%	41	1,6%	55	,9%
Veuf	5	,2%	35	1,3%	40	,7%
ND	2	,1%	1	,0%	3	,1%
Total	**3364**	**100,0%**	**2628**	**100,0%**	**5992**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilayas entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	231	21,6%	230	31,0%	460	25,5%
20 -29 ans	123	11,5%	150	20,3%	273	15,1%
30 -39 ans	306	28,8%	183	24,7%	489	27,1%
40-49 ans	267	25,1%	129	17,4%	396	21,9%
50-59 ans	100	9,4%	37	5,0%	137	7,6%
60 ans & +	35	3,3%	12	1,6%	47	2,6%
ND	3	,3%	1	,1%	4	,2%
Niveau d'instruction						
sans instruction	79	7,4%	102	13,8%	181	10,0%
primaire	154	14,5%	140	18,9%	294	16,3%
moyen	291	27,3%	209	28,2%	500	27,7%
secondaire	360	33,8%	195	26,3%	555	30,7%
supérieur	166	15,6%	95	12,8%	261	14,4%
ND	14	1,4%	1	,2%	16	,9%
Etat matrimonial						
Célibataire	367	34,4%	293	39,5%	660	36,5%
Marié	691	64,8%	423	57,1%	1114	61,6%
Divorcé	7	,6%	7	1,0%	14	,8%
Veuf	1	,1%	18	2,4%	19	1,1%
Total	**1065**	**100,0%**	**741**	**100,0%**	**1807**	**100,0%**

WILAYA TINDOUF

Caractéristiques de la population immigrante dans la wilaya entre 1998 et 2008 (Entrées)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	451	17,1%	432	16,1%	883	16,6%
20 -29 ans	646	24,5%	995	37,1%	1641	30,8%
30 -39 ans	855	32,5%	819	30,5%	1674	31,5%
40-49 ans	444	16,9%	281	10,5%	725	13,6%
50-59 ans	176	6,7%	96	3,6%	271	5,1%
60 ans & +	62	2,4%	63	2,4%	126	2,4%
ND	1	,0%	0	,0%	1	,0%
Niveau d'instruction						
sans instruction	322	12,2%	412	15,3%	734	13,8%
primaire	412	15,6%	481	17,9%	893	16,8%
moyen	725	27,5%	761	28,3%	1485	27,9%
secondaire	768	29,1%	706	26,3%	1474	27,7%
supérieur	409	15,5%	326	12,1%	735	13,8%
Etat matrimonial						
Célibataire	1146	43,5%	667	24,8%	1813	34,1%
Marié	1467	55,7%	1895	70,5%	3362	63,2%
Divorcé	19	,7%	48	1,8%	66	1,2%
Veuf	4	,1%	77	2,9%	80	1,5%
Total	**2635**	**100,0%**	**2686**	**100,0%**	**5321**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilayas entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	233	15,8%	254	30,9%	487	21,2%
20 -29 ans	148	10,0%	129	15,7%	277	12,1%
30 -39 ans	623	42,3%	245	29,8%	868	37,8%
40-49 ans	355	24,1%	143	17,4%	498	21,7%
50-59 ans	88	6,0%	30	3,6%	118	5,1%
60 ans & +	26	1,8%	20	2,5%	46	2,0%
ND	0	,0%	1	,1%	1	,0%
Niveau d'instruction						
sans instruction	82	5,6%	105	12,7%	187	8,1%
primaire	177	12,0%	155	18,8%	332	14,5%
moyen	391	26,5%	229	27,9%	620	27,0%
secondaire	609	41,4%	263	32,0%	873	38,0%
supérieur	200	13,6%	64	7,7%	263	11,5%
ND	13	,9%	6	,7%	20	,9%
Etat matrimonial						
Célibataire	418	28,4%	315	38,3%	733	31,9%
Marié	1046	71,0%	474	57,6%	1519	66,2%
Divorcé	4	,3%	15	1,9%	20	,9%
Veuf	4	,3%	18	2,2%	22	1,0%
Total	**1472**	**100,0%**	**822**	**100,0%**	**2294**	**100,0%**

WILAYA EL OUED

Caractéristiques de la population migrante dans la wilaya (Entrées) entre 1998 et 2008

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	611	19,4%	684	18,1%	1294	18,7%
20 -29 ans	660	20,9%	1517	40,2%	2177	31,4%
30 -39 ans	910	28,9%	978	25,9%	1888	27,2%
40-49 ans	505	16,0%	357	9,4%	862	12,4%
50-59 ans	250	7,9%	140	3,7%	390	5,6%
60 ans & +	206	6,5%	96	2,5%	302	4,4%
ND	10	,3%	6	,2%	16	,2%
Niveau d'instruction						
sans instruction	337	10,7%	519	13,7%	856	12,3%
primaire	552	17,5%	702	18,6%	1254	18,1%
moyen	919	29,2%	1102	29,2%	2021	29,2%
secondaire	871	27,6%	1005	26,6%	1876	27,1%
supérieur	384	12,2%	347	9,2%	730	10,5%
ND	89	2,8%	103	2,7%	192	2,8%
Etat matrimonial						
Célibataire	1229	39,0%	890	23,6%	2119	30,6%
Marié	1906	60,5%	2744	72,6%	4650	67,1%
Divorcé	7	,2%	51	1,4%	58	,8%
Veuf	9	,3%	92	2,4%	101	1,5%
Total	**3152**	**100,0%**	**3777**	**100,0%**	**6929**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilayas entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	1031	23,0%	1015	20,5%	2046	21,7%
20 -29 ans	1192	26,6%	1933	39,0%	3125	33,1%
30 -39 ans	1104	24,6%	1179	23,8%	2283	24,2%
40-49 ans	692	15,4%	476	9,6%	1168	12,4%
50-59 ans	276	6,2%	215	4,3%	490	5,2%
60 ans & +	180	4,0%	134	2,7%	315	3,3%
ND	5	,1%	3	,1%	8	,1%
Niveau d'instruction						
sans instruction	561	12,5%	951	19,2%	1511	16,0%
primaire	830	18,5%	1007	20,3%	1838	19,5%
moyen	1418	31,7%	1433	28,9%	2851	30,2%
secondaire	1014	22,6%	1070	21,6%	2085	22,1%
supérieur	623	13,9%	456	9,2%	1079	11,4%
ND	33	,7%	38	,8%	72	,8%
Etat matrimonial						
Célibataire	2114	47,2%	1400	28,3%	3515	37,3%
Marié	2350	52,5%	3352	67,6%	5702	60,4%
Divorcé	8	,2%	63	1,3%	71	,8%
Veuf	6	,1%	139	2,8%	145	1,5%
ND	0	,0%	1	,0%	1	,0%
Total	**4479**	**100,0%**	**4955**	**100,0%**	**9434**	**100,0%**

WILAYA GHARDAIA

Caractéristiques de la population immigrante dans la wilaya entre 1998 et 2008 (Entrées)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	769	20,6%	718	18,0%	1487	19,2%
20 -29 ans	778	20,8%	1442	36,1%	2220	28,7%
30 -39 ans	1055	28,2%	1077	27,0%	2132	27,6%
40-49 ans	672	18,0%	477	11,9%	1149	14,9%
50-59 ans	306	8,2%	148	3,7%	454	5,9%
60 ans & +	151	4,0%	119	3,0%	270	3,5%
ND	4	,1%	15	,4%	19	,2%
Niveau d'instruction						
sans instruction	407	10,9%	678	17,0%	1086	14,0%
primaire	650	17,4%	761	19,0%	1411	18,2%
moyen	1126	30,1%	1187	29,7%	2313	29,9%
secondaire	979	26,2%	968	24,2%	1947	25,2%
supérieur	526	14,1%	365	9,1%	891	11,5%
ND	48	1,3%	36	,9%	85	1,1%
Etat matrimonial						
Célibataire	1474	39,4%	1010	25,3%	2484	32,1%
Marié	2243	60,0%	2831	70,8%	5074	65,6%
Divorcé	13	,3%	50	1,3%	63	,8%
Veuf	6	,2%	103	2,6%	110	1,4%
ND	1	,0%	1	,0%	2	,0%
Total	**3737**	**100,0%**	**3996**	**100,0%**	**7732**	**100,0%**

Caractéristiques de la population émigrante vers d'autres wilayas entre 1998 et 2008 (Sorties)

	Sexe				Total	
	Masculin		Féminin			
	effectif	%	effectif	%	effectif	%
Groupe d'âges						
10-19 ans	744	22,8%	698	19,7%	1442	21,2%
20 -29 ans	721	22,1%	1374	38,7%	2095	30,7%
30 -39 ans	875	26,8%	863	24,3%	1737	25,5%
40-49 ans	556	17,0%	410	11,5%	966	14,2%
50-59 ans	254	7,8%	122	3,4%	376	5,5%
60 ans & +	112	3,4%	70	2,0%	182	2,7%
ND	5	,2%	13	,4%	18	,3%
Niveau d'instruction						
sans instruction	271	8,3%	461	13,0%	731	10,7%
primaire	500	15,3%	620	17,5%	1120	16,4%
moyen	929	28,4%	1214	34,2%	2143	31,4%
secondaire	974	29,8%	907	25,6%	1881	27,6%
supérieur	553	16,9%	299	8,4%	851	12,5%
ND	41	1,3%	48	1,4%	90	1,3%
Etat matrimonial						
Célibataire	1369	41,9%	926	26,1%	2295	33,7%
Marié	1873	57,3%	2493	70,3%	4366	64,1%
Divorcé	15	,5%	48	1,4%	63	,9%
Veuf	9	,3%	80	2,2%	89	1,3%
ND	1	,0%	2	,1%	3	,0%
Total	**3267**	**100,0%**	**3549**	**100,0%**	**6815**	**100,0%**

الملخص: "التحولات الديمغرافية والهجرة في الصحراء الجزائرية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الهجرة الداخلية في الاقليم الجنوبي للجزائر، وخاصة من حيث حجمها واتجاهاتها، ومدى مساهمتها في التحولات الديمغرافية التي عرفها الاقليم. ولتقدير الهجرة الداخلية في ولايات الاقليم الجنوبي، تم اعتماد نتائج تعدادي 1998 و2008.

وقد أظهرت الدراسة مجموعة نتائج رئيسية، منها:

- وجود هجرة داخلية في الاقليم الجنوبي؛ بين ولايات الاقليم في حد ذاتها، وبين ولايات الاقليم والولايات التي تقع خارجه.
- استمرار ولايات الاقليم الجنوبي؛ باستثناء بشار والوادي، في الجذب السكاني.
- مساهمة الهجرة الداخلية في زيادة النمو السكاني لولايات الاقليم.
- تأثير الهجرة الداخلية على إعادة التوزيع السكاني في الاقليم الجنوبي ما يزال محدودا.

الكلمات المفتاحية: الهجرة الداخلية، اتجاهات، الاقليم الجنوبي، تيارات، التغير السكاني، التوزيع السكاني.

Abstract: " The Demographic Changes and migration in the Algerian Sahara"

the aim of this study was to reveal and analyze the internal migration in southern regions, with regard to size, trends, streams, and the accompanying changes.

The 1998 and 2008 census are tract results were used in this study.

the findings of the study show the following:

- There is an internal migration in south region; among governorates, and from the southern region governorates to other governorates, and conversely.
- The southern region continued to be attracting migrants.
- The contribution of internal migration in southern territory population growth.
- The impact of internal migration on the re-population distribution in the southern region still limited.

Key Words: internal migration, trends, southern region, streams, population changes, population distribution.

Résumé: " les changements démographiques et migration au Sahara Algérien"

L'étude visait à identifier la migration interne dans les régions sud de l'Algérie, en particulier sa taille et ses tendances, et sa contribution aux changements démographiques de la région. Pour estimer la migration interne dans les wilayas de la région, il a été l'adoption des résultats des recensements de 1998 et 2008.

L'étude a montré des principaux résultats, y compris:

- L'existence de la migration interne dans la région sud, entre les wilayas de la région en elle-même, et entre les wilayas de la région et les autres wilayas..
- la continuité des wilayas de la région du Sud, à l'exception de Bachar et EL oued, dans l'attraction de la population.
- la contribution de la migration interne de la croissance de la population des wilayas du sud..
- l'impact de la migration interne sur la redistribution de population dans la région sud est encore limitée.

Mots clés: migration internes, tendances, régions sud, courants migratoires , l'évolution démographique, la redistribution de la population.